



الآثار الاقتصادية لنظام الميراث

في الشريعة الإسلامية

إعداد

ناصر سلامة عقلة نواصرة

إشراف

الدكتور كمال خطاب - رئيساً

الدكتور زكريا القضاة - مشرفاً مشاركاً

حقل التخصص: الاقتصاد والمصارف الإسلامية

تاريخ المناقشة ٢٠٠٣/٤/١٧

الآثار الاقتصادية لنظام الميراث

في الشريعة الإسلامية

إعداد

ناصر سلامة عقلة نواصرة

بكالوريوس شريعة، الجامعة الأردنية ١٩٩٤م

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الاقتصاد والمصارف الإسلامية في جامعة اليرموك، أربد، الأردن

وافق عليها

كمال خطاب مشرفاً رئيساً

أستاذاً مشاركاً في الاقتصاد الإسلامي، جامعة اليرموك

زكريا القضاة مشرفاً مشاركاً

أستاذاً مشاركاً في الفقه، جامعة اليرموك

سعيد الحلاق عضو لجنة إشراف

أستاذاً في الاقتصاد، جامعة اليرموك

عبد الهادي النجار عضواً

أستاذاً في الاقتصاد، جامعة اليرموك

عبد الرؤوف خرابشة عضواً

أستاذاً في الفقه وأصوله، جامعة اليرموك

تاريخ تقديم الرسالة

١٥ / محرم / ١٤٢٤ هـ

٢٠٠٣ / ٣ / ١٨ م

الهدوء

إلى الذين صدقوا ما عاهدوا الله عليه ... إلى الذين قاموا
إذ قعد الناس ... وتقدموا إذ نكص الناس ... وبذلوا إذ بخل
الناس ... إلى الذين نفضوا غبار المذلة والهوان عن جبين
هذه الأمة ... إلى الذين سطرّوا وبسطّون تاريخ هذه
الأمة بحروف من نور ... إليهم إذ هجروا الملذات وتركوا
الهوى والسقطات وهبوا يحملون همّ الأمة، ويعيدون لها
عزتها وكرامتها إليهم إذ حملوا اللواء بكل رجولة وإباء
فأغاظوا أصنام العصر وما زالوا إليهم وإلى كل من سار
درب العزة والإباء .. أهدي عملي هذا

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أعطى فوفى، وقدر فهدى، وحث على العمل والتفكير والشكر،
فأثاب في الدنيا والآخرة، سبحانه جل وعلا القائل: "وقليل من عبادي
الشكور" [سبأ: ١٣]، اللهم لك الحمد حمداً كثيراً، يوافي نعمك، ولك الشكر
على ما أنعمت، سبحانه أنت خالقنا ورازقنا لا نحصي ثناءً عليك أنت كما
أثنت على نفسك وأنت سبحانه العزيز الحكيم.

أتقدم بالشكر لكل من ساعد في إتمام هذا العمل، وأخص بالشكر
الدكتور كمال خطاب والدكتور زكريا القضاة لتكريمهما، بالإشراف على رسالتي
حيث قدما النصائح والملاحظات المهمة التي ساعدت في إتمام هذا البحث، كما
أشكر الدكتور سعيد الحلاق والدكتور عبد الرؤوف خرابشة والدكتور عبد
الهادي النجار لقبولهم مناقشة هذه الرسالة. كما أشكر اخي وشقيقي "أبو
شهاب" الذي ساهم بالدعم المادي والمعنوي لإتمام هذا العمل.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	الإهداء
ج	شكر وتقدير
د	المحتوى
ز	الملخص
١	المقدمة
٥	فصل تمهيدى: نظام الميراث في الشريعة الإسلامية
٦	المبحث الأول: مشروعية الميراث وأركانه وموانعه
٦	المطلب الأول: تعريف الميراث ومشروعيته
٨	المطلب الثاني: الحقوق المتعلقة بالتركة
١١	المطلب الثالث: أركان الميراث
١٢	المطلب الرابع: أسباب الميراث
١٤	المطلب الخامس: موانع الميراث
١٦	المبحث الثاني: الورثة
١٦	المطلب الأول: أصحاب الفروض وأحوالهم
٢٤	المطلب الثاني: العصبات وذوو الأرحام
٢٧	المبحث الثالث: الحجب والرد والعول والتخارج
٢٧	المطلب الأول: الحجب وأنواعه
٢٩	المطلب الثاني: الردّ والعول
٣٠	المطلب الثالث: التخارج
٣١	الفصل الأول: الخصائص الاقتصادية لنظام الميراث في الشريعة الإسلامية
	والرد على الشبهات الواردة عليه
٣٣	المبحث الأول: الخصائص الاقتصادية لنظام الميراث في الشريعة الإسلامية
٣٣	المطلب الأول: الكفاءة
٤٣	المطلب الثاني: العدالة
٥١	المطلب الثالث: اختلاف النسب باختلاف الورثة

- المطلب الرابع: نظام الميراث مظهر من مظاهر التكافل في محيط الأسرة والمجتمع ٥٥
- المطلب الخامس: الميراث يعالج الطبقية ويعمل على تفتيت الثروة ويعمل على إعادة توزيعها ٥٧
- المطلب السادس: الميراث يعمل على حصر الوصية بما لا يزيد على الثلث ويعمل على حسم النزاعات ويؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي ٦٤
- المطلب السابع: الميراث من وسائل انتقال الملكية الخاصة ومن دوافع الكسب ٦٧
- المطلب الثامن: في الميراث ما يمنع التفتيت غير الاقتصادي ٦٩
- المبحث الثاني: الشبهات المثارة على نظام الميراث الإسلامي وردّها ٧١
- المطلب الأول: شبهات آثارها اشتراكيون ٧١
- الشبهة الأولى: إن الميراث يرتب نقل ملكيات - كبرت أو صغرت - إلى أفراد آخرين لم يبذلوا العمل اللازم ليحوزوا هذه الملكيات فهو كسب من غير جهد ٧١
- الشبهة الثانية: إن الميراث يؤدي إلى سيطرة النزعة الاستغلالية على الأفراد في سبيل تجميع الثروات ٧٤
- الشبهة الثالثة: إن الميراث يؤدي إلى تضخم الثروات وتكدسها في يد طبقة واحدة ٧٥
- المطلب الثاني: شبهات آثارها اقتصاديون آخرون ٧٦
- الشبهة الأولى: إن الميراث يؤدي إلى تفتيت الثروة وهذا يؤثر في الاستغلال الكفؤ لها ٧٦
- الشبهة الثانية: إن الإسلام ظلم المرأة وأعطاهما نصف نصيب الرجل وهذا يعتبر بخساً لحقها ٨١
- الفصل الثاني: أثر نظام الميراث على الاستثمار والادخار وسلوك الوارث والمورث ٨٦

٨٧	المبحث الأول: أثر نظام الميراث على الاستثمار وسلوك الوارث والمورث
٨٧	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار ودوافعه في الاقتصاد الإسلامي
٩٤	المطلب الثاني: ضوابط الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي
٩٦	المطلب الثالث: نظام الميراث والاستثمار
٩٩	المطلب الرابع: أثر نظام الميراث على سلوك الوارث والمورث
١٠٢	المبحث الثاني: أثر نظام الميراث على الادخار
١٠٢	المطلب الأول: مفهوم الادخار في الاقتصاد الإسلامي
١٠٤	المطلب الثاني: دوافع الادخار في الاقتصاد الإسلامي
١٠٦	المطلب الثالث: نظام الميراث والادخار
١٠٨	الفصل الثالث: أثر نظام الميراث على التوزيع والإنفاق العام والتنمية الاقتصادية

المبحث الأول: أثر نظام الميراث على التوزيع والإنفاق العام

١٠٩	المطلب الأول: مفهوم التوزيع
١١٠	المطلب الثاني: هيكل التوزيع
١١٣	المطلب الثالث: نظام الميراث والتوزيع
١٢١	المطلب الرابع: نظام الميراث والإنفاق العام
١٢٦	المبحث الثاني: أثر نظام الميراث على التنمية الاقتصادية
١٢٦	المطلب الأول: مفهوم التنمية في الاقتصاد الإسلامي
١٢٨	المطلب الثاني: مقومات التنمية في الاقتصاد الإسلامي
١٢٩	المطلب الثالث: أهداف التنمية ومعياريها
١٣١	المطلب الرابع: نظام الميراث والتنمية الاقتصادية
١٣٥	الخاتمة: الاستنتاجات والتوصيات
١٣٧	المراجع

المخلص

نواصرة، ناصر سلامة عقلية، الآثار الاقتصادية لنظام الميراث في الشريعة الإسلامية،

رسالة ماجستير بجامعة اليرموك، ٢٠٠٢م

(المشرفان: د. كمال خطاب، و. د. زكريا القضاة)

تهدف هذه الرسالة إلى إبراز الآثار الاقتصادية لنظام الميراث في الشريعة الإسلامية وتوضيحها، وذلك من خلال الإشارة بشكل موجز، لنظام الميراث في الشريعة الإسلامية، ثم استنباط ما أمكن من الخصائص الاقتصادية لنظام الميراث مثل: الكفاءة، والعدالة وإعادة التوزيع وتحقيق السكافل الاجتماعي وغيرها من الخصائص، تلا ذلك مناقشة مجموعة من الشبهات التي أثارها الاشتراكيون وغيرهم، مثل قولهم إن الميراث يعمل على ذهاب الكفاءة الاقتصادية من خلال التفتيت غير الاقتصادي ومثل قولهم إن نظام الميراث بخس حق المرأة وأعطاه نصف نصيب الرجل، وغيرها من الشبهات، وقد بين الباحث مدى بطلان هذه الشبهات بالدليل القاطع، ثم بعد ذلك انتقل إلى بيان الآثار الاقتصادية لنظام الميراث، فأوضح أثر نظام الميراث على الاستثمار وأثبت أن نظام الميراث يعد حافزاً للاستثمار، كما بين أثر نظام الميراث على الادخار وأثبت أن نظام الميراث حافز للادخار، كما أثبت أن للميراث أثراً إيجابياً على سلوك الوارث والمورث؛ ثم انتقل إلى بيان أثر نظام الميراث على التوزيع وذلك من خلال بيان علاقة الميراث بهيكل التوزيع وأثبت أن هناك أثراً واضحاً للميراث في إعادة التوزيع، كما بين أن الميراث يحقق أهداف الإنفاق العام فهو بذلك حافز للإنفاق العام وذلك من خلال ميراث بيت المال وغيرها من الوسائل، ثم ختم الرسالة ببيان أثر نظام الميراث على التنمية، وذلك من خلال بيان مدى انسجام أهداف نظام الميراث مع أهداف التنمية، وذلك بعد بيان مفهوم التنمية ومقوماتها وأهدافها وبذلك يكون قد أثبت إيجابية نظام الميراث لكل من الاستثمار والادخار والتوزيع والإنفاق العام والتنمية، وهذا ما كانت تهدف إليه هذه الرسالة.

الكلمات المفتاحية: الميراث الإسلامي، الآثار الاقتصادية، خصائص الميراث، الادخار والاستثمار، التوزيع، التنمية، الإنفاق العام.

The Economical Impacts of the Inheritance System in the Islamic Sharia

Master Study at Yarmouk University 2003

Prepared By:

Nasser Salama Ukla Nawasreh

Supervised by:

Dr. Kamal Hattab & Dr. Zakaria Quthat

Abstract

The present study aims highlight and explain the economical impacts of the inheritance system in the Islamic Sharia by referring briefly to the this system. Then to extract, what possible, the economical characteristic of the inheritance system such as efficiency, justice, the redistribution and achieving the social solidarity and so on.

This is followed by a discussion for some claims raised by the Socialists and some others say that the inheritance system works to finish the economical efficiency by the uneconomical frittering, and by their claim that the inheritance system injustices the woman and gives her half of the man's share, as well as other doubts.

The researcher showed, by suing the clear evidence, the nullity of the above claims. He, then, moved to state the economical impacts of the inheritance system. He showed the effect of the inheritance system on investment, and he proved that the this system is a motive for investment. He also showed the system's impacts on the savings, and proved also that it is a motive for the savings. Additionally, the researcher proved that the inheritance system has a positive effect on the behavior of both the inherited and the inheritor.

The researcher stated the effect of the inheritance system on the distribution by identifying the relationship between the inheritance with the distribution's structure, and he proved that there is a clear effect of the

inheritance on the redistribution. He also showed that the inheritance achieves the aims of the public disbursement, and by this, it is a motive for the public disbursement through the inheritance of treasury, Bait Al -- Mal, and other methods.

The researcher concluded his study by stating the effect of the inheritance system on the development through stating the range of the harmony of the inheritance system with the aims of the development, after showing the concept of the development, its basis, and its aims. By this, he proved positively the inheritance system for investment, the savings, the distribution, the public expenditure, and the development, which is the aim of the study.

The key words: inheritance Islam, the economical impacts, characteristics of inheritance, savings, investment, distribution, development, public expenditure.

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل الكتاب بالحق، مفصلاً بالآيات والأحكام، سبحانه أنزله سرعةً ومنهاجاً، فيه الهدى والنور، فيه الخير لهذه البشرية، فإن أمنت به والتزمته قولاً وعملاً، نجت من عذاب الله وسخطه، وأصلّي واسلم على رسوله محمد الهادي البشير الذي جاء ليخرج الناس من الظلمات إلى النور، الذي جعله الله رحمة للعالمين، وبسنته جاء تفصيل للتنزيل، وبإتباع هدية خيرٍ للعباد والبلاد، فسلام الله عليك يا رسول الله، أسأل الله تعالى أن يفرّز الزلات ويتجاوز عن السيئات إنه على كل شيء قدير وهو سبحانه الموفق البصير، فله الشكر على كل حال.

يعتبر نظام الميراث في الشريعة الإسلامية أحد الأنظمة الإسلامية الفريدة والتي تميزت الشريعة الإسلامية بها عن باقي الشرائع السماوية والنظم الوضعية، كيف لا وقد فصل الله سبحانه أحكام الميراث تفصيلاً دقيقاً في آيات القرآن الكريم ولم يدع مجالاً لعقول البشر لتحديد أنصبة الورثة مما يضيف عليه صفة الربانية والتي من ظلالها أن رب البشر - وهو أعلم بهم - قد وضع نظاماً للميراث يناسب الطبيعة البشرية ويكون حافظاً لهذا الإنسان ليكون خليفة الله في الأرض كما أراد الله تبارك وتعالى، ففي هذا النظام حُدِدت أنصبة الورثة بحيث تتمثل فيها العدالة وبكل سهولة ويسر، كما حفظ حقوق الصغار والكبار والذكور والإناث. ويسعى هذا البحث لإبراز أهم الآثار الاقتصادية لنظام الميراث في الشريعة الإسلامية، وخاصة آثاره على الاستثمار والادخار، والتنمية الاقتصادية وسلوك الوارث والمورث.

فهذا البحث يتحدث عن الظاهرة الاقتصادية التي تنشأ عن فقه الميراث.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تبرز أهمية الموضوع من أهمية نظام الميراث الذي يعدّ أحد أنظمة الشريعة الإسلامية والذي يحمل كافة خصائص الشريعة الإسلامية كالربانية والشمول وغيرها، وهذا النظام يتميز عن باقي أنظمة الشريعة الإسلامية أن الله تعالى فصل أحكامه في القرآن تفصيلاً دقيقاً سهلاً ولم يتركها لتقدير البشر.

فهذا البحث محاولة للإجابة عن السؤال التالي:

ما هي الآثار الاقتصادية لنظام الميراث في الشريعة الإسلامية، أو بصيغة أخرى ما هو التحليل الاقتصادي للظاهرة الاقتصادية التي تنشأ عن أحكام الميراث.

الدراسات السابقة:

لم يحظَ هذا الموضوع بحسب اطلاع الباحث - بدراسات تفصيلية مستقلة وإنما هناك أبحاث تشير إشارات مختصرة إلى الموضوع وهي:

(١) كتاب رفيق المصري وهو بعنوان (علم الفرائض والمواريث: مدخل تحليلي) حيث بحث في أحكام الميراث مع محاولة تحليل الأنصبة الإرثية، ويتكلم عن بعض خصائص الميراث بشكل مختصر جداً.

وهذا البحث لم يتكلم عن الآثار الاقتصادية للميراث بشكل متكامل، وقد أوصى الباحث بالعناية بنظام الميراث على مستوى الرسائل الجامعية بشرط أن تكون متخصصة.

(٢) بحث شوقي دنيا وهو بعنوان (فسي ظلال البعد الاقتصادي والاجتماعي للميراث) حيث قدم هذا البحث إلى ندوة "نظام المواريث في الإسلام" التي عقدت في مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي في ٤ صفر ١٤٢٢هـ/ ٢٨ أبريل ٢٠٠١م.

حيث يشير في بحثه إشارات مختصرة إلى أثر الميراث على سلوك المورث والوارث والإنفاق العام ولم يشر إلى آثار الميراث على التنمية والاستثمار والادخار. وقد أوصى بأن يبحث الموضوع بشكل موسع.

(٣) كتاب العلامة أبي حكيم عبدالله بن إبراهيم الخبري الفرضي، المتوفى سنة ٤٧٦هـ وهو بعنوان (كتاب التلخيص في علم الفرائض) تحقيق ناصر بن فخير الفريدي، منشورات مؤسسة الرسالة. يقع الكتاب في جزئين وقد تكلم فيه عن مفردات نظام الميراث في الشريعة الإسلامية، كاسباب الميراث وموانعه والحقوق المتعلقة بالتركة وأصحاب الفروض والعصبات وذوي الأرحام وغيرها من المسائل المتفرقة، ولم يتحدث عن الآثار الاقتصادية لنظام الميراث.

(٤) كتاب أبو اليفضان عطية فرج وهو بعنوان (حكم الميراث في الشريعة الإسلامية) من منشورات دار الحرية في بغداد، الطبعة الثانية، حيث تحدث في مقدمته عن الميراث عند الأمم السابقة كالرومان واليونان واليهود والقوانين الحديثة كالقانون الفرنسي

والألماني والإنجليزي ثم تحدث عن الميراث في الشريعة الإسلامية من حيث مفهومه وأركانه وأسبابه وموانعه وأصحاب الفروض والعصبات وذوي الأرحام وغيرها من المسائل المستفركة ولم يتحدث عن الآثار الاقتصادية لنظام الميراث في الشريعة الإسلامية أو في غيرها.

(٥) كتاب الشيخ أحمد محي الدين العجوز، وهو بعنوان (الميراث العادل في الإسلام بين الموارد القديمة والحديثة ومقارنتها مع الشرائع الأخرى) من منشورات مؤسسة المعارف، بيروت، الطبعة الأولى، حيث تحدث عن اهتمام الإسلام بعلم الفرائض والحقوق المتعلقة بالتركة والوصية ثم تحدث عن اختلاف الأمم في الميراث ثم عن أسباب الميراث وموانعه وأصحاب الفروض والعصبات وذوي الأرحام ثم عمل مقارنات بين الأنظمة الارثية وينقص هذا البحث أنه لم يتحدث عن الآثار الاقتصادية لنظام الميراث في الشريعة الإسلامية.

والحقيقة أن هناك عشرات الدراسات في هذا الموضوع على هذا النحو والقاسم المشترك بينها، أنها لم تتحدث عن الآثار الاقتصادية لنظام الميراث في الشريعة الإسلامية.

منهج البحث:

لقد استخدمت المنهج الوصفي لتوضيح خصائص نظام الميراث ودرجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى، حتى يمكن الوصول إلى استنتاجات وتعميمات تسهم في تفسير الظواهر، ويتميز هذا المنهج في أنه يمدُّ الباحث بالمعلومات. وكذلك اسعومات. وكذلك استنباطي الذي يربط بين الأشياء وعملها. ولا بد من استخدام المنهج التحليلي لاستنتاج الآثار وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى، ولقد اعتمدت على كثير من الآيات الكريمة والأحاديث الصحيحة وغيرها، وقد ذكرت تخريج تلك الأحاديث في حينه مع الاكتفاء بعزو ما كان في البخاري ومسلم، وقد بدأت بفصل تمهيدي حول نظام الميراث في الشريعة الإسلامية ثم انتقلت إلى الفصل الأول حيث الخصائص الاقتصادية للميراث والرد على الشبهات الواردة عليه، وفي الفصل الثاني والثالث أوضحت أثر نظام الميراث على الاستثمار والادخار وسلوك الوارث والمورث والتوزيع والإنفاق العام والتنمية ثم ختمت بالنتائج والتوصيات.

فصل تمهيدي

نظام الميراث في الشريعة الإسلامية

المبحث الأول: مشروعية الميراث وأركانه وأسبابه وموانعه

المطلب الأول: تعريف الميراث ومشروعيته

المطلب الثاني: الحقوق المتعلقة بالتركة

المطلب الثالث: أركان الميراث

المطلب الرابع: أسباب الميراث

المطلب الخامس: موانع الميراث

المبحث الثاني: الورثة

المطلب الأول: أصحاب الفروض وأحوالهم

المطلب الثاني: العصبات وذوو الأرحام

المبحث الثالث: الحجب والردّ والعول

المطلب الأول: الحجب وأنواعه

المطلب الثاني: الرد والعول

المطلب الثالث: التخرج

المبحث الأول

مشروعية الميراث وأركانه وأسبابه وموانعه

في هذا الفصل التمهيدي سوف أعرض باختصار، لنظام الميراث في الشريعة الإسلامية، دون الدخول في تفصيلات وجزئيات، لا يتسع المكان لبحثها، لكن يصار إليها في مراجعها التي سأشير إليها في حينه.

كما أنني لن أدخل في خلافت الفقهاء، وسوف أتبع الرأي الراجح ما دام مقنعاً، وله سبيل لخدمة أهداف البحث، للتدليل على صحة ما افترضت في مقدمة البحث.

المطلب الأول: تعريف الميراث ومشروعيته.

أولاً: تعريف الميراث :

الميراث لغة: مصدر فعله وَرِثَ، والإرث في اللغة: البقاء، ومنه اسم الله الوارث أي الباقي بعد فناء خلقه^(١).

كما يطلق الميراث ويراد به: انتقال الشيء من مكان إلى آخر^(٢) أما الميراث في اصطلاح الفقهاء: فهو اسم لما يستحقه الوارث من مورثه بسبب من أسباب الإرث، أو هو انتقال مال المورث إلى الوارث على سبيل الخلافة^(٣).

(١) انظر: ابن منظور، لسان العرب، القاهرة، دار المصرية للتأليف، ج٣، ص ٢١-٢٢، وسيشار إليه حين وروده، ابن منظور، لسان العرب.

(٢) انظر: المفتي، محمد خيرى، علم الفرائض والميراث في الشريعة الإسلامية والقانون السوري، دار النشر غير معروفة، سنة النشر غير معروفة، ص٦، وسيشار إليه حين وروده: المفتي، علم الفرائض؛ أبو عبيد، عارف خليل، الوجيز في الميراث، عمان دار النفائس، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م، ص٩، وسيشار إليه حين وروده، أبو عبيد، الوجيز.

(٣) انظر: الزحيلي، وهبة، الفقه الاسلامي وأدلته، دمشق، دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م،

(٨) مجلدات، ج٨، ص ٢٤٣، وسيشار إليه حين وروده، الزحيلي، الفقه الاسلامي.

وعرفه آخر بقوله: " الإرث حق قابل للتجزئة يثبت لمستحق بعد موت من كان له ذلك"^(١).

وجيء بكلمة حق في هذا التعريف حتى يشمل المال وغيره، كالخيار والشفعة والقصاص... الخ. وجيء بكلمة قابل للتجزئة، حتى يخرج بها الولاء وولاية النكاح، لعدم قبولها التجزئة، وليس المقصود بالتجزئة الإفراز أو التمييز، ولكن يقال: للأب نصف القصاص وللأم السدس مثلاً^(٢).

والذي يراه جمهور الفقهاء أن التركة تشمل الأموال والحقوق، ما لم تكن حقاً شخصية^(٣)، كحق الولاية وحق الحضنة.

ثانياً مشروعية الميراث:

الإنسان بفطرته حريص على جمع المال والاستزادة منه، وكذلك مفطور على حب التملك، محتاج إلى المال لكي يمارس حياته بشكل طبيعي، فإذا مات الإنسان، انقطعت حاجته وأصبح خبر مالك، ولذا صار من الضروري أن يخلفه آخر، فإذا لم يكن هناك قانون يعود إليه الناس لمالك هذا المال، أصبح البطش والقوة هو سيّد الموقف، فتسود الفرقة والتشاحن والتباغض بين الناس، وتسود شريعة الغاب، ويترتب على هذا ما لا حصر له من الفساد^(٤)

فكان لا بد من نظام دقيق عادل يتم من خلاله توزيع الميراث على مستحقيه، دون زيادة أو نقصان، فلا يكون فيه حرمان للإناث لحساب الذكور، ولا محاباة للكبير على حساب

(١) محده، محمد، التركات والمواريث، الجزائر، بانه، الجزائر، بانه، بعة الثانية، ١٩٩٤م، ص ١١ وسيتشار إليه حين وروده، محده، التركات، انظر: بدران، أبو العيين بدران، المواريث والوصية والهيئة في الشريعة الإسلامية والقانون، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، سنة النشر غير معروفة، ص ١١، وسيتشار إليه حين وروده، بدران، المواريث والوصية.

(٢) انظر: محده، التركات، ص ١٠-١١.

(٣) انظر: الزحيلي، الفقه الاسلامي، ج ٨، ص ٢٦٩.

(٤) انظر: أبو عيد، الوحيز، ص ٢١.

الصغير، ولا تخط فيه ولا تناقض، فأنزل الله تعالى شريعة مفصلة، تناولت أشخاص الوارثين وأنصبتهم نكل عدالة وسر، وبعيداً عن الهوى، فإذا علم الممنوع من الإرث، أن منعة آت من السماء، اطمأنت نفسه ورضي بحكم الله تعالى^(١).

والتوريث نظام طبيعي، فقد أخذ به كثير من الأمم القديمة والحديثة، مع فارق في التفصيلات، وهو كذلك نظام حافظ لنشاط الإنسان الاقتصادي والاجتماعي، فهو يدفع الإنسان للعمل بجد ونشاط، فهو بداية يعمل لنفسه ثم لورثته من بعده.

وتميز نظام الميراث في الشريعة الإسلامية، بأنه جاء مفصلاً تفصيلاً دقيقاً، ففي القرآن الكريم معظم أحكام الميراث، والذي لم يفصل في القرآن جاءت السنة بتفصيله.

المطلب الثاني: الحقوق المتعلقة بالتركة

يتعلق بتركة الميت عدد من الحقوق، اختلف الفقهاء في ترتيبها^(٢)، وإليك ما ذهب إليه الصنابلة. وهو الرأي الراجح، لأن التجهيز من حاجات الإنسان الضرورية، التي لا يمكن الاستغناء عنها، والإنسان بعد موته أحوج إلى ستر عورته، لا سيما أنه أصبح في عجز تام لا حول له ولا قوة، بل أنه في حال حياته وعليه دين لا ينبغي أن يبيع ثيابه التي لا غنى له عنها لسداد دين عليه، فكيف إذا مات، فلا بد من تقديم التجهيز على أداء الديون.

الحق الأول: تجهيز الميت:

والمراد به نفقات الغسل، والتكفين، والحمل والدفن، فيما جرى به العرف، وهو يختلف باختلاف حال الميت من اليسر والعسر، ويراعى في ذلك شريعة الإسلام، من غير إسراف ولا تقتير، مع الابتعاد عن المغالاة والبدع^(٣).

(١) انظر المفتي، علم الفرائض، ص٤

(٢) لمزيد من التفصيل، انظر: الزحيلي، الفقه الإسلامي، ج٨، ص ٢٦٩-٢٧٩ الجبوري، أبو اليقظان عطية، حكم الميراث في الشريعة الإسلامية، عمان، دار كنين، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، ص ٣٣ وما بعدها، وسبشار إليه حين وروده، الجبوري، حكم الميراث.

(٣) انظر: أبو عيد، الوجيز، ص ٣١، بدر، المواريث والوصية، ص ١١٣ محدث، التركات، ص ٣٣.

فإذا كانت حاجات الإنسان الضرورية مثل: الملبس والمطعم والمشرب، مقدمة في حالة حياته على قضاء الدين، فإنه من باب أولى أن يكون التجهيز من الضروريات، وبالتالي يقدم على قضاء الدين بعد الموت^(١).

الحق الثاني: قضاء ديون الميت:

"معنى الدين: هو ما وجب في الذمة عوضاً عن شيء آخر على سبيل المعاوضة، وهو نوعان: دين الله ودين العباد"^(٢).

ودين الله هو الذي لا مطالب له من العباد كدين الكفارات والنذور التي لم تؤد، وقد سميت ديوناً مجازاً. ويرى الباحث أن ديون الله تسقط بعد موت الإنسان كما يرى الحنفية، والذين عللوا ذلك بقولهم: إن دين الله في أصله عبادة أو في معناها، وهي تسقط بالموت لأنها لا تؤدي إلا بالنية والفعل الاختياري، والميت عاجز كلياً ولا تكليف عليه، فأمره إلى الله^(٣).

وإذا زادت التركة على التجهيز وقضاء الديون، فإن الديون تقضى ولا مشكلة في ذلك، أما إذا نقصت التركة عن سداد الديون، فهذا لا بد من تقديم بعض الديون على بعضها حسب قوتها.

وديون العباد وهي التي لها مطالب من العباد، فهذه تتعلق بتركة الميت بعد وفاته، ونقسم إلى:

١- الديون العينية: وهي التي تعلقت بأعيان الأموال قبل وفاة المدين، كدين البائع إذا باع عيناً لشخص، ومات المشتري قبل أن يتسلم المبيع، ودفع الثمن، فالبائع أحق بالمبيع من

(١) انظر: الجبوري، حكم الميراث، ص ٣٣-٣٤.

(٢) أبو عيد، الوجيز، ص ٣٢.

(٣) انظر: الجبوري، حكم الميراث، ص ١٣٨ أبو عيد، الوجيز، ص ٣٣.

بقسبة الغرماء حتى يستوفي ثمنه، وكدين المرتهن، وهذه الديون مقدمة على باقي الديون، حتى إنها عند الحنفية والشافعية والظاهرية مقدمة على تجهيز الميت^(١).

٢- الديون الشخصية أو المرسلة: وهي التي تعلقت بذمة المدين لا بعين من الأعيان، وهي ديون صحة تشمل كل ما ثبت بالبينة والإقرار، وديون مرض وهي التي أقر بها في مرض موته^(٢).

فإذا كان الدائن واحداً أخذ الباقي بعد تجهيز الميت، وإن لم يف بكل دينه أخذ ما بقي ولا شيء بعد ذلك، وإن كان الدائن متعدداً، وكان في التركة ما يفي بها كلها، أخذ كل واحد دينه كاملاً، وإن لم يف ما بقي من التركة بالديون، قسم ما بقي بين الدائنين بحسب ديونهم، وما نقص لا شيء لهم بعد ذلك، فإن شأؤوا سامحوا المدين وإن شأؤوا لم يعفوا، ويكون أمرهم مؤجلاً إلى يوم القيامة^(٣).

الحق الثالث: تنفيذ الوصايا:

والوصية اصطلاحاً: اسم لما أوجبه الموصي في ماله بعد موته، أو هي تمليك مضاف إلى ما بعد الموت بطريق التبرع^(٤).

والوصية فسي أصلها مستحبة عند جماهير الفقهاء له أن ينشئها وله أن لا ينشئها، فإذا صدرت منه لا تكون لازمة، فله أن يرجع عنها قبل وفاته، فإذا مات بدون رجوع عنها لزمته في حقه وحق ورثته^(٥).

وقد حُذت الوصية بما لا يزيد عن الثلث، حيث روي عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: عاذني رسول الله صلى الله عليه وسلم، في حجة الوداع من وَجَعِ أَشْفَقْتُ مِنْهُ

(١) انظر: الزحيلي، الفقه الإسلامي، ج ٨، ص ٢٧١-٢٧٧.

(٢) انظر: الزحيلي، الفقه الإسلامي، ج ٨، ص ٢٧٢-٢٧٦؛ بدران، الموارث والوصية، ص ١٤-١٥.

(٣) انظر: أبو عيد، الوجيز، ص ٣٥.

(٤) انظر: الزحيلي، الفقه الإسلامي، ج ٨، ص ١١ وما بعدها.

(٥) انظر: أبو عيد، الوجيز، ص ٣٥.

على الموت، فقلت يا رسول الله بلغ بي من الوجد ما ترى وأنا ذو مال ولا يرثني إلا ابنة لي واحدة، أفأتصدق بثلثي مالي؟ قال: لا، قلت أفأتصدق بشطره؟ قال: "الثلث والثلث كثير إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكفون الناس ... " (١) وفي جواز الوصية في الثلث مساحة واسعة لعمل الخير واستدراك ما قلته من الفرص.

والوصايا يتم إخراجها من التركة، جبراً عن الورثة ودون رضاهم، ما دامت في حدود الثلث المتبقي من التركة بعد تجهيز وسداد الدين.

كما أن هناك ضابطاً آخر للوصية ألا وهو قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "إن الله أعطى كل ذي حق حقه إلا وصية لوارث" (٢) إذ الوصية للوارث تحمل في طياتها الإضرار بالغير، كما تؤدي إلى ظهور الاحقاد والضغائن بين الورثة، وتؤدي إلى مفاصد لا تحمد عقباها، ولعل في هذا الضابط من العدالة والكفاءة ما فيه، حتى يخرج نظام الميراث متكاملأ يحقق الاستقرار وبناء بالورثة عن الخصومات والمنازعات.

الحق الرابع: حق الورثة:

فما بقي بعد تجهيز الميت وسداد الديون وتنفيذ الوصايا يكون للورثة المستحقين شرعاً لباقي التركة، كل حسب نصيبه، وهذا سيأتي تفصيلاً فيما بعد.

(١) مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م، رقم الحديث ١٦٢٩، وسيلار إليه حين وروده، صحيح مسلم.

(٢) حديث ضعيف، البيهقي، السنن الكبرى، ٣٤٩/٦، الرقم ١٢٢٠٢، وقد رَوَى البخاري في صحيحه باب: لا وصية لوارث، وقد أخرجه أبو داود والترمذي وغيرهما من حديث أبي إمامه وقال الترمذي حديث حسن (فتح الباري، ج ٥، ص ٤٥٦، باب لا وصية لوارث).

المطلب الثالث: أركان الميراث:

لا يتحقق الإرث إلا إذا وجدت ثلاثة أمور هي^(١):

- ١- المورث: وهو الميت حفيقة أو حكماً كالمفقود الذي حكم بموته، وهو الذي يستحق غيره أن يرث تركته.
- ٢- الوارث: وهو الشخص الذي يستحق أن يكون خليفة عن الميت بسبب من أسباب الميراث، كالزوجة والقربة النسبية، والولاء، وينبغي أن تنفك عنه موانع الميراث.
- ٣- الموروث: ويسمى تركه وميراثاً وإرثاً، وهو كل ما يتركه الميت من أموال بعد تجهيزه وسداد ديونه وتنفيذ وصاياه، وهو أهم أركان الميراث ولولاه لما وجد توريث أصلاً.

المطلب الرابع: أسباب الميراث:

أسباب الميراث ثلاثة: الزوجية والقربة والولاء، وهذه الأسباب الثلاثة اتفق الفقهاء على اثنين منها واختلفوا في الثالث.

السبب الأول: الزوجية:

وهي علاقة بين الرجل والمرأة نشأت نتيجة عقد زواج صحيح قائم بينهما سواء صحبه دخول بالزوجة أو لم يصحبه، وإذا كان العقد فاسداً أو باطلاً، فلا يرث بين الزوجين. والزوجية من الأسباب التي اتفق الفقهاء على صحة التوريث بموجبها، ولا شك أن توريث الزوجين من بعضهما له حكم كثيرة، لعل منها حفظ الاحترام المتبادل لكليهما بالإضافة إلى

(١) انظر: الرحيلي، الفقه الإسلامي، ج ٨، ص ٢٤٨-٢٤٩.

التخفيف عن الوارث ألم الفراق ومن أجل الاعتراف بالجهود المتبادلة بينهما، لكل هذا ولغيره شرع الإسلام التوارث بين الزوجين^(١).

السبب الثاني: القرابة أو النسب:

وهي الصلة الناشئة عن الولادة بين الوارث والمورث، ويقال لها القرابة الحقيقية، وهي أقوى أسباب الميراث وتشمل الأصول والفروع والحواشي ذكوراً وإناثاً، ومنهم من يرث بالفرض ونوع يرثون بالتعصيب وثالث لا بالفرض ولا بالتعصيب وهم ذوو الأرحام، وقد اختلف الفقهاء في توريثهم وسيأتي تفصيله فيما بعد^(٢).

ولعل في هذا السبب مراعاة للفطرة البشرية وموافقة لطباع البشر وعدم الخروج على المألوف.

السبب الثالث: الولاء:

والولاء لغة: النصرة

والولاء شرعاً: " قرابة حكمية أنشأها الشارع بين المعتق وعتيقه بسبب العتق، أو نشأت بين شخص وآخر بسبب عقد الموالاة والحلف"^(٣).

وولاء العناقة أو العتق وتسمى العصبية السببية، أي الآتية من جهة السبب، لا من جهة النسب، وذلك أن السيد إذا أعم على عبده بأن أعاد إليه حريته وإنسانيته، فيكتسب السيد بذلك صلة ورابطة، فجعل الشارع له بدل هذه المودة التي أولاها لعتيقه حق الإرث من هذا العتق،

(١) انظر: الرملي، شمس الدين، محمد ابن أبي العباس، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، المكتبة الإسلامية، ج ٦، ص ٨-٩. وسيشار إليه حين وروده. الرملي، نهاية المحتاج، أبو عبد، الوجيز، ص ٤٨٨ محدث، السنن، ص ١٧٠ عبد الحميد، محمد محي الدين، أحكام الموارث في الشريعة الإسلامية على مذاهب الأئمة الأربعة، بيروت، المكتبة العصرية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، ص ١٥ وسيشار إليه حين وروده. عبد الحميد، أحكام الموارث.

(٢) انظر: الزحيلي، الفقه الاسلامي، ج ٨، ص ٢٤٩-٢٥١.

(٣) أبو عبد، الوجيز، ص ٥٠.

والإرث بهذا السبب يكون مقتصرًا على المعتق، وهذا السبب اتفق عليه الفقهاء، فلو وجد سيد اعتق عبداً ثم مات هذا العبد وترك مالا ولم يكن له وارث، فإن سيده الذي اعتقه يرثه^(١).

أما ولاء الموالاة والمخالفة، وهو أن يقول شخص لآخر: أنت مولاي ترثني إذا مت، فيرث كل منهما الآخر إذا لم يكن له ذو قرابة وهذا عند الحنفية^(٢).

ويرى جمهور الفقهاء أن هذا النوع من الموالاة نسخ بقوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾^(٣).

المطلب الخامس: موانع الميراث

الموانع جمع مانع والمانع في اللغة: هو الحائل بين الشيئين، وكل أمر يحول بين شيء وآخر يعتبر مانعاً^(٤).

والمانع في اصطلاح الفقهاء: ما نفوت به أهلية الإرث مع قيام سببه وتوافر شروطه، ولا بد لاستحقاق الإرث من انتفاء موانعه شرعاً، وقد تعددت هذه الموانع، واتفق الفقهاء على ثلاثة واختلفوا في الباقي^(٥).

المانع الأول: الرق

الرق على العموم مانع من موانع الإرث فلا يرث الرقيق غيره، لأنه غير أهل لملكية المال، وكذلك لا يرث لأنه لا ملك له، وما في يده من مال ملك لسيده. والحقيقة أن الرقيق أنواع، اختلف الفقهاء في الممنوع فيها من غيره^(٦).

(١) انظر: المفتي، علم الفرائض، ص ٤٦ وما بعدها.

(٢) انظر: أبو عيد، الوجيز، ص ٥٠؛ محددة، التركات، ص ١٧٥؛ عبد الحميد، أحكام الموارث، ص ٢٧ وما بعدها.

(٣) سورة الأنفال: آية ٧٥.

(٤) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ١٠، ص ٢٢٠-٢٢١.

(٥) انظر: الزحيلي، الفقه الإسلامي، ج ٨، ص ٢٥٤ وما بعدها.

(٦) انظر: الرمل، نهاية المحتاج، ج ٦، ص ١٢٧؛ عبد الحميد، أحكام الموارث، ص ٣٨ وما بعدها.

المانع الثاني: القتل

والقتل: إزهاق روح إنسان معصوم الدم بطريق مباشر أو بالتسبب^(١).

أجمع العلماء على أن القتل مانع من موانع الميراث، فإذا قُتل أحد الورثة مورثة فإنه لا يرث، والقَتْل إما أن يكون عمداً عدواناً أو غير ذلك من الأنواع التي تعددت عند الفقهاء، واتفق الفقهاء أن القتل العمد العدوان مانع من موانع الميراث، لكنهم اختلفوا فيما عداه^(٢).

ولعل مستند الفقهاء في جعل القتل مانعاً، الحديث الذي تناوله الضعف إلا أن طريقه بقوي بعضها بعضاً وهو قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "ليس لقاتل ميراث" وكذلك: "ليس لقاتل شيئاً"^(٣).

ولو أننا وراثاً قاتلاً من مقتوله لاستعجل الورثة موت مورثهم، فيقتلونهم، فيؤدي ذلك إلى فساد الأرض، والله لا يحب الفساد، ولأنه لو سوغنا أن يرث القاتل مورثه، لكانت الجريمة سبباً لثبوت المال، ولأنه استعجل الشيء قبل أوانه فعوقب بحرمانه، فليس لقاتل ميراث.

المانع الثالث: اختلاف الدين

وهو أن يكون دين الميت مخالفاً لدين من تحققت فيه شروط الإرث وأسبابه، واختلاف الدين مانع من الميراث عند جمهور علماء الإسلام، فلو مات مسلم وله زوجة كتابية، فإنها لا ترث من زوجها ما دامت على دينها وقت استحقاق الميراث، وكذلك غير المسلم لا يرث

(١) انظر: مقدمة، للتركات، ص ٨٢.

(٢) انظر: الرملي، نهاية المحتاج، ج ٦، ص ٢٧٧، مقدمة، للتركات، ص ٨٢ وما بعدها.

(٣) حديث ضعيف، البيهقي، السنن الكبرى، ٢٢٠/٦، رقم الحديث ١٢٠٢٢؛ سنن ابن ماجه، ٦٨٤/٢ رقم الحديث ٢٦٤٦؛ سنن لادارقطني، ٩٥/٤ رقم الحديث ٨٣.

المسلم بالإجماع^(١). وذلك لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا يرث المسلم الكافر ولا يرث الكافر المسلم"^(٢).

واتفق الفقهاء على أن اختلاف الدار غير مانع من ميراث المسلم، واختلفوا في ذلك بين الكفار، كما اختلفوا في ميراث المرتد وميراث الكفار من بعضهم على تفصيل ليس هنا مكانه^(٣).

(١) انظر: الرملي، نهاية المحتاج، ج ٦، ص ٢٦؛ أبو عيد، الوجيز، ص ٤٤.

(٢) صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٢٣٣، الرقم ١٦١٤.

(٣) انظر: عبد الحميد، أحكام الموارث، ص ٥٠ وما بعدها؛ محدث، التركاب، ص ٨٧ وما بعدها.

المبحث الثاني

الورثة

المطلب الأول: أصحاب الفروض وأحوالهم

الفرض لغة: يطلق على معانٍ منها: التقدير، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾^(١). أي: قدرتم والفرض اصطلاحاً: "هو السهم المقدر شرعاً للوارث في التركة"^(٢). وأصحاب الفروض قسمان:

- ١- أصحاب فروض نسبية: وهم الذي يستحقون فروضهم بسبب قربهم ونسبهم من الميت كالآب والأم والبنات والأخت الشقيقة.
- ٢- أصحاب فروض سببية: وهم الذين يستحقون فروضهم بسبب الزوجية، وهم اثنان فقط، الزوج والزوجة^(٣).

وإليك أصحاب الفروض:

أولاً: الزوج:

وله حالتان:

- ١- النصف إذا لم يوجد للزوجة فرع وارث، وهو الإبن وابن الابن وإن نزل، والبنات وبنات الابن وإن نزل.

(١) سورة البقرة: آية ٢٣٧.

(٢) مخلوف، حسنين محمد، المواريث في الشريعة الإسلامية، جده، دار المدني، ص ٤٣، وميشار إليه حين وروده، مخلوف، المواريث؛ انظر: أبو عيد، الوجيز، ص ٥١.

(٣) انظر: أبو عيد، الوجيز، ص ٥١-٥٢.

٢- الربع إذا كان للزوجة فرع وارث، سواء كان من هذا الزوج أو من زوج آخر قبله^(١).

والدليل على هذين الفرضين قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ

فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبُعُ﴾^(٢).

ثانياً: الزوجة:

ولها حالتان:

١- الربع للزوجة الواحدة فأكثر، إذا لم يكن للزوج فرع وارث، وهو الابن وابن الابن وابن نزل، والبنت وبنت الابن وإن نزل.

٢- الثمن للواحدة فأكثر مع الفرع الوارث مطلقاً، سواء كان هذا الفرع الوارث منها أو من غيرها^(٣).

والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الشُّهُبُ مِمَّا تَرَكْتُمْ﴾^(٤).

(١) انظر: ابن قدامة المقدسي، المغني، ج ٩، ص ١٢١ الجبوري، حكم الميراث، ص ١٩٧ مخلوف، المواريث، ص ١٤٥ سبط المارديني، الرحبية في علم الفرائض، وحاشية العلامة البكري، علق عليها، مصطفى البغا، دمشق، دار القلم، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ص ٥١-٥٢، وسيشار إليه حين وروده سبط المارديني، الرحبية.

(٢) سورة النساء: آية ١٢.

(٣) انظر: الجبوري، حكم الميراث، ص ١٠١ مخلوف، المواريث، ص ١٤٧ سبط المارديني، الرحبية، ص ٥٣-٥٤.

(٤) سورة النساء: آية ١٢.

ثالثاً: ميراث الأب:

وقد أجمع العلماء على أن للأب ثلاث حالات في الميراث:

- ١- السدس المطلق، الخالي من التعصيب، وذلك عند وجود الفرع الوارث المذكر، وهو الابن وابن الابن مهما نزل، لقوله تعالى: ﴿وَالْأَبُيَةُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾^(١).
- ٢- يرث السدس فرضاً، والباقي بعد أصحاب الفروض الأخرى بالتعصيب مع وجود الفرع الوارث المؤنث بنتاً أو بنت ابن وإن نزل، وذلك لحديث: "الحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر"^(٢).
- ٣- يأخذ الباقي تعصياً وذلك مع عدم وجود الفرع الوارث مطلقاً فإذا انفرد اخذ التركة كلها^(٣).

رابعاً: ميراث الأم:

الأم هي كل امرأة لها على المتوفى ولادة مباشرة، ويرتفع نسبه إليها بدون واسطة، والأم لا تكون عصبية قطعاً بل صاحبة فرض. وللأم ثلاث حالات:

- ١- الثلث عند عدم وجود الفرع الوارث مطلقاً، والاثنين فأكثر من الإخوة أو الأخوات.

(١) سورة النساء: آية ١١.

(٢) صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٢٣٣، رقم الحديث ١١٦١٥ كتاب الفرائض، باب الحقوا الفرائض بأهلها.

(٣) انظر: الجبوري، حكم الميراث، ص ١١٤ مخلوف، المواريث، ص ٤٩-٥٠.

٢- السدس مع وجود الفرع الوارث سواء كان واحداً أو أكثر ذكراً أو أنثى مهما نزل
أو مع اثنين فأكثر من الإخوة^(١).

والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَالْأَبْوَءُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ
لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أُبْرَاهُ فَلِلثَلَاثِ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلْإِخْوَةِ السُّدُسُ﴾^(٢).

٣- ثلث الباقي بعد نصيب أحد الزوجين، وذلك إذا وجد معها أب وأحد الزوجين،
وليس معهم فرع وارث، ولا جمع من الأخوة والأخوات، وهذه الحالة لا تكون إلا إذا
انحصر الإرث في الأبوين وأحد الزوجين، ففي هذه الحالة تأخذ الأم ثلث الباقي بعد
أن يأخذ أحد الزوجين فرضه، وتسمى هذه بالمسألة الغراوية بين الفقهاء وكذلك
العمرية لقضاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه فيها بذلك^(٣).

خامساً: ميراث البنت الصلبية:

البنت الصلبية وهي كل أنثى، للمتوفى عليها ولادة مباشرة بغير واسطة، فإذا وجدت
فلا بد أن ترث^(٤).
ولها ثلاث حالات:

- ١- النصف للواحدة: إذا انفردت عن يساويها وعن يعصبها.
- ٢- الثلثان: للثنتين فصاعداً شرط أن لا يوجد ابن ذكر في درجتهم.
- ٣- الإرث بالتعصيب: إذا كان معها ابن للمتوفى، سواء كانت البنت واحدة أو أكثر،
والابن واحداً أو أكثر فيكون للذكر مثل حظ الانثيين^(٥).

(١) انظر: ابن قدامة، المغني، ج ٩، ص ١٨-١٩ سبط المارديني، الرحيبة، ص ٦٤-٦٥.

(٢) سورة النساء: آية ١١

(٣) انظر: الرحيبي، الفقه الاسلامي، ج ٨، ص ٣٤١.

(٤) انظر: أبو عيد، الوجيز، ص ٥٩.

(٥) انظر: ابن قدامة، المغني، ج ٩، ص ١٤-١٥ الجبوري، حكم الميراث، ص ١١٠.

ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَىٰ ۖ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلَاثًا مَّا تَرَكَ وَابْنٌ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾^(١). وكذلك أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم بنتي سعد بن الربيع الثلثين.

سادساً: ميراث بنات الأبناء:

بنت الابن هي كل أنثى للمتوفى عليها ولادة بواسطة أبنائه، سواء كان أبوها ابن الميت، أو ابن ابنه وإن نزل، وهي لا ترث مع وجود الابن، وتقوم مقام البنت الصلبية عند فقدانها وتختلف حالها بوجودها^(٢).

ولها ست حالات :

١- النصف للواحدة المستفردة إذا لم يكن معها من يساويها أو أرفع منها من أولاد الميت وبناته.

٢- الثلثان للاثنتين فصاعداً، بالشرط السابق.

٣- الإرث بالتعصيب ويشترط وجود ولد أو أكثر في درجتهم أو انزل منهم، ولا فسق بين أن تكون الورثة ابنة ابن واحدة أو أكثر، ففي هذه الحالة تأخذ بنت الابن أو بنات الابن للتركة مع المعصّب، أو الباقي بعد سهام أصحاب الفروض، للذكر مثل حظ الأنثيين^(٣).

٤- لها السدس تكملة الثلثين، إذا كان معها بنت صلبية واحدة ولم يوجد مع بنت الابن عاصب في درجتها ولا عاصب أعلى منها يحجبها.

(١) سورة النساء: آية ١١.

(٢) انظر: أبو عيد، الوجيز، ص ٦٠-٦١.

(٣) انظر مخلوف، المواريث، ص ٦٠-٦٤.

٥- سقوطها بالصليبين فأكثر، إذا لم يوجد معها عاصب كأخيها الذي يحاذيها، أو انزل منها درجة، فإذا وجد ورثت بالتعصيب، فيأخذان باقي التركة للذكر ضعف الأنثى.

٦- حجبها بالابن الصليبي، أو ابن الابن الذي هو أعلى منها درجة^(١).

سابعاً ميراث الأخت الشقيقة.

الأخت الشقيقة: وهي كل أنثى شاركت المتوفى في أصله أبيه و أمه جميعاً^(٢).

ولها خمس حالات:

- ١- النصف للواحدة إذا لم يكن معها أخ شقيق وليس هناك من يحجبها.
 - ٢- الثلثان للأكثر من الواحدة، بالشرط السابق.
 - ٣- التعصيب بالغير إذا لم يوجد حاجب ومعه أخ شقيق فيأخذون التركة أو باقيها للذكر مثل حظ الأنثيين.
 - ٤- التعصيب مع الغير: وذلك إذا كان معها بنت أو بنت ابن، أو هما معاً، فلأخت حينئذ الباقي بعد أن تأخذ البنت أو بنت الابن فرضها، إن بقي شيء من التركة.
 - ٥- تحجب بالفرع الوارث المذكر وبالأب بالاتفاق وبالجد عند بعض الفقهاء^(٣).
- والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنَّ أُمُورَهُ لَبَسَتْ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِيهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا أَنْثَىٰ فَلَهُمَا التُّلُكُ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَىٰ بَيْنَ اللَّهِ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾^(٤).

(١) انظر: مخلوف، المواريث، ص ٦٠-٦٤.

(٢) أبو عبد، الوجيز، ص ٦٣.

(٣) انظر: أبو عبد، الوجيز، ص ٦٣-١٦٤ مخلوف، المواريث، ص ٧٨-٨٢.

(٤) سورة النساء: آية ١٧٦.

ثامناً: ميراث الأخوات لأب:

"الأخت لأب هي كل أنثى شاركت المتوفى في أبيه مباشرة فقط"^(١).

ولها سبعة أحوال:

- ١- النصف للواحدة إذا انفردت ولم يكن معها شقيقة أو أخ لأب أو محجوبة بأحد.
- ٢- الثلثان للثنتين فصاعداً بالشروط السابقة.
- ٣- السدس للواحدة مع الأخت الشقيقة تكملة الثلثين إذا لم يكن معها أخ لأب يعصبها.
- ٤- التعصيب بالغير، وذلك إذا كان معها أخ لأب فيعطى للذكر مثل حظ الأنثيين.
- ٥- التعصيب مع الغير، وذلك مع البنت أو بنت الابن فتأخذ الباقي بعدهن من التركة بالعصوبة.
- ٦- حجبها عن الإرث واحدة كانت أو أكثر، بالأختين الشقيقتين إلا إذا كان معها أخ لأب يعصبها فيأخذان الباقي.
- ٧- حجبها بالأب وبالابن وابن الابن وإن نزل وبالأخ الشقيق وبالأخت الشقيقة إذا صارت عسبة مع البنات أو بنت الابن^(٢).

تاسعاً: ميراث الإخوة والأخوات لأم:

أولاد الأم وهم إخوة المتوفى من أمه فقط ولهم ثلاثة أحوال:

- ١- السدس: للواحد أو الواحدة، بشرط عدم وجود فرع وارث ولا أب ولا جد صحيح وإن علا.

(١) أبو عبد، الوجيز، ص ٦٦.

(٢) انظر: ابن قدامة، المغني، ج ٩، ص ١٦-١٧ مخلوف، المواريث، ص ٨٣-٨٤.

٢- **الثالث:** للثلاثين فأكثر ويشترك فيه الذكور والإناث بالتساوي بالشروط السابقة نفسها.

٣- **الحجب:** بالفرع الوارث مطلقاً وبالآب والجد الصحيح وإن علا^(١).

ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَالْأَنَافَةِ أَوِ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾^(٢). والإجماع يدل على أن هذه الآية في الإخوة لأم^(٣).

عاشراً: ميراث الجد الصحيح:

الجد الصحيح: هو الذي لا يدخل في نسبته إلى الميت أم، كاب الأب وأبي أب الأب وإن علا، وهو من أصحاب الفروض، وقد يرث بالتعصيب مع الفرض، أو بالتعصيب، والجد الصحيح يقوم مقام الأب عند فقده في الإرث^(٤).

وللجد في الإرث عند فقد الأب ثلاث حالات:

- ١- يرث السدس فرضاً، إذا كان للميت فرع وارث مذكر.
- ٢- يرث السدس فرضاً، والباقي تعصبياً، إذا كان للميت فرع وارث مؤنث.
- ٣- يرث بالتعصيب فقط، إذا لم يكن للميت فرع وارث مطلقاً^(٥).

(١) انظر: الجبوري، حكم الميراث، ص ١١٣٢ مخلوف، المواريث، ص ٨٧-٨٩.

(٢) سورة النساء: آية ١٢.

(٣) انظر: القرطبي، أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، ج ٣، ص ١٧٩ وميضار إليه حين وروده، تفسير القرطبي.

(٤) انظر: مخلوف، المواريث، ٩٢-٩٣ أبو عيد، الوجيز، ص ٧٢.

(٥) انظر: مخلوف، المواريث، ص ٩٣.

وفي سيراته مع الأخوة والأخوات الأشقاء أو الأخوة لأب خلاف، فرجح أن يكون ميراث الجد في هذه الحالة كالأخ الذكر بشرط أن لا يقل عن السدس^(١).

الحادي عشر : ميراث الجدة الصحيحة:

الجدة الصحيحة: هي التي لا يدخل في نسبتها إلى الميت جد غير صحيح كأم الأم، وأم الأب، وأم أم الأم، وأم أم الأب، أو يدخل في نسبتها إليه جد صحيح كأم أبي الأب، أو هي التي تنتمي إلى الميت بعاصب كالأب أو بصاحبة فرض كالأم وأم الأم، وقد ثبت ميراث الجدة في السنة النبوية وفرضها السدس للواحدة، وتشارك فيه الجدات إذا كن أكثر من واحدة^(٢). وللجدة حالتان:

١- ترث السدس وتتفرد به الواحدة ويشارك فيه أكثر من واحدة^(٣).

٢- الحجب: عند وجود الأم، والجدات الأبويات يحجبن بالأب، والجدة القريبة تحجب البعيدة^(٤).

المطلب الثاني: العصابات وذوو الأرقام أولاً: العصابات

"العصابة: هو كل وارث ليس له سهم مُقَسَّد بل يأخذ ما يبقى بعد أصحاب الفروض"^(٥). وإذا انفرد العاصب فيأخذ جميع المال وذلك لقول الرسول صلى الله عليه وسلم "الحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر"^(٦).

(١) انظر: الجبوري، حكم الميراث، ص ١٤٠.

(٢) انظر: مخلوف، المواريث، ص ١٠٦-١٠٧؛ أبو عيد، الوجيز، ص ٧٤.

(٣) انظر: ابن قدامة، المغني، ج ٩، ص ٥٤-٦٠.

(٤) انظر: مخلوف، المواريث، ص ١٠٦-١٠٧؛ سبط المارديني، الرحبية، ص ٨٨-٨٩.

(٥) الجبوري، حكم الميراث، ص ١٥٧؛ انظر: أبو عيد، الوجيز، ص ٨١.

(٦) سبق تخريجه، ص ١٨.

وتقسم العصابات إلى قسمين:

(١) العصابة السببية: وهو مولى العتاقة وتأتي مرتبته بالدرجة السادسة بعد ذوي الأرحام.

(٢) العصابة النسبية: وهي العصابة الناشئة عن صلة النسب والدم، وتقسم إلى ثلاثة أقسام:

أ. العصابة بالنفس: وهي كل وارث ذكر ليس له سهم مقدر، ولا يحتاج إلى آخر ليعصبه، وهؤلاء العصابة طبقات مقدم بعضها على بعض، فيقدم جزء الميت على أصله، ويقدم أصله على حواشييه، فالابن مهما نزل مقدم على الأب بالتعصيب والأب مقدم على الأخوة، والأخوة مقدمون على الأعمام وكذلك الجد مقدم على الأعمام والأعمام مقدمون على أعمام الأب وهكذا، وكل طبقة مقدمة على أبنائها، فالتقديم يكون بالجهة، فجهة البنوة مقدم على جهة الأبوة، والأبوة مقدمة على الأخوة، أما إذا اتحدت الجهة، فيعتبر قرب الدرجة، فالابن مقدم على ابن الابن، فإذا تساوت الدرجة واتحدت الجهة فبقوة القرابة، فالأخ الشقيق مقدم على الأخ لأب^(١).

ب. العصابة بالغير: كل أنثى فرضها النصف لو انفردت وهذا ينطبق على: البنت، وبنت الابن، والأخت الشقيقة، والأخت لأب، وكل واحدة من هؤلاء إذا اجتمعت بأخيها عصبها وأصبحت عصابة به وشاركته فيما يستحقانه إلا أنه يأخذ الضعف. وتتميز بنت الابن بأن ابن عمها يعصبها وكذلك ابن أخيها الأبعد منها درجة وذلك عند استيفاء البنات للثلاثين، وهذا النوع من التعصيب لا يتم إلا إذا اجتمع الإناث والذكور^(٢).

ج. العصابة مع الغير: وهي منحصرة في الأخت الشقيقة واحدة فأكثر، مع بنت أو بنات، أو بنت ابن أو بنات ابن، والأخت لأب واحدة فأكثر مع بنت أو بنات، أو بنت ابن أو بنات ابن. والعصابة مع الغير هي كل أنثى لها فرض مقدر، وتحتاج إلى أنثى أخرى كي تصبح

(١) انظر: أبو عيد، الوجيز، ص ٨٢-٨٣ الجبوري، حكم الميراث، ص ١٥٨-١٦٠؛ بدران، للمواريث والوصية، ص ٥٤-٥٦.

(٢) انظر: الجبوري، حكم الميراث، ص ١٥٨؛ إبراهيم بن عبدالله، العذب الفائض، ج ١، ص ١٢٠-١٢٥.

عصبة معها، وهي لا تشترك في ميراث من صارت معها عصبة ولكنها تأخذ الباقي بعد أصحاب الفروض، وإذا استغرقت الفروض التركة، لا يبقى لها شيء^(١).

ثانياً: ميراث ذوي الأرحام:

ذو الرحم: هو كل قريب ليس بصاحب فرض ولا عصبة، فهم الأقرباء غير الوارثين، واختلف الصحابة والفقهاء في توريث ذوي الأرحام:

١- ذهب زيد بن ثابت وعدد من الصحابة إلى عدم توريث ذوي الأرحام وإلى هذا الرأي ذهب متقدمو المالكية والشافعية، فإذا لم يترك المتوفى وارثاً من أصحاب الفروض أو العصبات فإن تركته تذهب لبيت المال ولا شيء لذوي الأرحام^(٢).

٢- ذهب مجموعة من الصحابة إلى أن ذوي الأرحام يرثون إذا لم يوجد صاحب فرض أو عاصب وهذا ما ذهب إليه الحنفية والحنابلة كما أفتى بذلك متأخرو المالكية والشافعية، ولذا نجد أن المذاهب الأربعة مجتمعة على توريث ذوي الأرحام وهو الرأي الراجح^(٣).

ويرث ذوو الأرحام في حال عدم وجود أصحاب فروض ولا عصبات، وفي حالة أخرى عند وجود أحد الزوجين يأخذ أحد الزوجين فرضة والباقي لذوي الأرحام على تفصيل بينهم محله في كتب الفقه^(٤).

(١) انظر: الزحيلي، الفقه الإسلامي، ج ٨، ص ٣٣٦-٣٣٨، إبراهيم بن عبد الله، الحذب للفائض، ج ١، ص ١٢٥-١٢٦.

(٢) انظر: سبط المارديني، الرحبية، ص ١٦٨.

(٣) انظر: الزحيلي، الفقه الإسلامي، ج ٨، ص ٣٨٤-٣٩٩.

(٤) انظر: الزحيلي، الفقه الإسلامي، ج ٨، ص ٣٨١-٣٩٩.

المبحث الثالث

الحجب والردّ والعول والتخارج

المطلب الأول: الحجب وأنواعه:

الحجب اصطلاحاً: "منع الشخص من الميراث كلياً أو جزئياً مع أهليته للميراث لوجود من هو أحق منه"^(١).

والشخص المحجوب لم يكن حجه لمعنى في نفسه، بل لوجود شخص آخر، فهو أهل للارث، ولولا وجود ذلك الشخص لورث بالفعل، أو أخذ نصيبه الأعلى كاملاً.

والحجب نوعان:

١. حجب نقصان: وهو نقل الوارث من فرضه الأعلى إلى فرضه الأدنى، لوجود شخص آخر، وهذا النوع من الحجب لا يكون إلا في أصحاب الفروض من الورثة فيمن له فرضان، أعلى وأدنى وهم: الزوجان، وبنت الابن، والأخت لأب، والأم^(٢)، وقد بيّنت حالات حجب كل منهما عند الحديث عن أصحاب الفروض.

٢. حجب حرمان: وهو منع الوارث من كل ميراثه لوجود شخص آخر، أقرب منه للميت، فالمحجوبون حجب حرمان هم الأبعدون عن الميت، ونلاحظ أن هناك أصنافاً من الورثة، لا يحجبون حجب حرمان أبداً وهم: الأولاد، والأبوان، والزوجان، وهؤلاء الورثة يحيطون بالميت إحاطة السوار بالمعصم؛ والقاعدة في الحجب: أن من أدلى إلى الميت بواسطة يحجب

(١) الجبوري، حكم الميراث، ص ١٦١.

(٢) انظر: الجبوري، حكم الميراث، ص ١٦١؛ أبو عبد، الوحي، ص ٨٩.

بها (بامتناء أولاد الأم)، وكذلك لا يحجب الأصول إلا الأصول، ولا يحجب الفروع إلا الفروع والحواشي يحجبهم أصول وفروع وحواشي^(١).

ودليل الحجب آيات سورة النساء: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَىٰ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلَاثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَكَدَّ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَكَدَّ وَوَرَثَهُ أَبَوَاهُ فَلَهُمَا الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلْأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينٍ آتَاوَكُم وَأَبْنَاوَكُم لَا تَذَرُونَ أَهْلَهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ مِمَّا فَرِضَةً مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا (١) وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينٍ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دِينٍ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَالْأَنثَىٰ أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينٍ غَيْرِ مُضَارٍ وَصِيَّةٍ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ).

﴿يَسْتَقْوُونَكَ قُلُوبُ اللَّهِ يَتَرَكُوكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَىٰ يَتَرَكُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾^(٢).

وكذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "الحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فهو لأولى رجل ذكر"^(٣).

(١) انظر: الرملي، نهاية المحتاج، ج ٦، ص ١٤-١٦ ابن قدامة، المغني، ج ٩، ص ٦-١٨ المصري، رفيق يونس، علم الفرائض والموارث، مدخل تحليلي، دمشق، دار العلم، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، ص ٧٧ وما بعدها وسيشار إليه حين وروده. المصري، علم الفرائض.

(٢) سورة النساء، آية ١١، ١٢، ١٧٦.

(٣) سبق تخريجه، ص ١٨.

المطلب الثاني: الردّ والعول

أولاً: الردّ:

اصطلاحاً: هو نقصان في أصل المسألة وزيادة في أنصبة الورثة، أو هو صرف الزائد على الفروض إلى أصحاب الفروض الموجودين بنسبة فروضهم إذا لم يوجد عاصب^(١).

كمن توفي عن أم وبنت، فلأم السدس وللبنت النصف، ومجموعهما أقل من واحد صحيح، فيرد الباقي عليهما بنسبة فروضهما.

وقد ذهب عمر وعلي وجمهور الصحابة والتابعين إلى القول بالردّ على غير الزوجين من أصحاب الفروض، وبهذا أخذ الحنفية والحنابلة وهو المعتمد عند المالكية والشافعية^(٢)، وهو وسيلة لزيادة نصيب كل وارث دون أن يضيع شيء من التركة.

ثانياً: العول:

اصطلاحاً: زيادة في أصل المسألة ونقصان من مقادير أنصباء الورثة من التركة بنسبة تلك الزيادة، وروى أن أول مسألة عالت في الإسلام: زوج وأختان، فلزوج النصف وللأختين الثلثان ومجموعهما أكثر من واحد صحيح، وقد حكم بها عمر بن الخطاب رضي الله عنه بإدخال النقص على الجميع^(٣).

ومن العدالة أن يدخل النقص على جميع الورثة دون استثناء لتساوي أصحاب الفروض في القوة الإرثية، وينبغي على ذلك توسيع قاعدة التوزيع وإن كان فيه تقليل لقيمة الحصص.

(١) انظر: الحسبوري، حكم الميراث، ص ١٦٩؛ المصري، علم الفرائض، ص ٦١-٦٢؛ سبط المارديني، الرحبية، ص ١٦٥.

(٢) انظر: الرحيلي، الفقه الإسلامي، ج ٨، ص ٣٥٨-٣٦٠.

(٣) انظر: أبو عيد، الوجيز، ص ٩٧.

المطلب الثالث: التخرج:

الأصل أن يرث الورثة جميعهم، لكن قد يستغني بعض الورثة عن نصيبهم في الميراث، مقابل شيء معين في التركة أو مال خارج التركة، شريطة عدم الإضرار، إذ اتفق علماء المسلمين على أن القسمة لا تؤدي إلى فوات المنفعة، لأن مقصودها توفير المنفعة.

فالتخرج هو: اتفاق الورثة على أن يخرج بعضهم عن حقه من الميراث في مقابل معلوم، وهو على هذا جائز من قبيل الصلح أو البيع أو القسمة، ما دام بالتراضي، ولذا يمكن اعتبار التخرج آلية لمنع التفتت غير الاقتصادي، بل يدل على مدى فاعلية نظام الميراث وتكامله^(١).

(١) انظر: المصري، علم الفرائض، ص ١١٤.

الفصل الأول

الخصائص الاقتصادية لنظام الميراث في الشريعة الإسلامية

والرد على الشبهات الواردة عليه

المبحث الأول: الخصائص الاقتصادية لنظام الميراث في الشريعة الإسلامية

المطلب الأول: الكفاءة

١- تعريف الكفاءة الاقتصادية

٢- الكفاءة في الميراث

المطلب الثاني: العدالة

١- تعريف العدالة

٢- العدالة في الميراث

المطلب الثالث: اختلاف النسب باختلاف الورثة

١- القرب والبعد

٢- الذكر والأنثى

٣- مستقبل الحياة ومستدبر

٤- من حيث النفع

المطلب الرابع: نظام الميراث مظهر من مظاهر التكافل في محيط الأسرة

والمجتمع (ميراث ذوي الأرحام)

المطلب الخامس: الميراث يعالج الطبقية ويعمل على تفتيت الثروة ويعمل

على إعادة توزيعها

المطلب السادس: الميراث يعمل على حصر الوصية بما لا يزيد على الثلث

ويؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي

المطلب السابع: الميراث من دوافع الكسب ومن أسباب الملكية الخاصة

المطلب الثامن: في الميراث ما يمنع التفتيت غير الاقتصادي

المبحث الثاني: شبهات المثارة على نظام الميراث الإسلامي وردّها

المطلب الأول: شبهات آثارها الاشتراكيون

١- إن الميراث يرتب نقل ملكيات-كبرت أو صغرت-إلى أفراد آخرين لم

يبدلوا العمل اللازم ليحوزوا هذه الملكيات

٢- إن الميراث يؤدي إلى سيطرة النزعة الاستغلالية على الأفراد في

سبيل تجميع الثروات

٣- أن الميراث يؤدي إلى تضخم الثروات وتكديسها في يد طبقة واحدة

المطلب الثاني: شبهات آثارها اقتصاديون آخرون

١- أن الميراث يؤدي إلى تفتيت الثروة وهذا يؤثر في الاستغلال الكفء لها.

٢- أن نظام الميراث الإسلامي يعطي للذكر مثل حظّ الأنثيين وهذا انتقاص

من حق المرأة وعدم مساواة لها مع الرجل

المبحث الأول

الخصائص الاقتصادية لنظام الميراث في الشريعة الإسلامية

المطلب الأول: الكفاءة

أولاً: تعريف الكفاءة الاقتصادية

من الاقتصاديين من يعرف الكفاءة الاقتصادية بأنها: "الحصول على أكبر نفع من الموارد بأقل قدر من النفقات"^(١)، وفي هذا التعريف يشترط أن تفوق المنافع التكاليف حتى تعتبر الكفاءة.

وبعضهم يعرف الكفاءة ويعتبر هذا تعريفاً من وجهة النظر الإسلامية حيث يقول: "إنها استخدام الموارد المتاحة للإنسان بشرية أو طبيعية لإنتاج أكبر قدر من السلع والخدمات لإشباع حاجات المسلم ورغباته حسب أولويات المجتمع المسلم ككل وضوابطه، مع التقليل من التكاليف والوقت لأقصى حد"^(٢).

ونحن نريد تعريفاً يخص الكفاءة في نظام الميراث حيث لا يوجد تكاليف، إنتاج، موارد، بالمفاهيم السابقة.

فإذا كانت الكفاءة بمعنى الفعالية فإننا نبحث عن تعريف يوضح معنى الكفاءة في نظام الميراث، حينما نقول مثلاً: أن نظام الميراث يحقق العدالة والاستقرار ويحفز الادخار والاستثمار، فنقول أن نظام الميراث ذو كفاءة في تحقيق أهدافه، ومنها العدالة والاستقرار، وهو يشكل حافزاً للادخار والاستثمار.

ولذا اقترح تعريفاً للكفاءة يخدم فكرة البحث:

(١) المحمد، محمود احمد محمد، ٢٠٠٠م، كفاءة نظام التمويل الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك،

لربد، ص ٣٤. وميشار إليه حين وروده، المحمد، كفاءة نظام التمويل الإسلامي.

(٢) المحمد، كفاءة نظام التمويل الإسلامي، ص ٣٤.

الكفاءة هي استخدام الوسائل والآليات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة لأي نظام، بحيث يكون هناك فعالية بين الوسائل والآليات، مع مراعاة السرعة والتكاليف.

وهنا تبرز أهمية عبارة الدكتور عمر شابرا: "إن الاختبار للحاسم لأي نظام ... لا يكمن في أهدافه المعلنة بل في تحقيق تلك الأهداف"^(١).

فإذا افترضنا بعض الأهداف لنظام الميراث في الشريعة الإسلامية وقلنا: إن نظام الميراث يهدف إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي وإلى إعادة توزيع الثروة وإلى محاربة الطبقية ويحقق التكافل الاجتماعي وغير ذلك، فإذا كان نظام الميراث كذلك، ومنسجماً مع أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي وبقية الأنظمة الجزئية فيه فإنه يصلح أن نصف هذا النظام بالكفاءة.

وسنرى أن الجزئيات التالية من هذا المبحث سوف تثبت ما افترضنا قبل قليل.

أما بالنسبة لوسائل الكفاءة فلا تقتصر على وسيلة واحدة بل إن جميع جزئيات نظام الميراث تعدّ من وسائل تحقيق الكفاءة لهذا النظام.

ثانياً: الكفاءة في الميراث

في هذا الفرع اضرب أمثلة على كفاءة نظام الميراث في الشريعة الإسلامية، ولا أدعي أنني سوف أسوق كل الأمثلة، ولكن أحاول ما استطعت حتى يتحقق الهدف المرجو من المبحث، والذي سوف يدلل عليه بقية المطالب لهذا المبحث إن شاء الله.

١. كفاءة في حفظ حقوق الورثة:

"الأصل أن الملك ينتقل من المالك إلى الورثة بوفاته، فلا يجوز له فيه أي تصرف، ولكن الشارع الحكيم قد أعطاه التصرف في حدود الثلث ليتدارك ما عسى أن يكون قد فاتته، أو

(١) شابرا، محمد عمر، الإسلام والتحدى الاقتصادي، U.S.A، فرجينيا، المعهد للعالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، ص ٣١، وسيشار إليه حين وروده. شابرا، الإسلام والتحدى الاقتصادي.

قصرَ به من أعمال الخير، خاصة أنه هو الذي بذل جهده في جمع هذا المال وتتميمته وحفظه، فمن حقه أن يُعطى له حرية التصرف بقدر معين من هذا المال، وبشكل يضمن حق الورثة، ويحقق غايات نظام الميراث في الإسلام^(١).

يقول رسول الله ﷺ: "إن الله تبارك وتعالى تصدق عليكم بثلاث أموالكم في آخر أعماركم زيادة على أعمالكم فضعوه حيث شئتم"^(٢).

وفي الأنظمة الأخرى كما في الرأسمالية حيث المورث حرّ في أن يوصي بماله كله لمن يشاء ويستطيع أن يحرم الورثة، كما يجوز له أن يوصي بكل ماله لكلب أو قط... فلا ضوابط ولا شروط على التصرف بمال الورثة، فليس هناك ما يحفظ حق الورثة^(٣). على العكس تماماً من نظام الميراث في الإسلام، حيث الوسطية فلا إفراط ولا تفريط، فلا يحرم الورثة ولا يطلق يد المورث للإضرار بالورثة.

وتبدو الكفاءة في نظام الميراث من خلال منعه للوصية بأكثر من الثلث، من أجل حفظ حقوق الورثة، لكي يكون حافزاً للورثة من أجل دعم المورث في استثماراته، حيث يضمنون عدم الإضرار بهم.

ومن الملاحظ الكفاءة في السماح للمورث، بالتصرف في ثلث ماله من خلال الوصية، لكي يستدرك ما فاتته من جوانب الخير، وفي الغالب تكون الوصية بهذا الثلث في وجوه الخير، كبناء المساجد أو المدارس أو للفقراء والمساكين وغيرها، حيث يساعد هذا الحيز من التصرف على دعم التنمية عموماً.

(١) العبادي، عبد السلام، الملكية في الشريعة الإسلامية، الأردن - عمان، مكتبة الأقصى، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م، ج ٢، ص ١٨٤، ويشير إليه حين وروده، العبادي، الملكية.

(٢) أخرجه أحمد وابن ماجه والدارقطني والبخاري وابن أبي شيبة، طرق متعددة، بالفاظ متقاربة، صحيح، سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٣٦٥، سنن البيهقي، ج ٦، ص ٢٦٩.

(٣) العبادي، الملكية، ج ٢، ص ١٩٥.

٢. كفاة في حماية أنصبة الورثة:

قال تعالى: ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِغِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الثَّوْرُ الْعَظِيمُ (١) وَمَنْ يَنْصُرِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُنْصِرْهُ اللَّهُ وَيُعْزِزْ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ (٢) ﴾.

هذه الآيات جاءت بعد تفصيل أنصبة الميراث، حيث تدل على حرص الإسلام الشديد على سلامة هذه القواعد الارثية، حيث توعد الله تعالى كل من يعيث بهذه الأنصبة، بالعذاب الشديد يوم القيامة، ولذا حرم الإسلام تحريماً قاطعاً كل إجراء يؤدي إلى الإخلال بقواعد الميراث^(١).

ولذا يرى معظم فقهاء المسلمين انه لا تصح الوصية لو ارث حتى لا يتم التحايل على قواعد الميراث فيعطى الوارث أكثر من نصيب غيره^(٢)، وهذا عملاً بحديث الرسول ﷺ حيث يقول: "ان الله أعطى كل ذي حق حقه، الا لا وصية لوارث"^(٣). والكفاة واضحة من خلال تحديد الأنصبة بشكل دقيق وواضح، ومنع الاعتداء عليها، وسد كل الطرق لتحريفها.

(١) سورة النساء: آية ١٣-١٤.

(٢) انظر: وافي، علي عبد الواحد، اثر تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي في المجتمع، مؤتمر الفقه الإسلامي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٣٩٦هـ، إدارة الثقافة والنشر في الجامعة، الرياض، ص ٥٠٣، وميثاق إليه حين وروده، وافي، النظام الاقتصادي.

(٣) انظر: مسيط المارديني، شمس الدين أبي عبدالله محمد بن محمد بن احمد، إرشاد الفارض إلى كشف الغوامض، تحقيق ودراسة زياد بدوي عمر العبوة، ٢٠٠٠م، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، قسم الفقه والتشريع، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ص ٧٢-٧٥، وميثاق إليه حين وروده، مسيط المارديني، إرشاد الفارض.

(٤) سبق تخريجه، ص ١١.

٣. كفاءة في توفير معلومات ضرورية للمستقبل الاقتصادي:

"إن الشك مصدر قسوي لغياب الفاعلية الاقتصادية، ويتأكد ذلك إذا صار معه من الصعب عمل أي إسقاطات (توقعات للمستقبل)"^(١).

وإذا سألنا بهذه المقولة، فإن نظام الميراث حينما تكون تقسيماته معلومة للصغير والكبير، للذكر والأنثى، بل هناك من السنة ما يحدث على تعلمها، كقوله صلى الله عليه وسلم "تعلموا الفرائض وعلموها، فإنها نصف العلم، وهو ينسى، وهو أول شيء ينزع من أمي"^(٢)، إن هذا العلم المسبق بتفصيلات الميراث، به دعمٌ لفاعلية العملية الاقتصادية، والتي من أهمها الاطمئنان عند الوارث المعنى بالمسيرة الاقتصادية لمورثه، لمستقبل الثروة معروف من خلال نظام الميراث، ولذا يكون هذا النظام ذا كفاءة في توفير المعلومات الضرورية جداً لهذا الإنسان المعنى بالمستقبل الاقتصادي لهذه الثروة، والذي قد يكون فاعلاً -في الغالب- في المساعدة على تلميتها، خصوصاً إذا علم بأنه سوف يمسه خيرها ويأخذ نصيبه منها.

٤. كفاءة في توريث الصغار والكبار

حرص الإسلام على توريث الصغار والكبار، ولا أبلغ في الدلالة على ذلك من ميراث الحمل.

وعند الحضارة الغربية يعتبرون الأطفال وكبار السن من الفئات المستهلكة وغير المنتجة، لكنها تعدّ في الإسلام قوى منتجة اقتصادياً، وذلك بما توفره للقوى المنتجة الحقيقية في المجتمع من حوافز (معنوية)، تؤدي إلى مضاعفة الجهد، وبالتالي مضاعفة العطاء، فهم

(١) شافراء، محمد عمر، نحو نظام نقدي عادل، ترجمة سيد محمد سكر، الأردن - عمان، دار البشير للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، ص ١٧٠، وسيشار إليه حين وروده، شافراء، نظام نقدي.

(٢) انظر: الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله أبو عبدالله، المستدرک علی الصحیحین، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، عدد الأجزاء (١٤)، ج ٤، ص ٣٦٩، وسيشار إليه حين وروده، الحاكم النيسابوري، المستدرک، قال الحاكم صحيح الإسناد، والحق أن الحديث مضطرب كما قال الترمذي في جامعه.

يكون منتجين بما يمنحونه للقوى المنتجة الحقيقية من زاد روحي، ومن تفلؤل ومن رضا عن النفس تكون سبباً في زيادة طاقتهم الإنتاجية الحقيقية أضعافاً مضاعفة^(١).

إذا قد يخطر على من يعيرون نظام الميراث لماذا يتم توريث الصغار وكبار السن وهم من غير المنتجين؟ فهم في الإسلام يعتبرون حافظاً للإنتاج، ولا بد أن يأخذوا حقوقهم، حتى يشعروا بالأمان والاستقرار، فيكون لهم الأثر الإيجابي في المجتمع.

٥. كفاءة في جعل أصحاب الفروض من النساء والضعفاء

إذا نظرنا إلى أصحاب الفروض وجدناهم اثني عشر، أربعة من الرجال وثمانية من النساء، ونجد أنهم من الضعفاء الذين لو لم ينص على فرضهم، لجار عليهم الآخرون، خاصة أن أصحاب الفروض مقدمون على العصابات في ترتيب توزيع التركة.

وأصحاب الفروض من الرجال، الزوج، والأب، والأخ لأم، والجدة، ومن النساء، البنت، وبنت الابن، والأخت الشقيقة، والأخت لأب، والزوجة، والأم، والأخت لأم والجدة^(٢).

وفي الأنظمة الارثية الأخرى، نجدهم يحرمون الأنثى من الميراث، فهي عند اليهود لا تراث^(٣).

٦. كفاءة في منع ميراث ولد الزنا واللعان من أبيه

إن كلاً من ولد الزنا واللعان مقطوع النسب من أبيه، فلا يرثان من الأب ومن أقاربه، كما لا يرثهما واحد منهم، لانتفاء العصبية لجهة الأبوة والاخوة والعمومة، كما أن جمهور

(١) انظر: عبود، عبد الغنى، التربية الاقتصادية في الإسلام، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م، ص ٢١٠، وسيشار إليه حين وروده، عبود، التربية الاقتصادية.

(٢) انظر: عمر، محمد عبد الحليم، الخصائص المميزة لنظام الميراث في الإسلام، ندوة نظام للميراث في الإسلام، القاهرة - جامعة الأزهر، ٤ صفر ١٤٢٢هـ - ٢٨ أبريل ٢٠٠١م، مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي، القاهرة، ٢٠٠١م، ص ٢٩، وسيشار إليه حين وروده، عمر، الخصائص المميزة لنظام الميراث.

(٣) انظر: براج، جمعه محمد، أحكام الميراث في الشريعة الإسلامية، القاهرة، دار المصطفى، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م، ص ٢٤-٢٥، وسيشار إليه حين وروده، براج، أحكام الميراث.

الفقهاء قد ذهبوا أيضاً إلى أن ولد الزنا لا يثبت نسبه ممن أقر به ما دام يصرح بأنه من الزنا، لذلك لا ارث بينهما على أي حال، ولو أقر به، أما صلة كل منهما بأمه فهي ثابتة، فلا مجال للشك فيها، لذلك يرث كل منهما أمه وإخوته من أمه كما يرثه أقاربه من أمه^(١).

ولا يتناسب مع العدالة توريث ولد الزنا أو ابن اللعان من أبيه وأمه، وكذلك ليس من العدالة حرمانه ميراثه من كليهما، إذ هو جاء إلى الحياة بدون تدخل منه، فليس من العدالة أن يذوق البؤس والحرمان على يد أقرب الناس ومن كان سبباً في وجوده.

والحل الوسط في ذلك - وهو من الكفاءة بمكان - اعتراف الإسلام بميراث ولد الزنا وابن اللعان من أمه وأقاربها، دون أبيه وأقارب أبيه.

ولعل في هذا الحكم الوسط حكم منها: أنه لا يمكن أن تكون الجريمة سبباً لنعمة الميراث، وحتى لا يكون هناك تساهل بهذه الجريمة، فيترتب عليه فساد اجتماعي ومشكلات لا تنتهي.

٧. كفاءة في توريث حق الاحتجار في الأرض الموات:

ذهب جمهور الفقهاء إلى أن حق التحجير^(٢) يورث على اعتبار أنه من تركة المورث^(٣).

إن في توريث حق الاحتجار حافظاً للورثة، لكي يقوموا بإحياء ما تم احتجاره، ففيه من الإنتاج ما فيه، ولأن به تطبيقاً لنفوس الورثة، لتعلق حق مورثهم بالأرض المحتجرة، فهم

(١) انظر: داوود، أحمد محمد علي، الحقوق المتعلقة بالتركة بين الفقه والقانون، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م، ص ٥٧١-٥٧٢، وسيشار إليه حين وروده، داوود، الحقوق المتعلقة بالتركة؛ الزحيلي، الفقه الإسلامي، ج ٨، ص ٤٣٠-٤٣٣.

(٢) احتجار الأرض: إحاطتها بعلامات تحدها، منعاً للغير، أو هو فصل الأرض عن غيرها بحفر خندق حولها.

(٣) انظر: داوود، الحقوق المتعلقة بالتركة، ص ٤٠.

لا يطبقون أحداً غيرهم يحييها، وقد كانت قبل لمورثهم، وفي هذا درءٌ للأحقاد والحسد والمنازعات، وكله يصب في خانة الاستقرار والأمن ودعم التنمية.

٨. كفاءة في عدم توريث الحقوق الشخصية المحضة.

اتفق الفقهاء على ألا يدخل في التركة ولا يورث عن الميت، الحقوق الشخصية المحضة وهي: التي تثبت للإنسان لمميزات ومعان فيه، تميزه عن غيره وهي: حق الحضنة، وحق الأب في الولاية على ذي المسال، وحق الوصي في الإشراف على مال من تحت وصايته، وحق ولاية التزويج، وغيرها من الولايات العامة والخاصة^(١).

لاحظ الكفاءة في عدم توريث هذه الحقوق، إذ في توريثها إضعاف لها وتجزئه، لأنها لا تكون إلا لشخص واحد، وفي حال تجزئتها فقد فقدت هدفها، الذي لأجله شرعت، وهو المحافظة على مصالح من تكون عليهم، إذ في تجزئتها فتح باب المنازعات، والمجتمع المسلم في غنى عن هذا الباب، لأن المنازعات والخصومات تعرقل التنمية وتكرر صفوفها.

٩. زيادة الكفاءة في استخدام الموارد:

إن انتقال الثروة إلى عناصر شبابية، تمتلك طاقات متجددة ولديها طموحات وآمال غير محدودة، يزيد في كفاءة الاستخدام، ويقال من الهدر والفاقد الاقتصادي، خاصة عندما تكون هذه الطاقات ملتزمة، ومنضبطة بالضوابط والقيم الإسلامية، وإلا فإنها سرعان ما تبدد الثروة وتضيعها^(٢).

واضح جداً في نظام الميراث، كيف أن المقبل على الحياة صاحب نصيب أكبر من المدبر، وهذا طبعاً يدل على حرص الإسلام على انتقال الثروة إلى عناصر شبابية، فالجد والجدة مع وجود الأبناء لا يأخذ كل واحد إلا السدس.

(١) انظر: داوود، الحقوق المتعلقة بالتركة، ص ٣٠-٣١.

(٢) انظر: خطاب، كمال، نظرات اقتصادية في حكمه توزيع الميراث في الإسلام، مجلة جامعة دمشق، دمشق، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، ٢٠٠٢م، ص ٣٠١، وسبشار إليه حين وروده، خطاب، حكمة توزيع الميراث.

١٠. كفاءة في حفظ حقوق الدائنين من التركة

من المعروف أن نفقات التجهيز أول ما يتعلق بتركة الميت، فلا بد أن تؤخذ نفقات التجهيز من تركة الميت، ولا اعتراض على ذلك، ثم بعد التجهيز، لابد من أداء الديون، حتى إن بعض الفقهاء كالمالكية والشافعية وبعض الحنفية، يقدم أداء الديون على التجهيز ولا أرجح ذلك، كما أوردت في المطلب الثاني من الفصل التمهيدي.

إن جعل أداء الديون هو الحق الثاني من الحقوق المتعلقة بالتركة، يجعل صاحب الدين، مطمئناً إلى استرداد دينه، حتى لو مات المدين، فهو مضمون في تركته، حتى لو قسمت التركة أو بيعت، ثم ظهر الدين^(١).

انظر كم يساعد هذا الإجراء على سهولة انسياب المال بين الناس، فهذا الشخص قد يكون محتاجاً، من أجل إتمام صفقة هنا أو هناك، فإذا علم الدائن، أن دينه مضمون حتى في تركة المدين، فإنه سوف يكون مدفوعاً للإقراض ولعمل الخير.

إن هذا الإجراء يساعد على إتمام الصفقات ورفع المنازعات، وحفظ حقوق الدائنين، ولا ينبغي مكافأتهم إلا بالخير، من خلال المحافظة على حقوقهم.

١١. الكفاءة في توريث الحقوق المتعلقة بالمال

إن نظام الميراث يجيز توريث جميع أنواع المال، سواء المنقول منها أو غير المنقول، بالإضافة للحقوق المتعلقة بالمال، وهذا الشمول فيما يورث، لهو من الأدلة التي تصب في خانة الكفاءة الاقتصادية لنظام الميراث.

ذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة، إلى أن جميع الأموال والحقوق، التي لها صلة بالأموال ولا تتعلق بشخص المورث، تنتقل إلى ورثته، وتعتبر من التركة^(٢).

(١) انظر: حسين، احمد فراج، قسمة الاملاك المشتركة في الفقه الإسلامي، بيروت، الدار الجامعية، ١٩٨٩م، ص ١٦٥-١٧٥، وسيشار إليه حين وروده، حسين، احمد، قسمة الاملاك المشتركة.

(٢) انظر: الزحيلي، الفقه الإسلامي، ج ٨، ص ٢٦٩-٢٧٠.

من ذلك توريث حقوق الارتفاق^(١) مثل حق الشرب وحق المرور وحق المسيل وغيرها من الحقوق التي تتعلق بالعقار، فهذه الحقوق تورث لرفع النزاع ولحفظ الأموال، إذ تنقص قيمة العقار بدونها ولرفع الحرج، إذ لا يستطيع وارث العقار الاستفادة منه على الوجه الأكمل.

وتوريث حق الشفعة؛ وهو حق تملك العقار المبيع جبراً عن المشتري بالثمن الذي اشتراه به، إذ يورث هذا الحق رفعا للحرج ومنعاً للخصومات وحفظاً لقيمة العقار، ورفعا لضرر متوقع من المشتري الجديد، وكل هذا يصب في خاتمة الاستقرار الاجتماعي، الذي يدعم خطط التنمية.

وتوريث حق حبس العين المرهونة، من أجل المطالبة بالدين، وفي هذا رفع للنزاع وثبات للحقوق واختصار للوقت والجهد في المطالبة بالديون.

وتوريث الخيارات: كخيار الشرط وخيار العيب وخيار التعيين وخيار الرؤية^(٢)، فمثلاً خيار العيب يكون حقاً للورثة، لأن العين المتعلقة بها هذا الخيار، قد ورثت ومعها حق السلامة من العيوب، ومثل ذلك خيار التعيين وغيرها^(٣).

(١) حقوق الارتفاق: وهي حقوق مقررة على عقار لمنفعة عقار آخر، مملوك لغير المالك الأول وهو حق دائم يبقى ما بقي العقار دون نظر إلى المالك، مثل: حق الشرب، وحق المجرى، وحق المسيل، وحق المرور، وحق الجوار، وحق الملو وغيرها.

(٢) - خيار الشرط: وهذا في الببوع، وهو أن يشترط أحد المتعاقدين أو كلاهما الخيار بين قبول العقد ورفضه في ثلاثة أيام لو اقل.

- خيار العيب: وهو في الببوع، وهو أن يجد المشتري بالمبيع عيباً ينقص الثمن، فله الخيار، إن شاء أن يختار المبيع بكل الثمن، أو يردّه إلى البائع.

- خيار التعيين: وهو أن يتفق العاقدان على تأخير تعيين المبيع الواجب التعيين إلى أجل، على أن يكون حق تعيينه لأحدهما، مثل أن يشتري أحد التوأمين أو ثلاثة غير معين على أن يأخذ أيهما شاء، على أنه بالخيار ثلاثة أيام، وقد أجازته الحنفية امتحاناً لحاجة الناس إليه.

- خيار الرؤية: أجاز الحنفية خيار الرؤية في شراء ما لم يره المشتري وله الخيار إذا رآه، إن شاء اخذ المبيع بجميع الثمن، وإن شاء رده.

(٣) انظر: داوود، الحقوق المتعلقة بالتركة، ص ٣٠.

وفي توريث هذه الخيارات، حفظ لقيمة الأعيان، ومحافظة على نقاوة الصفقات التجارية، وهو ادعى لمنع المنازعات والخصومات، حيث يترتب على ذلك أن تتم الصفقات والعقود على اكمل وجه، وتحقق أهدافها الاقتصادية، مما يعزز تبادل السلع والبضائع، وزيادة النشاط التبادلي، وحفز التنمية عامة.

مما سبق يظهر لنا مدى انسجام نظام الميراث، مع باقي الأنظمة في الشريعة الإسلامية، لاسيما الاقتصادية والاجتماعية، والذي يدل على الكفاءة والتكامل في التشريعات الإسلامية، الذي يعتبر من أهم مقومات التنمية، التي من أولى أولوياتها، عدم التناقض بين القوانين العاملة.

المطلب الثاني: العدالة

أولاً: تعريف العدالة:

العدالة: صفة إسلامية نبيلة صاحبت كل نظم الإسلام، وهي أداء الحقوق إلى أصحابها وعدم انتقاصها والمساواة في ظروف المساواة، والتفاوت في ظروف التفاوت حسب مقتضى الحال^(١).

فيكون العدل بين الإقراط والتفريط^(٢).

فالعدالة من العناصر الأساسية في الدين الإسلامي، بحيث يستحيل تصور مجتمع إسلامي مثالي بدون العدالة^(٣)، ولذا نجد كل تشريعات الإسلام وأنظمتها تراعي هذه الجوانب، فنجد الإسلام يستأصل كل آثار الظلم من المجتمع الإنساني بشتى الطرق والوسائل، فالظلم وهو عكس العدل: مفهوم شامل للاستغلال والاضطهاد والعدوان والتفريط والتسلط وعدم

(١) انظر: عمر، الخصائص المميزة لنظام الميراث، ص ٢٤.

(٢) انظر: الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ص ١٩١. وسبشار إليه حين وروده، الجرجاني، التعريفات.

المساواة وعدم تكافؤ الفرص، وغيرها من المعاني التي تتدرج تحت مفهوم الظلم، ونجدها حية في مجتمعاتنا المعاصرة.

ولذلك نجد في القرآن الكريم والسنة النبوية، تركيزاً منقطع النظير على العدالة، ونجد من القصص في تاريخ الإسلام، الكثير الذي ينبئ بهذا المفهوم الواسع وأثاره في المجتمع.

ونحن في صدد الحديث عن العدالة في الميراث، أحب أن أشير إلى أنه لا يمكن أن نعد المساواة في جميع الظروف من العدالة، ولا التفاوت في كل الظروف من الظلم، بل سنجد أن مدار الأنصبة على مدى القرب والبعد والحاجة والذكورة والأنوثة، ومستقبل للحياة ومستدبرها وغيرها كضوابط لحجم الأنصبة.

والإسلام يعتبر العدالة الاجتماعية مبدأً أساسياً يجب تحقيقه في مظاهر النشاط الإنساني: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾^(١).

ومن الآثار الاقتصادية للتوجيهات القرآنية في هذا المجال، أن تركيز الثروة بأيدي قليلة والاحتكار - كمصدر للفوارق والمظالم - تمثل حواجز لإقامة العدالة الاجتماعية والاخوة والانسجام الاجتماعي^(٢).

وهكذا يتضح لنا أن مفهوم العدالة في الإسلام، تكفل بأن يحفظ المجتمع من جميع أنواع التفكك، وهذا أمر في غاية الأهمية لعملية التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي^(٣).

(١) سورة النحل: آية ٩٠.

(٢) انظر: إبراهيم، عبد الحميد، العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي، لبنان - بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م، ص ٣٢، ويشير إليه حين وروده، إبراهيم، عبد الحميد، العدالة الاجتماعية والتنمية.

(٣) انظر: يسري، عبد الرحمن، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ص ٥٤، ويشير إليه حين وروده، يسري، التنمية الاقتصادية.

ولذا عمل نظام الميراث في الشريعة الإسلامية، على إرساء دعائم العدالة الاجتماعية الاقتصادية.

ثانياً: العدالة في الميراث

لقد تولى الله سبحانه وتعالى تنظيم الميراث، وبينه في كتابه العزيز، ولم يترك لبشر أن يقوم بذلك، حتى إن ما جاء في السنة النبوية المطهرة في خصوص ذلك، لا يعدو أن يكون تفريعاً وتفصيلاً، وبياناً للأسس التي جاء بها القرآن الكريم، ولعل هذا أعظم دليل مبدئي، على عدالة نظام الميراث، فالله جل جلاله، العدل، صاحب العدالة المطلقة، شرع هذا النظام بنفسه، وهو غاية في العدالة والكفاءة.

ولعلنا نوضح فيما يلي من الوقفات جوانب من العدالة في نظام الميراث:

١. من العدالة توزيع التركة في دائرة الأسرة:

فالمورث مجبر في ثلثي التركة، لا يستطيع أن يتدخل في تقسيمها، والورثة المستحقون يجبرون على اخذ نصيبهم من التركة، ولا يقبل رفضهم أبداً، وبالمقابل يكون المورث مخيراً في ثلث التركة، يضعها حيث يشاء عدا الورثة، لتدارك ما فاتته من عمل الخير^(١).

عن سعد ابن أبي وقاص قال: "عادني رسول الله ﷺ في حجة الوداع من وجع أشفيت منه على الموت، فقلت: يا رسول الله بلغني ما ترى من الوجع وأنا ذو مال كثير ولا يرثني إلا ابنة لي واحدة، أفأتصدق بثلثي مالي؟ قال: لا. قلت: أفأتصدق بشطره؟ قال: لا. قلت: أفأتصدق بثلثه؟ قال: الثلث والثلث كثير، إنك إن تذر ووثك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكفون الناس"^(٢).

(١) انظر: سري، حسن حنفي، الاقتصاد الإسلامي، مبادئ وأهداف وخصائص، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ص ١٢٢، وسبشار إليه حين وروده، سري، الاقتصاد الإسلامي.

(٢) سبق تخريجه، ص ١٠.

إذ ليس من العدالة، أن يتمكن هذا المورث، عند قرب أجله، من التصرف بكل ماله، فيوصي به كله لشخص أو لوارث أو غير ذلك، حينها سوف يضحّ الورثة، وتقوم قيامتهم، سخطاً على هذا التصرف، إذ كيف وهم من ساعده - غالباً - في جمع هذه الثروة وتثميرها، ومع ذلك يخرجون منها بلا شيء، إن هذا - لاشك - مما يثير السخط والحقد، ويعطي دروساً في اللامبالاة والكسل وعدم التعاون، فليس من العدل أن يكون بيد المورث آلية لحرمان ورثته، وهم امتداده الطبيعي وكان لهم إيدٍ بيضاء - في الغالب - لتثمير ثروته.

فمن العدل أن تكون أمواله بعد موته، لأولئك الذين كان هو السبب في وجودهم - كأولاده - أو كانوا هم السبب في وجوده - كأبويه - ليستعينوا بهذه الأموال، للإنفاق على أنفسهم، كما كان هو في حياته ينفق عليهم وعلى نفسه^(١).

ويظهر ذلك جلياً عند المقارنة بالشيوعية، التي ترفض فكرة الميراث، ولم تجزها إلا في حدود ضيقة، وهي لم تفعل ذلك إلا بعد تردد طويل، وهي بهذا تهمل أسرة المالك، وتحرمها من جهد مورثها، كما أن بذلك قتلًا لروح الجد والإبداع عند الملاك، لأنهم يعرفون أن ما في أيديهم سوف يكون ملكاً لغير ورثتهم^(٢)، ولذا سيعمدون إلى تبذير أموالهم عند دنو أجلهم، مما يكون له الأثر السلبي على روح الاستثمار والنشاط الاقتصادي عامة.

٢. عدالة بين الأولاد الذكور:

ساوى الإسلام بين الأولاد الذكور في الميراث؛ فلم يفضل الكبير على الصغير، ولا الصغير على الكبير، وهو بذلك يخالف التشريعات التي تعطي الابن الأكبر حق وراثته أبوه - كالسيهودية مثلاً - فالأولاد جميعهم يمتّون بالصلة نفسها إلى المورث، وإن كان الصغير أكثر حاجة للمال ليقيم حياته، ويؤمن مستقبله، فإنّ الكبير قد يكون أكثر مسؤولية، وبالتالي أمسُّ

(١) انظر: السامي، شوقي عبده، عدالة الإسلام في أحكام الميراث، القاهرة، دار المطبوعات الدولية، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، وسيشار إليه حين وروده، السامي، عدالة الإسلام، ندوة الميراث.

(٢) انظر: العبادي، الملكية، ج ٢، ص ١٩٤.

حاجة، والصغير ما زال في مقتبل العمر، والطريق أمامه ليعمل وينشط، ونصيبه في الميراث يكون حافزاً له على الجد والنشاط^(١).

ولا يخفى أن التفاضل بين الأولاد، يثير البغض ويبعث الحسد والغيرة، ويعود هذا بالضرر على الأسرة كلها، وما ينتج من اضطراب وعدم استقرار، يمثل عائقاً من عوائق التنمية.

٣. عدالة في إعطاء أصول الميت أقل من فروعه:

لاحظ مساواة الأب والأم في حالة وجود الولد، وذلك بإعطاء كل منهما السدس، فهذا نوع من العدالة، ذلك أن الولد مستقبل للحياة والأب والأم مستدبران لها، ولأن الولد مكلف بالإنفاق عليهما بعد ذلك، فإذا لم يكن هناك ولد عاد التوريث إلى قاعدة للذكر مثل حظ الأنثيين، نظراً للأعباء المالية والإنفاق والتمويل الذي يقع على عاتق الولد الشاب، الذي ما زال يشق طريقه للإنتاج عامة^(٢).

٤. عدالة في عدم حرمان المرأة من الميراث:

لم تحرم الشريعة الإسلامية المرأة من الميراث، كما كان يفعل العرب في الجاهلية، بل أعطيت نصيباً مفروضاً زوجة، وبناتاً وأختاً، والإسلام إن فاضل في درجة الاستحقاق بين الذكور والإناث، فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين، فإن ذلك يعود إلى أن الذكر أكثر حاجة من الأنثى في النظام الإسلامي - كما سيوضح عند الرد على الشبهات في آخر هذا الفصل - فالرجل هو الذي يتحمل الأعباء المالية في إعالة نفسه متى بلغ سن الرشد، ويتحمل دفع المهر

(١) انظر: للعبادي، الملكية، ج ٢، ص ١٩٦؛ عيود، التربيّة الاقتصادية، ص ٢١٠.

(٢) انظر: أبو البصل، عبد الناصر موسى، أحكام التركات في الفقه والقانون، الأردن - أريد، مؤسسة حمادة للخدمات الجامعية، للطبعة الأولى، ١٩٩٩م، ص ١٩، وسيشار إليه حين وروده، أبو البصل، أحكام التركات.

للزوجة، والإنفاق عليها وعلى أولاده. ولاحظ أن المرأة تجب نفقتها على الرجل أباً كان أو ابناً أو زوجاً أو أخاً، فهي لا تتحمل أعباء مالية مرهقة، ومع ذلك أعطيت نصف الرجل^(١).

والأمر ليس أمر ذكورة وأنوثة، بدليل أن المرأة قد تتال في بعض الحالات مثل نصيب الرجل نفسه، كما في حالة الأخوة لأم إذا كانوا اثنين فأكثر ذكوراً وإناثاً، والجد والجدة مع الفرع الوارث، حيث يأخذ كل واحد منهما السدس، والأب والأم مع الفرع الوارث كذلك، بل وأكثر منه في بعض الحالات التي يتعدد فيها الورثة ذكوراً وإناثاً، فينال أصحاب الفروض من الإناث أكثر مما يناله الذكور من العصبات، كما في حالة زيادة عدد الإناث على الذكور.

إن فالمرأة لا تكلف بالإنفاق على غيرها سواء كانت معسرة أو موسرة، فكان من العدالة إن أن يكون حظ الرجل من الميراث أكبر من حظ المرأة حتى يكون له ما يعينه على القيام بالأعباء المالية المتلاحقة، التي أعفيت منها المرأة، رحمة بها وحداً عليها، وصيانة لها من التبذل والاستهتان، وضماناً لسعادة الأسرة، بل إن الإسلام قد بالغ في رعايته للمرأة بإعطائها نصيبها مفروضاً^(٢).

٥. عدالة توزيعية:

هناك آثار اقتصادية بعيدة المدى لنظام الميراث الإسلامي، فهو يؤدي إلى تفتيت الثروة تفتيتاً هادئاً، ومستمراً بلا عنف أو ثورة، فيمنع بذلك من تضخم الثروات وتركيزها في أيدي فئة قليلة من أفراد المجتمع، وهو أحد العيوب الأساسية التي يعاني منها النظام الرأسمالي، نظراً لما يؤدي إليه من تفاوت كبير في الدخل والثروات^(٣).

(١) انظر: العبادي، الملكية، ج ٢، ص ١٩٦.

(٢) انظر: وافي، النظام الاقتصادي، ص ٥٠٥.

(٣) انظر: السعال، احمد محمد، وعبد الكريم، فندي احمد، النظام الاقتصادي في الإسلام مبادئ وأهدافه، القاهرة، عابدين، مكتبة وهبة، الطبعة الثانية عشرة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، ص ٥٥، ويشير إليه حين وروده، السعال وعبد الكريم، النظام الاقتصادي.

فالإسلام لم يجعل التركة وفقاً على الذكور فحسب ولا على الابن الأكبر وحده، كما فعلت بعض الشرائع الوضعية، وإنما وزع أنصبة الإرث توزيعاً واسعاً بأن عمد إلى التركة، فقسمها إلى أجزاء، أشرك فيها الأصول والفروع، بل ورث الزوجين من بعضهما، وبذلك سمح بنقل الملكية من أسرة إلى أسرة، فجاء نظاماً فريداً في توزيع التركة عن رضا واختيار^(١).

فالملكية الواحدة طبقاً للنظام الإسلامي، تنتقل إلى العديد من الذرية والأقارب، وتتحول إلى ملكيات متوسطة أو صغيرة، مما يحد من تضخم الملكيات، ويمكننا أن نقبض ثروة المورث أثناء توزيعها على الورثة، تماماً مثل الهرم الجليدي الذي يذوب رأسه بمجرد موت المورث، فينخفض مستوى رأس الهرم، حتى يتساوى مع مستوى من تحته، وهكذا يحدث مع كل مورث بعد موته وتوريث أقاربه المستحقين، مما يساعد على تقليل الفوارق بين الدخول على مرّ السنين.

ونظهر آثار هذه العدالة التوزيعية، عندما يشعر الفرد أن نصيبه من التركة سوف يصل إليه طبقاً لنظام الميراث العادل، فإنّ هذا الشعور ينعكس على علاقته بمجتمعه وأسرته وواقعه، ويظهر في تصرفاته اليومية كعامل حافز ويتمثل ذلك في:

- أنه يقدم على تحمل التبعات بنفس راضية، ولا يحاول التهرب.
- يقبل بكل جهوده على إثراء حاضره ومستقبله بالعمل المنتج الذي يسهم في تقدم أمته، آمناً من الظلم واثقاً بالعدالة.

(١) انظر: العسال وعبد الكريم، النظام الاقتصادي، ص ٥٥.

- فإذا سادت العدالة لم تكن هنالك فرصة لظهور الطبقة وسار المجتمع المتوازن إلى الأمام، وبالعدل تتبسط آمال الناس وتشرح صدورهم للأخذ في تنمية الأموال وتنميتها^(١).

٦. من العدالة مراعاة القرابة والأولويات

من مظاهر العدالة في نظام المواريث الإسلامي، مراعاة القرابة للميت، بتوزيع التركة على الأقارب فقط وعدم إشراك غيرهم فيها، والشمول لكل الأقارب، دون حرمان بعضهم، كما في النظم الأخرى، بل تشمل الذكر والأنثى، والصغير والكبير والغني والفقير^(٢).

وكذلك مراعاة الأولويات، فليس لكل قريب حق في التركة، وإنما يرتبون بحسب درجة القرابة ومن كان المورث يعولهم أو الواجب عليه إعالتهم، لذا قدمت الفروع من الأبناء ثم الأصول من الآباء، ثم الحواشي من الأخوة والأعمام، ثم ذوو الأرحام^(٣).

فمن عدل الإسلام؛ أنه جعل للآباء والأمهات حظاً في تركات أولادهم، كما كان لسلاولاد حظ في تركاتهم، وكذا من عدل الإسلام أن جعل لكل من الزوجين حظاً في تركة صاحبه، نظراً لما بينهما من رابطة قوية^(٤).

(١) انظر: يوسف، يوسف إبراهيم، النفقات العامة في الإسلام، دراسة مقارنة، قطر - الدوحة، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ص ١٧٣-١٧٤، وسيشار إليه حين وروده، يوسف، النفقات العامة.

(٢) انظر: عمر، الخصائص المميزة لنظام المواريث، ندوة المواريث - الأزهر، ص ٢٥.

(٣) المكان نفسه؛ انظر: محمد، قاسم موسى قاسم، توزيع الثروة في النظام الإسلامي وأثره على النشاط الاقتصادي، رسالة ماجستير، أربد - جامعة البرموك، ١٩٩٣م، ص ٩٧، وسيشار إليه حين وروده، محمد، قاسم موسى، توزيع للثروة.

(٤) انظر: القرضاوي، يوسف، دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، القاهرة، مكتبة وهبة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، ص ٣٤٥، وسيشار إليه حين وروده، القرضاوي، دور القيم والأخلاق.

المطلب الثالث: اختلاف النسب باختلاف الورثة

يعتبر نظام الميراث في الشريعة الإسلامية من أوسع نظم الميراث في الوجود، فمن حيث توزيع التركة، نلاحظ أنه يشمل أصنافاً عديدة من الورثة^(١)، وهؤلاء الورثة يرثون بنسب متفاوتة يتحكم بهذه النسب عدة عوامل أهمها: القرب والبعد من المورث، الذكورة والأنوثة لأولاد المورث، ومستقبل للحياة ومستدير، وكذلك من حيث للنفع والحاجة، وكلما اجتمع أكبر عدد من هذه العوامل في جانب الإيجاب كان نصيب الوارث أكبر واليك بيان ذلك:

أولاً: من حيث القرب والبعد:

ستجد أن أقرب الورثة إلى المورث هم أكثرهم نصيباً من التركة، وكلما بُعد الوارث من المورث كلما قل نصيبه^(٢)، فتجد مثلاً أن أولاد المورث ووالديه واحد الزوجين، هم أقرب الناس للمورث، وهم الصق الورثة به ولذا فهم أقوى الورثة، بل انهم يحجبون-ما عدا الزوج-غيرهم فلا تتعداهم التركة على الأقل في ثلثيها، فالبنت تأخذ نصف التركة إذا انفردت، وكذا الولد إذا انفرد فإنه يحوز التركة كلها، والأب إذا انفرد فإنه يأخذها بالتعصيب فهو يحوزها كذلك، والأم تأخذ الثلث مع الأب، وكذا الزوجة تأخذ الربع مع عدم الولد، والزوج يأخذ

(١) الورثة هم: من الذكور: الأب، الجد من جهة الأب وإنه علا، الابن، ابن الابن وإن نزل، الأخ للشقيق، ابن الأخ الشقيق، الأخ لأب، ابن الأخ لأب، الأخ لأم، العم الشقيق، العم لأب، ابن العم الشقيق، ابن العم لأب، للزوج، المعتق.

من الإناث: الأم، الجدة لأم، الجدة لأب وإن علنا، البنت، بنت الابن وإن نزل أبوها، الأخت الشقيقة، الأخت لأب، الأخت لأم، الزوجة، المعتقة ولابد من مراعاة قاعدة الحجب.

(٢) ننظر: المصلح، عبدالله بن عبد الميز، قيود الملكية الخاصة، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ص ٣٠٠، وسيسار إليه حين وروده، المصلح، قيود الملكية الخاصة، المسال وعبد الكريم، للنظام الاقتصادي، ص ٥٧.

النصف مع عدم الولد كذلك، فلاحظ مدى الغرب من المورث وعظم نصيب الوارث، فالقريب يرث أكثر من البعيد، فالبنت النصف، وبنت الابن السدس تكملة الثلثين حظ البنيتين^(١).

وبنظرة سريعة إلى نظام النفقات في الإسلام، نجد أن الإسلام أوجب على كل غني نفقة كافية بالمعروف لقريبه الفقير العاجز عن الكسب، واختلفت الاجتهادات في ذلك، وأعد لها أن ينافى بحق الإرث على قاعدة "الغرم بالغنم"^(٢)، فإذا كان أقرب الناس للمورث تجب نفقة المورث عليه إذا كان فقيراً، فكذاك فهو بهذه القرابة التي أوجبت النفقة بسببها، هو أقرب الورثة والصقهم به وينبغي أن يكون نصيبه كبيراً.

ثانياً: من حيث الذكر والأنثى في نطاق أولاد المورث وأشقائه

سنجد أن قاعدة "للذكر مثل حظ الأنثيين" موجودة بالفعل إذا كان الورثة أولاد الميت في نفس الدرجة^(٣)، أو أشقاء وشقيقات في نفس الدرجة أو أخوة لأب وأخوات لأب في نفس الدرجة مع ملاحظة أن من هؤلاء من يحجبهم وغيرهم.

فالولد الذكر للميت يأخذ نصيبه مثل نصيب اثنتين من بنات الميت، ومن حكم ذلك مراعاة الأعباء المالية الملقاة على كاهل هذا الذكر المستقبل للحياة، فهو يحتاج للإنفاق على نفسه وعلى من يعول ولدفع مهر للزوجة ولتجهيز البيت والتعليم وغيرها من الأعباء والتي سوف نفصل الحديث فيها عند الرد على الشبهات في المبحث الثاني من هذا الفصل.

ومع القاعدة السابقة لا بد من ملاحظة تساوي الأب والأم، وهم ذكر وأنثى مع وجود الأولاد، فالأب يأخذ السدس وكذلك الأم تأخذ السدس، ولاحظ كذلك تساوي الجد والجدة وهم

(١) انظر: المصري، رفيق، بحوث في الموارث، ص ١٩ السامي، الموازنة بين الشرائع، ندوة للموارث، الأزهر، ص ١٥٦ العبادي، الملكية، ج ٢، ص ١١٩٥ سري، الاقتصاد الإسلامي، ص ١٢٣.

(٢) انظر: الزرقاء، أنس، نظم التوزيع الإسلامية، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، المجلد الثاني، العدد الأول، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، ص ٣٥، وميشار إليه حين وروده، الزرقاء، نظم للتوزيع الإسلامية.

(٣) انظر: إبراهيم، عبد الحميد، العدالة الاجتماعية والتنمية، ص ٣٨.

ذكر وأنثى مع وجود الأولاد، فالجد يأخذ السدس وكذلك الجدة تأخذ السدس، لاحظ كذلك تساوي الاخوة لام في ثلثهم إذا كانوا أكثر من اثنين ذكوراً وإناثاً فإنهم يأخذون بالتساوي.

ثالثاً: من حيث إن الوارث مستقبل للحياة أو مستدبر.

المُسْتَقْبِلُ للحياة هو: من كان في مقتبل العمر، فهو مازال في بداية حياته و المُسْتَقْبِلُ أمامه مفتوح، وهو يملك القوة والجهد والإرادة للإنتاج والبناء، وهو كذلك يحتاج لنصيب أوفى من أجل البدء بالإنتاج عموماً، وسنجد أن نظام الميراث في الإسلام راعى هذا الجانب بشكل عادل.

والمستدبر للحياة هو: كبير السن الذي اخذ حظاً وافراً من الحياة ولم يبق له إلا القليل، ولا يوازي المستقبل للحياة من حيث القوة والنشاط والإرادة والجهد، وسنجد كذلك أن نظام الميراث في الإسلام راعى هذا الصنف.

المستقبل للحياة يأخذ أكثر من نصيب المستدبر^(١)، فالأبناء يأخذون أكثر من الآباء والأمهات وكذلك أكثر من الجد والجدة، ولعل الحكمة في ذلك، ما سبق أن قلنا: أن المستقبل للحياة عليه من الأعباء ما قد يستجد ويزيد عن أعباء المستدبر، فالمستقبل للحياة يحتاج للبيت ونفقته وتجهيزه والزواج وتوابعه والأولاد ونفقاتهم وغيرها، وهذه الأمور جميعها راعاها نظام الميراث في الإسلام، لاحظ كذلك أن البنت ترث أكثر من الأم وكناتهما أنثى بل وترث أكثر من الأب، والابن يرث أكثر من الأب وكلاهما ذكور^(٢).

ولابد من ملاحظة أن هذه القاعدة تتدرج على الأصناف وليس الأفراد في الصنف الواحد، فمثلاً يأخذ الولد الصغير مثل نصيب الولد الأكبر من الميراث ولا اعتبار هنا للاستقبال والاستدبار لأنه مهما كان، فإنه بين الصنف الواحد يكون قليلاً.

(١) انظر: عمر، الخصائص المميزة لنظام الميراث، ندوة الميراث، الأزهر، ص ٢٨.

(٢) انظر: صالح، سعاد، شبهات حول نصيب الأنثى من الميراث، ندوة الميراث، الأزهر، ص ٦، ويشار إليه حين ورود، صالح، سعاد، شبهات حول نصيب الأنثى.

رابعاً: من حيث الحاجة والنفع

يقول تعالى: ﴿أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَلَهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْسًا فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ (١)

لقد كان مقياس النفع في الجاهلية يعني أن الذي يحمل السلاح ويحمي القبيلة هو الأنفع، ولذلك تجدهم يورثون من يحملون السلاح، بغض النظر عن القرابة، ويحرمون النساء والأطفال، لأنهم لا يقدرّون على حمل السلاح، فنزلت هذه الآية لتنتفي علم الإنسان بالأنفع له من الناس، وإن الله وحده هو العالم الحكيم بذلك وهو جلّ وعلا الذي فرض نظام الميراث بهذا الشكل العادل، الذي يراعي فيه الأنفع للمورث.

ففي الغالب، أنفع الناس للمورث هم قرابته الملاصقون، وهم الأبناء والآباء والزوج أو الزوجة، وهم أكثر الناس نصيباً من تركة المورث، فهم في الغالب كانت لهم أيادٍ بيضاء على المورث، حتى استطاع تثمير هذه الثروة، والتي أصبحت بعد ذلك تركة تورث فهم احرص الناس على ماله وهم انفعهم له خاصة إذا علموا أنهم من الوارثين لهذا المال، فما أعجب هذا النظام وما أكفاه.

والضابط الآخر وهو الحاجة حيث يدخل هذا الضابط في أغلب الضوابط السابقة، ويحدد ملامح نصيب الوارث، فتجد الذكر أكثر حاجة من الأنثى، والمستقبل للحياة أكثر حاجة من المستدبر، وكذلك الأقرب ينبغي سد حاجته قبل غيره وكذا الأنفع، فكما كانت الحاجة أشد كان النصيب أكبر (٢).

والحقيقة أن الضوابط السابقة، إن دلت على شيء، فإنما تدل على عدالة نظام الميراث، وتدل على كفاءة نظام الميراث، وتدل على دقة نظام الميراث، وبالتالي تدل على الإعجاز في نظام الميراث.

(١) سورة النساء: آية ١١.

(٢) انظر: السال وعبد الكريم، النظام الاقتصادي، ص ١٧٥، العادي، الملكية، ج ٢، ص ١٩٦، الفنجري، محمد شوقي، المذهب الاقتصادي في الإسلام، حدة، شركة مكتبات عكاظ، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ص ١٣٨-١٣٩، وسيشار إليه حين وروده الفجري، المذهب الاقتصادي.

المطلب الرابع: نظام الميراث مظهر من مظاهر التكافل في محيط الأسرة والمجتمع

لقد أساءت الشيوعية عندما منعت التوارث، وكان لهذا المنع الأثر السلبي على أسرة المالك، وكان قتلاً لروح العمل والجد والمثابرة، وهو حافز للهدر، إذ يعتمد مالك المال إلى إنفاقه بشتى السبل وبطرق رديئة، لأنه يعلم أنه لن يؤول إلى ورثته^(١).

وفي الإسلام يتم توزيع التركة في دائرة الأسرة، حرصاً منه عليها، ورغبة في تعميق الصلة بين أفرادها، فالأسرة في نظر الإسلام هي أساس بناء المجتمع، وهي ركنه الرئيس، الذي إذا قوي وتماسك، انعكس ذلك على المجتمع قوة وتماسكاً، وإذا ضعف انعكس على المجتمع تفككاً وضعفاً، وللأسرة الحق في ثلثي التركة جبراً عن المورث، وليس له الحق في التدخل لتقييد الأنصبة أو تحديد المقادير^(٢)، بهذه الإجراءات نحافظ على تماسك الأسرة وقوتها، وهي كذلك حافز لهذا المورث للعمل والجد والمثابرة، لأنه يعلم أن هذا المال سوف يؤول إلى أحب الناس إليه وهم أسرته وامتداده الطبيعي، ولعلك تلمس ذلك من الحديث الشريف التالي الذي يثير نوازع الخير لرب الأسرة ومديرها الاقتصادي من أجل تأمين مستقبل الأسرة^(٣)، فالرسول ﷺ يوصي سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه فيقول: "إنك إن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس"^(٤).

ونظام الميراث في الإسلام عندما وزع التركة بشكل عادل على أصناف عديدة من الورثة، عمل على إرساء دعائم التكافل الاجتماعي، وراعى نظام النفقات، وسمع ما يقول الدكتور انس الزرقاء: "أوجب الإسلام على كل غني نفقة كافية بالمعروف لقريبه الفقير العاجز عن الكسب، وقد اختلفت الاجتهادات الفقهية في بعض شرائط هذا الحق وترتيبه، واعدل

(١) انظر: المصلح، قوود الملكية الخاصة، ص ٢٩٩.

(٢) انظر: العبادي، الملكية، ج ٢، ص ١٩٤.

(٣) انظر، قطب، سيد، العدالة الاجتماعية في الإسلام، مطبعة عيسى البابي الحلبي، الطبعة السادسة، ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م، ص ٦٧، ويشير إليه حين وروده، قطب، العدالة الاجتماعية.

(٤) سبق تخريجه، ص ١١.

المذاهب انه يناط بحق الإرث، فتجب نفقة الفقير العاجز على قريبه الغني الذي يرثه لو فرض أن هذا الفقير مات عن مال، وإذا تعدد هؤلاء الأقارب الأغنياء، توزع بينهم نفقة قريبهم الفقير هذا بحسب حصصهم الإرثية منه، لو فرض انه مات عن مال، عملاً بقاعدة "الغرم بالغنم"^(١).

ميراث ذوي الأرحام:

أسلفنا في الفصل التمهيدي أن الحنفية والحنابلة، قالوا بتوريث ذوي الأرحام، إذا لم يوجد أصحاب فروض ولا عصبات، وأفتى بذلك متأخرو المالكية والشافعية والظاهرية، لفساد بيت المال، وبذلك يتفق الفقهاء على توريث ذوي الأرحام.

وبتوريث ذوي الأرحام، يكون الميراث قد وزع بشكل واسع جداً، بحيث شمل الأباة من ذوي الأرحام، ولعل في توسيع دائرة الورثة دعماً للتكافل الاجتماعي في نطاق الأسرة والمجتمع، هذا في نطاق الحديث عن ثلثي التركة.

أما لو تحدثنا عن الثلث الباقي، وهو الذي جعل بإمكان المورث التصرف فيه، فقد حث الإسلام على الوصية لذوي الأرحام، بل أن بعض الفقهاء أوجب ذلك فقد ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الوصية للأقرباء الذين لا يرثون مندوبة^(٢)، وذهب الظاهرية وعدد من فقهاء التابعين وغيرهم إلى أنها واجبة^(٣).

وإذا لم يوص المورث، فهناك من أوجب استخراج جزء من التركة قبل تقسيمها، وتوزيعه على ذوي القربى واليتامى والمساكين، وإذا وجد قاصر بين الورثة، يجب حفظ نصيبه كاملاً، وفي هذه الحالة نستخرج الصدقة من نصيب الورثة الراشدين^(٤).

(١) الزرقاء، نظم التوزيع الإسلامية، ص ٣٥.

(٢) انظر: ابن قدامة المقدسي، المغني، ج ٦، ص ٤-١.

(٣) انظر: ابن حزم الظاهري، أبو محمد علي بن أحمد، المحلى بالأنار، تحقيق الدكتور عبد الغفار سليمان البذاري، بيروت، دار الكتب العلمية، ج ٨، ص ٣٥٣-٣٥٥. ويشير إليه حين وروده، ابن حزم الظاهري، المحلى.

(٤) انظر: إبراهيم، عبد الحميد، العدالة الاجتماعية والتنمية، ص ٣٨.

يقول تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا وَيَخْشَىٰ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾^(١). لاحظ كيف حثت الآيات الكريمة على إرساء دعائم التكافل في نطاق الأسرة والمجتمع، وكيف لمست الآية الثانية وجدان الإنسان، من خلال إثارة نوازع الخوف على الذرية في المستقبل.

وهكذا يتضح دور نظام الميراث في إبراز الوظيفة العائلية، فهو يحقق التكافل الاجتماعي في داخل الأسرة وبالضرورة المجتمع، فعندما تتوافر الأموال في يد أصحابها، فإنها تعود إلى الأحياء منهم، إذا مات أحدهم وتركها، وبذلك لا يضيع الصغير ولا اليتيم ولا الأرملة، فلا يصيرون عالة على المجتمع، وفي هذا تخفيف من عبء الإنفاق العام للدولة^(٢)، فالميراث يسد الحاجات على هذا النطاق، مما يساعد على وجود الوفرة اللازم لدعم جوانب التنمية.

المطلب الخامس: الميراث يعالج الطبقية ويعمل على تفتيت الثروة ويعمل على إعادة توزيعها:

حول مفهوم الطبقية:

"لا يكره الإسلام شيئاً كما يكره اختلال المساواة في أي صورة من الصور، وفي أي وضع من الأوضاع، ولا ينفي شيئاً من محيطه، كما ينفي التفاوت بسبب المولد أو الجنس أو اللون أو الثراء، إنه يقر مبدأ التفاوت في الطاقة والمقدرة؛ ولكن الجميع يجب أن تتاح لهم فرص متكافئة، فإذا سبق أحد بموهبته وحدها، لا بأي اعتبار آخر، فذلك هو السابق الوحيد الذي يقره الإسلام، ليس أحد بمولده خيراً من أحد، والولادة في أي بيت علا أو هبط، لا تمنح الفرد مزية زائدة، ولا تسلبه مزية قائمة، وما عاды الإسلام شيئاً كما عاды فكرة الطبقات"^(٣).

(١) سورة النساء: آية ٨-٩.

(٢) انظر: الساهي، عدالة الإسلام، ص ٤٩-٥٠.

(٣) قطب، سيد، معركة الإسلام والرأسمالية، ص ٦٠.

وبحسب المفهوم التقليدي للطبقة الاجتماعية هي: مجموعة من الأفراد تتميز عن غيرها في مدى ما تتمتع به من نعم مادية بسبب وفرة ما لديها من أموال، سواء نتيجة ملكية (وراثية) أو عمل (جهد)^(١).

والحقيقة أن الإسلام لا يسلم بالمفهوم التقليدي للطبقة من حيث تقسيم المجتمع إلى طبقات متميزة بسبب الثروة، فالناس سواء في نظر الإسلام، دون تمييز جنس أو وطن أو مال أو حسب أو جاه.. الخ، والعامل الوحيد المميز بين الناس والمعتبر في نظر الإسلام هو "التقوى"^(٢).

يقول تعالى: ﴿إِنَّمَا النَّاسُ بِنَاحَتِكُمْ مِنْ ذِكْرِ وَاسِي وَجَمَلَتَكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَمَّكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾^(٣)، ويقول الرسول ﷺ: "يا أيها الناس إن ربكم واحد وأباكم واحد إلا لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا أسود على أحمر ولا أحمر على أسود إلا بالتقوى....."^(٤).

إذن فالفاوت في توزيع الثروات والدخول، أمر طبيعي يقره الإسلام، تبعاً لاختلاف المواهب والقدرات، بل يعتبره ضرورياً لخلق الحوافز وتحفيز التعاون والتكافل سواء على المستوى المحلي أو العالمي^(٥).

لكن ما يرفضه الإسلام وبشدة هو الفارق الكبير في توزيع الثروات والدخول، والذي يستأثر به بعض الأفراد أو الدول، مما يؤدي إلى تهميش الأغلبية وسلبيتها وإثارة حقدتها فضلاً

(١) انظر: الفنري، المذهب الاقتصادي، ص ٢٠١.

(٢) انظر: الفنري، الإسلام وعدالة التوزيع، ص ٨١ وما بعدها.

(٣) سورة الحجرات: آية ١٣.

(٤) لهيثمي، علي ابن أبي بكر، مجمع الزوائد، القاهرة، دار الريان للتراث، بيروت، دار الكتاب العربي،

(١٠) أجزاء، بدون طبعة، ١٤٠٧هـ، ج ٣، ص ١٢٦٦ وسبشار إليه حين وروده، لهيثمي، مجمع الزوائد؛

ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ٦، ص ٥٢٨ مسند الإمام أحمد، ج ٥، ص

٤١١، الحديث رقم ٢٣٣٨١ والحديث حسن، وعادة ما يورد ابن حجر في شرح البخاري، لا ينزل عن رتبة الحسن.

(٥) انظر: الفنري، المذهب الاقتصادي، ص ١٨٣-١٨٤.

عن مساوئ أخرى.....، ولا يعني هذا أن الإسلام يسلّم بسيطرة جماعة أو دولة على أخرى^(١).

فلا بأس في أن يتفاوت الناس في كفاءتهم، وفي مقدار ما يبذلونه من جهد، هذا أمر طبيعي أقره الإسلام، وهو يعتبر حافظاً على الجد والعمل، إذ لو تساوى الجميع في توزيع الثروة أو تقاضى كل الأفراد دخلاً منغاربة، لما عني أحدهم بزيادة جهده؛ لكن التفاوت الذي يسمح به الإسلام هو التفاوت المنضبط أو المتوازن، أي بالفدر الذي يحفز على العمل، ويحقق التكامل لا التناقض، والتعاون لا الصراع، بحيث لا يكون المال متداولاً بأيدي فئة قليلة من الناس، مما يخل بالتوازن ويهز تماسك المجتمع^(٢)، وهذا معنى قوله تعالى: ﴿كَيِّ لَا يَكُونُ دَوْلَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾^(٣).

ومن الجدير بالذكر أن الإسلام لا يسمح بالتفاوت إلا بعد تحقيق حد الكفاية^(٤) لكل أفراد المجتمع^(٥).

لا شك أن هذا هو المفهوم المعياري للتفاوت في الإسلام، إلا أن الناس في الواقع ينظرون إلى صاحب المال بأنه صاحب سلطة بسبب هذا المال، وهو بالتالي سوف يكون طبقة مع غيره في المفهوم التقليدي.

ولتوضيح ذلك أقول: إن تكون الطبقات ليست مسألة اقتصادية أو اجتماعية وحسب، إنما هي مسألة سياسية كذلك، أي تصب آثارها ونتائجها في المجال السياسي، فشكل السلطة

(١) انظر: الفنجري، المذهب الاقتصادي، ص ١٨٣-١٨٤.

(٢) انظر: الفنجري، المذهب الاقتصادي، ص ١٩٤-١٩٥ سائو، قطب مصطفى، الاستثمار، أحكامه و مسؤوليته في الفقه الإسلامي، الأردن، دار النفائس، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، ص ٧٧، وسبشار إليه حين وروده، سائو، الاستثمار.

(٣) سورة الحشر: آية ٧.

(٤) حد الكفاية: هو النفقات الضرورية التي تكفل كفاية الإنسان وكفائه على نحو متوسط، تراعى فيه درجته الاجتماعية ودرجة رخاء وغنى المجتمع الذي يعيش فيه.

(٥) انظر: الفنجري، الإسلام وعدالة للتوزيع، ص ٨١ وما بعدها.

السياسية لا يتشكل بعيداً عن ثقل الطبقات الاجتماعية المختلفة، وإنما السلطة السياسية تجيء -غالباً- وفق القوى التي تملكها الطبقات الاجتماعية، وقوى الطبقات تتمثل في قوى اقتصادية في الدرجة الأولى، والإسلام مع أنه لا يجعل للطبقات الاقتصادية دوراً في تشكيل السلطة السياسية، إلا أنه لم يغفل التأثير الذي يمكن أن تقوم به السيطرة الاقتصادية على السلطة السياسية^(١)، فإذا كان الإسلام في كل تعاليمه يحارب فكرة وجود طبقات اقتصادية داخل للمجتمع، فإنه ولا شك قد حارب الطبقة بهذا المفهوم وجعلها في أدنى مستوياتها من خلال نظام الميراث.

الميراث يفتت الثروة ويعمل على إعادة توزيعها

حتى يمنع الإسلام الطبقة بمعنى: اختلال التوازن بين أفراد المجتمع بتملك الثروة - حتى بالرغم من مصاحبة جمع تلك الثروة للتقوى والطرق المشروعة - فإنه جعل الميراث آلية لتفتت الثروة والتضييق على الطبقة بهذا المفهوم، فالإنسان الذي يملك بالطرق المشروعة، ويستثمر ماله مع تقوى الله، فإنه لا يمكن أن تستمر حياته أكثر مما هو مقدر لحياة البشر، فبعد موته تنفتت ثروته لتنتقل إلى مالكي جدد، في الغالب لا يكونون في مثل ثراء المورث، فعملية الموت والولادة، مع نظام الميراث كفيلة بمعالجة الطبقة في الأجل الطويل^(٢).

فالعمر القصير نسبياً للإنسان - حيث المتوسط بين الستين والسبعين - يعتبر عاملاً حاسماً في إعادة التوزيع، إذ الموت نهاية كل حي، وما يترك الميت خلفه من تركة، سوف توزع حسب قانون الله عز وجل، وهكذا يعتبر نظام الميراث آلية لإعادة توزيع مستمر، من

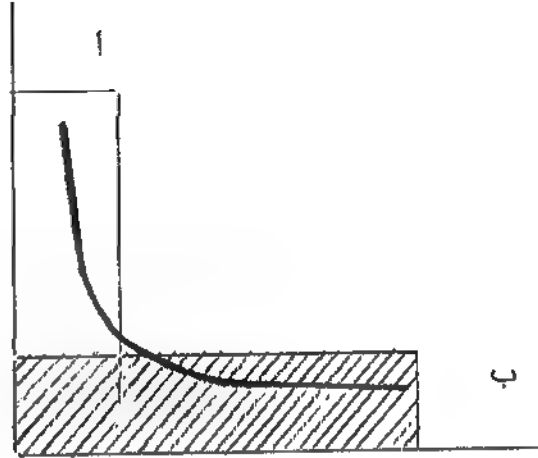
(١) انظر: العوضي، رفعت، نظرية التوزيع، بدون مكان نشر، ١٩٧٤م، ص ٢٣٤-٢٣٥، وميشار إليه حين وروده، للموضي، نظرية التوزيع.

(٢) المقصود بالأجل الطويل هو فترة زمنية طويلة نسبياً بحيث يمكن معالجة الطبقة وإعادة توزيع الثروة خلالها.

خلال تحويل الملكيات الكبيرة إلى ملكيات متوسطة أو صغيرة، والتي من شأنها أن توفّر كفاءة إنتاجها بالنسبة للملكيات الكبيرة لاحقاً.

واقترح الشكل التالي^(١) رقم (٢) لبيان الأفكار السابقة

ث: ثروة
المورث



الشكل رقم (٢)

من: عدد الميراثين والورثة

هذا الشكل البياني يوضح العلاقة بين ثروة المورث من جهة، وعدد الميراثين وعدد الورثة من جهة أخرى، فمع مرور السنين وموت المورثين تجري عملية إعادة توزيع مستمرة للثروة، حيث يتجه المنحنى من (أ) أعلى إلى (ب) يمين أسفل، فالمستطيل الأفقي المظلل حيث التقارب بين الدخول حصل بفعل نظام الميراث، والمستطيل الرأسى غير المظلل حيث تفاوت كبير في الدخول مع تركها بأيدي فئة قليلة.

إذا أمكن اقتراح المعادلة التالية: (ث) دالة في (س) حيث (ت) الثروة و (س) الزمن وعدد الورثة، فهذا يعني أن الثروة تتأثر بالزمن وعدد الورثة بحيث يعملان على إعادة توزيع الثروة في الأجل الطويل من خلال نظام الميراث.

(١) هذا الشكل يمثل متواليّة هندسية وهو شكل مقترح لتوضيح فكرة إعادة توزيع الثروة، وعلاقة الثروة بالسنين وعدد الورثة. ولا يعتمد هذا الشكل على إحصائية أو أرقام محددة. لأن هذا يحتاج إلى دراسة تطبيقية في هذا المجال.

وقد وضع الإسلام للميراث نظاماً حكيماً، يكفل توزيع الثروات بين الناس توزيعاً هادئاً عادلاً، ويحول دون تكسبها في أيدي قليلة، ويؤدي إلى تقليل الفروق بين الثروات والمدخيل، فنظام الميراث في الإسلام يوزع تركة المتوفى على عدد كبير من أقربائه، فيوسع بذلك دائرة الانتفاع بها من جهة، ومن جهة أخرى يحول دون تجمع ثروات كبيرة في يد عدد محدود من الأفراد، فنظام الميراث في الإسلام، يورث الأبناء وأولاد الأبناء والبنات ويورث الآباء والأمهات والأجداد والجدات، ويورث الأخوة وأبناء الأخوة والأخوات، ويورث الأعمام وأبناء الأعمام، ويورث الأزواج والزوجات، وبهذا النظام لا تلبث الثروة الكبيرة أن تتوزع بعد سنين على عدد كبير من الورثة، وتتفتت إلى ملكيات متوسطة وصغيرة، وهذا نظام غاية في الكفاءة لتحقيق التوازن الاقتصادي ومعالجة الاختلال^(١).

ومن الجدير بالذكر ما فعله الرسول ﷺ عند هجرته إلى المدينة حينما وجد اختلالاً وفسورق واسعة في الدخول والثروات، عمد إلى منع تأجير الأرض وأمر بقسمتها ولجأ إلى أسلوب حاسم لإعادة التوازن الاقتصادي من خلال المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار إلى أن نسخ ذلك بآيات الميراث^(٢)، ولا يعيب هذا الإجراء الحاسم ما هو مدون في كتب السيرة من أنه: لم يمت أحد حتى نسخ التوارث بالمؤاخاة.

يقول (همايون كبير) العالم الهندي: "إن قوانين الميراث الإسلامية كثيراً ما نقدها المشرّعون، ووصفوها بالمبالغة في تقسيم الممتلكات، والتغيير المستمر في انتماء الأفراد إلى شتى الطبقات. وهذا الميل إلى التفتت المستمر للثروة... قد أتى نتيجة لسياسة حكيمة تتوخى منع تركيز الثروة في حوزة أسر بذاتها، وقانون الميراث الإسلامي يحدّ بطريقة لا تخطيء من

(١) انظر: وافي، النظام الاقتصادي، ص ١٥٠٣ المسال وعبد الكريم، النظام الاقتصادي، ص ٥٥-٥٦؛ سري، الاقتصاد الإسلامي، ص ١٢٢؛ الخولي، البيهي، الثروة في ظل الإسلام، القاهرة، دار النصر، الطبعة الثانية، ١٣٩١هـ-١٩٧١م، ص ١٣٩، وسبيشار إليه حين وروده، الخولي، الثروة في ظل الإسلام؛ السامي، عدالة الإسلام، ص ١٥٠ عبد الرسول، علي، المبادئ الاقتصادية في الإسلام والبناء الاقتصادي للدولة، القاهرة، دار الفكر العربي، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م، ص ١٦٦، وسبيشار إليه حين وروده، عبد الرسول، المبادئ الاقتصادية.

(٢) انظر: لين هشام، السيرة النبوية، ج ٢، ص ١٥٠-١٥١.

نمو الدخل غير المكتسب، وبهذا فهو يؤدي إلى الإبقاء على مرونة النظام الاجتماعي عن طريق التداول المستمر لثروة الأسرة^(١). وإذا كان تملك الأرض من أقوى الأسباب لتكوين الطبقة، فإن أبرز مظهر من مظاهر التفتت وإعادة التوزيع يظهر في توزيع ملكية الأرض^(٢).

وهناك أمر آخر في نظام الميراث يعمل على تفتت الثروة وإعادة توزيعها، ألا وهو الوصية لغير الورثة فيما دون الثلث، وهؤلاء يكونون في الغالب من الفقراء، ولذا سوف تكون إعادة التوزيع هذه - من خلال الوصية بالثلث - لصالح الطبقات الفقيرة مما يساعد على سرعة القضاء على الطبقة بكل كفاءة واقتدار.

إذ إن السماح باستمرار التركيز السائد في الثروة سوف يؤدي إلى إفضال جهود إزالة الفقر وتحقيق العدالة، لذلك نجد أن نظام الميراث من أفضل الوسائل لإزالة هذا التركيز في الثروة لتحقيق العدالة^(٣).

فإذا اعتبرنا أن توزيع ملكية الأرض هو عنصر رئيسي محدد لتوزيع الدخل ومدى انتشار الفقر، سنجد أن البلدان التي جمعت بين النمو الاقتصادي والتوزيع العادل للأراضي مثل اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية وكوستاريكا، تمكنت من تحقيق توزيع للدخل أكثر عدلاً نسبياً، في حين أن البلدان التي سمحت باستمرار تركيز ملكية الأراضي تعاني من ازدياد انتشار الفقر ومن توزيع أقل عدالة للدخل^(٤). مما يدعونا إلى الاستنتاج: أن نظام الميراث يساعد في القضاء على الفقر في الأجل الطويل، وهو كذلك ينقل الأموال إلى أيدي جديدة تحمل الحيوية والتجديد والهمة والطموحات مما يكون له الأثر البالغ على كفاءة الاستثمار والتنمية.

(١) العبادي، الملكية، ج ٢، ص ١٩٥.

(٢) انظر: العوضي، نظرية التوزيع، ص ٢٣٦.

(٣) انظر: شابر، الإسلام والتحدى الاقتصادي، ص ٣٢٢.

(٤) انظر: شابر، الإسلام والتحدى الاقتصادي، ص ٣٢٥.

كذلك فإن من شأن التقليل من التفاوت بين الدخول، أن يخلق جواً من الأمن والاستقرار، يمسود المجتمع، ويزيل أسباب الحقد والحسد مما يوفر البيئة المناسبة لإنتاج عملية التنمية.

المطلب السادس: الميراث يعمل على حصر الوصية بما لا يزيد على الثلث، ويعمل على حسم النزاعات، ويؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي:

سبق أن دون الباحث^(١) أنه لا يجوز للمورث، أن يتصرف بأكثر من ثلث التركة، وسوف يتبين لنا أثر هذه الجزئية على الاستقرار الاجتماعي.

والحقيقة أن الأمر لا يتوقف على هذه الجزئية وحدها، وإذا تمعنا أحكام الميراث، سنجد الحرص على تماسك الأسرة وحسم النزاعات والوصول إلى الاستقرار الاجتماعي، هدف كل جزئية من جزئيات نظام الميراث في الشريعة الإسلامية.

إن عملية توزيع التركة بهذه الأنصبة الدقيقة العادلة، وبأمر سماوي كما عرفت، سيلقي بظلاله على نفسيات الذين يرثون والذين لا يرثون، فيقع منهم التمسك بأمر الله تعالى الذي "قدر فهدى" وأحكم الأمور بعدله المطلق جلّ وعلا، فإذا علم الممنوع من الميراث أن منعه أت من السماء، اطمأنت نفسه ورضي حكم الله، أما إذا ترك الأمر في الميراث للناس، يحكمون فيه، فإن هذا يكون مصدر اضطراب وشقاق^(٢). ولذا تجد نظام الميراث يحسم النزاعات ويقطع دابرها ويكفم أفواه المشككين ويؤدي إلى الاستقرار، خاصة إذا عرفت أن النزاعات واتباع الهوى والتشكيك تنسف الاستقرار الاجتماعي.

ولذا تظهر الحكمة التشريعية في فرض توريث ثلثي التركة، للورثة جبراً عن المورث، والسماح للمورث في ثلث التركة، فيستدرك ما فاتته من عمل الخير.

(١) ص ١٠.

(٢) انظر: المفتي، علم الفرائض، ص ١٩ السريتي، عند الودود، ضوابط الإرث في التشريع الإسلامي، الإسكندرية، المكتب العربي للطباعة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، وسيشار إليه حين وروده، السريتي، ضوابط الإرث.

ولا اجمل ولا ابلغ مما قاله الماوردي في هذا الخصوص، حيث قال: (.... ولما علم الله تعالى أن صلاح عباده فيما اقتتوه، مع ما جبلوا عليه من الظن به والأسف عليه، أن يكون مصرفه بعدهم معروفاً، وقسمه مقدراً مفروضاً، لينقطع بينهم التنازع والاختلاف، ويدوم لهم التواصل والائتلاف، جعله لمن تماسك أنسابهم، وتواصلت أسبابهم، لفضل الحنو عليهم، وشدة الميل إليهم... حتى يقل عليه الأسف، ويشتغل به الخلف، فسبحان من قدر وهدي، ودبر فأحكم...)^(١).

وتبدو كذلك الحكمة التشريعية في تشريع الحقوق والضوابط المتعلقة بالمال وغير المال مثل: حق الشفعة، وحقوق الارتفاق وحق حبس العين المرهونة مقابل الدين والاحتجار والخيارات وحقوق راجعة إلى النشفي كالقصاص وحد القذف، فإن من الأمور التي شرع لأجلها ما سبق بالإجمال: المحافظة على الأموال، ورفع الضرر، وإزالة أسباب الخصومة، ورفع المنازعات، مما يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي بإتمام الصفقات ويؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي كذلك، وهذا ظاهر بشكل جلي في كل الحقوق التي تورث.

وقد تقدم أن جمهور الفقهاء على توريث الحقوق السابقة وغيرها من الحقوق، علم بالضرورة أن نظام الميراث يؤدي إلى حسم النزاعات ويؤدي كذلك للاستقرار الاجتماعي.

ونظام الميراث بحرصه على توريث الأقرب إلى الميت وهم الأبناء والآباء والزوجان، وهم في الحقيقة أسرة الرجل، يدل مباشرة على حرص نظام الميراث على الأسرة واستمرار تماسكها واستقرارها عامة، ولا شك أن المجتمع يتكون من مجموعة من الأسر، وبالضرورة يحرص نظام الميراث على تماسك المجتمع، مما يحفظه قوياً آمناً، مستعداً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، إذ لا يمكن أن تنجح التنمية إلا بأمان المجتمع واستقراره، ذلك أن عملية التنمية ليست عملية اقتصادية مجردة، بل تعتمد على تماسك المجتمع، ولا شك أن

(١) الماوردي، أبي الحسين علي بن محمد بن حبيب، الحاوي، تحقيق وتعليق، الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، ج ٨، ص ٦٨، وسيشار إليه حين وروده، الماوردي، الحاوي.

العدالة والمساواة وعدالة توزيع الدخل كلها من العوامل التي تضمن التماسك بين أفراد المجتمع، وكل هذه العوامل من صميم نظام الميراث^(١)، فنظام الميراث يدعم روابط الألفة والمحبة ويحمي بواعث الإخاء والود بين أفراد الجماعة، ويجعل المناخ النفسي مناسباً للتنمية والازدهار في ظل سلام اجتماعي حقيقي.

ولذا حرص نظام الميراث على عدم توريث المال المغصوب^(٢)، لأنه مال حرام، تعالى الله جلّ وعلا أن يجعل من شريعته ما يحلّ الحرام، إذ بتحريم توريث المال المغصوب نقساوة للمال وحثّ على جني الطيب منه، فالمال الخبيث لا يسمن ولا يغني من جوع، وبتحريم توريث المال الخبيث تضيق لدائرة الجرائم الاقتصادية، كالسرقة والغش والرشوة والغرر والاحتيال وغيرها، لذا فنظام الميراث في الواقع لا يجعل أكل أموال الناس بالباطل طريقاً للتوارث، وإذا لم تكن الجرائم السابقة الذكر، من أكل أموال الناس بالباطل فماذا تكون؟ ولا يخفى أثرها على تناحر المجتمع، فهي تزرع الحسد والبغض والطبقية وهي تزرع عدم الاستقرار الاقتصادي الاجتماعي.

إن معرفة المورث، بأن ثروته سوف تؤول إلى أفراد عائلته وورثته الشرعيين، يؤدي إلى دفع المورث للمحافظة على هذه الثروة وحمايتها من السرقة والإسراف والتبذير، مما يكون له بالغ الأثر على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي واختفاء الجرائم الاقتصادية، والعكس حينما يعرف بأن هذه الثروة، لن تعود إلى ورثته، فانه سوف يهمل نشاطه الاقتصادي، ويهمل روح المحافظة عليها من السرقة والسرف والتبذير وغيرها من الجرائم الاقتصادية، مما يؤثر على إحداث الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية.

وجدير بالذكر كيف شجع الإسلام على تكوين الأسر، فيزيد عدد الأيدي العاملة وبصعب في قناة الاستقرار، حيث أعطيت البنت أكثر من الأم وأكثر من الزوجة، لأن البنت

(١) انظر: يسري، التنمية الاقتصادية، ص ٥٤.

(٢) انظر: العبادي، الملكية، ج ٢، ص ١١٩-١٦٦.

تسكح لمالها وجمالها وحسبها ودينها، فحظها من الميراث إنما يشجع على الزواج منها^(١)، وفي هذا ما فيه من دعم لبناء الأسر وتشييد الاستقرار الاجتماعي.

المطلب السابع: الميراث من وسائل انتقال الملكية الخاصة ومن دوافع الكسب

الميراث من وسائل انتقال الملكية الخاصة

لا يعتبر الميراث من الوسائل التي تنشئ الملكية ابتداءً، وإنما وسيلة لانتقال الملكية جبراً عن المورث ودون اختيار الوارث^(٢)، على الأقل في ثلثي التركة.

والميراث في الإسلام يعدّ من الأدلة التي استدل بها العلماء على اقرار الملكية الخاصة، فهي في الأصل ملكية خاصة، ولم تتحول بعد وفاة صاحبها إلى ملكية دولة، بل بقيت ملكية خاصة في نطاق أسرة المتوفى^(٣). إذ تنتقل التركة إلى الورثة بطريقة هادئة، لأسرة المتوفى، وهم امتداده الطبيعي فتبقى الخصوصية مع هذا النوع من الملكية، لذا لا يعتبر انتقال العين إلى الورثة ملكاً جديداً، وإنما بمثابة امتداد للملك القديم.

الميراث من دوافع الكسب:

يقوم نظام الميراث على أساس من الفطرة، وإنّ أي نظام يصادم الفطرة الإنسانية ويناقضها، لا يمكن أن يأتي بخير ولا تنبئ له فرص البقاء، وما انهيار الشيوعية بعد عقود من الفشل، إلا دليل قاطع يدل على عدم استمرار ما يناقض الفطرة.

هذا وقد فطر الله الإنسان على جملة من الغرائز والميول والرغبات، لا يمكن قلعها ولا استئصالها أبداً، ولكن يمكن تقويمها وتهذيبها إذا انحرفت، والإسلام دين الفطرة، راعى ما جبلت عليه النفس البشرية من الغرائز والميول، حيث أقرّ حق التملك، وهو من مظاهر حب

(١) انظر: المصري، رفيق، بحوث في الميراث، ص ٦٤.

(٢) انظر: سري، الاقتصاد الإسلامي، ص ١٢١.

(٣) انظر: المصري، رفيق، بحوث في الميراث، ص ٤١.

المال الذي جبل عليه الإنسان، وأشار إليه القرآن بقوله تعالى: ﴿وَتُحِبُّونَ النَّالَ حُبًّا جَمًّا﴾^(١)، فلإنسان حق التملك والتصرف فيما يملك ضمن حدود الشريعة الإسلامية وهو مفطور على حب الذرية والأبناء، فتراه يخاف عليهم وبقلق إذا تركهم بدون مال، وإلى ذلك أشار القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾^(٢). ولذا شرع الإسلام نظام الميراث منسجماً مع الفطرة، حتى يطمئن الإنسان على ذريته بعد موته، وهذا ما أشارت إليه الآية الكريمة السابقة، والتي فيها معاني الدافع والحافز لهذا الإنسان، لكي يعمل بجد ونشاط، من أجل تأمين المستقبل المجهول لذريته، فتجده يستمتع أثناء العمل والتعب من أجل الذرية، ذلك انه يعمل السجماً مع فطرته، ولأنه من جانب آخر يعلم بأن ثمرة جهده ونصبه سوف تعود لامتداده الطبيعي وهم أسرته وذريته الوارثون^(٣).

مما سبق يظهر لنا أن نظام الميراث يعمل على تنظيم الملكية الخاصة وتنميرها، من خلال تأكيد الحافز الذاتي لامتلاك الأموال، لأن علم المورث بأن ماله من بعده لأهله، سوف يدعوه للعمل بجد، لكسب المال حتى لا يتركهم عائلة على الغير^(٤).

أيضاً، إذا كنا نبهج للمالك في حياته نقل ملكه - هبة أو تبرعاً - إلى من يحب من الناس، فلماذا لا نبهج له ذلك بعد وفاته، وهذا هو نظام الميراث، إننا بهذا الأمر نشبع دافعا فطرياً أصيلاً في نفس المالك، وننمي فيه حوافز السعي والدأب، وبواعث الإنتاج، ولا يخفى ما لهذا من اثر واضح على الأسرة والمجتمع^(٥).

(١) سورة الفجر: آية ٢٠.

(٢) سورة النساء: آية ٩.

(٣) انظر: السامي، عدالة الإسلام، ص ٤٧-٤٨.

(٤) انظر: عمر، الخصائص المميزة لنظام الميراث، ندوة الموارث، ص ٢٥.

(٥) انظر: للقرضاوي، دور القيم والاخلاق، ص ٣٣٧.

المطلب الثامن: في الميراث ما يمنع التفيت غير الاقتصادي^(١):

هناك حقيقة غابت عن الكثيرين وهي: "أن الميراث الإسلامي مهمته ونطاقه هو تحديد صريح حاسم للملكيات الناجمة عن ملكية المورث، بمعنى أنه يتولى تقسيمها وتحويلها إلى ملكيات متعددة، تقل في عددها ومقدارها وتكثر؛ فملكية زيد تصبح بعد موته ملكية لمحمد وفاطمة وزينب مثلاً، وينسب كذا وكذا وكذا، هذا هو كل مقصود ومفعول الميراث، ولا يتطرق بعهد ذلك إلى مسألة تشغيل وإدارة هذه الملكيات، فهو لا يوزع التشغيل والإدارة كما وزع الملكية"^(٢)، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى: أنه ليس كل تفيت للثروة، هو تفيت غير اقتصادي، وسيوضح لك في المبحث القادم، مدى كفاءة المشاريع الصغيرة، مما يدل على أن التفيت قد يصب في خاتمة الكفاءة.

ورد أيضاً أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الإضرار فقال: "لا ضرر ولا ضرار"^(٣) وهذا يؤكد ما ورد من النهي عن الإضرار في آيات الميراث في قوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُضَارٍّ﴾^(٤)، ويمكن اعتبار التفيت غير الاقتصادي من الإضرار، فهو محرم في الإسلام، ذلك أنه يفوت مصلحة ويجلب مفسدة. ونظام الميراث لا يؤدي بالضرورة إلى تفيت غير

(١) التفيت غير الاقتصادي: هو التفيت الذي يقلل الكفاءة في الإنتاج ويؤدي للاستخدام غير الأمثل.

(٢) شوقي دنيا، في ظل البعد الاقتصادي والاجتماعي للميراث، ندوة الموارد، ص ٦-٧، ويشير إليه حين وروده، شوقي، دنيا، في ظل البعد الاقتصادي.

(٣) مسند أحمد، للحديث رقم ٢٨٦٥، البيهقي، السنن الكبرى، ج ٦، ص ١٥٧، رقم الحديث ١١٦٥٨؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٧٨٤، رقم الحديث ٢٣٤١، والحديث بجميع شواهده حسن كما قال النووي وله طرق بقوي بعضها بعضاً.

(٤) سورة النساء: آية ١٢.

اقتصادي، فقد ورد في بعض الآثار "لا نعضية في الميراث" و"لا نعضية في الميراث إلا ما احتمل القسم"^(١)
أي لا ينبغي قسمة ما ينشأ عن طريقه ضرر، كسيف فلا يكسر نصفين^(٢).

وبغض النظر عن ضعف الأثر السابق، إلا أنه يدرج تحت قاعدة عامة في الإسلام،
وهي "لا ضرر ولا ضرار"، والضرر يزال".

وفي الفصل التمهيدي أوضحنا معنى التخارج وهو طريقة لانتقال أجزاء التركة بين
الورثة لمنع التفتيت غير الاقتصادي وحتى لا نفوت المصلحة من المال، وبيّنا بعض طرقه
والتي أجازها الشرع الإسلامي، والتي فيها مخرج للتفتيت غير الاقتصادي إن وجد.

والإسلام يبيع بيع الملكيات الصغيرة وغيرها ويبيع المشاركات بأنواعها، كما أن فيه
أحكاماً خاصة تساعد على تجميع الملكية كما في حق الشفعة والذي قلنا بتوريثه^(٣).

وسيتضح الأمر بشكل جلي في المطلب الثاني من المبحث القادم أن شاء الله.

(١) حديث ضعيف، عل بن أبي حاتم، ج ١، ص ١٣٩٢ عل الدارقطني، ج ١، ص ٩٢.

(٢) انظر: ابن رجب الحنبلي، جامع العلوم والحكم، ص ٣٣٤ وما بعدها؛ ابن حزم، المحلى، ج ٨، ص ١٣٢
والتعضية: القسمة .

(٣) انظر: الزرقاء، نظم التوزيع الإسلامية، ص ٢١.

المبحث الثاني

الشبهات المثارة على نظام الميراث الإسلامي وردّها

اقترح أن تكون هذه الشبهات في مطلبين، ذلك أن هذه الشبهات بعضها يناقض الآخر، فجعلنا لأصحاب كل فكر، شبههم والرد عليها في مطلب خاص، وذلك للتوضيح لا غير.

المطلب الأول: شبهات أثارها اشتراكيون

لقد نسفت الاشتراكية مبدأ الميراث، واعتبرته تكريساً للطبقية، وللغوارق بين الناس، وإنه من دافع الاستغلال، لكن مفكري الاشتراكية تراجعوا^(١) عن استبعاد نظام الميراث، وقالوا بشرعية الستوارث، ثم أجروا بعد ذلك تعديلات على نظام الميراث، فهم في نهاية المطاف: أقرّوا نظام الميراث، واذكر بعض الشبه التي أثاروها على نظام الميراث والرد عليها.

الشبهة الأولى: أن الميراث يرتب نقل ملكيات - كبرت أو صغرت - إلى أفراد آخرين لم يبذلوا العمل اللازم ليحوزوا هذه الملكيات، فهو كسب من غير جهد^(٢).

والجواب عن هذه الشبهة من خلال النقاط التالية:

١. أن الشريعة الإسلامية حينما نظمت الميراث، لم تنظمه منفرداً أو منفصلاً عن باقي التشريعات الأخرى^(٣)، لذا تجد نظام الميراث يتداخل مع نظام النفقات والنظام الاجتماعي ونظام العقوبات ومع كل أنظمة الشريعة الإسلامية، وكل نظام من هذه الأنظمة يعمل بالمجموع، بمعنى أنه لا يمكن لنظام الميراث أن يحقق أهدافه كاملة

(١) كما ورد في الدستور السوفيتي عام ١٩٤١م: "المادة ١٠ - وكذلك حقهم في إرث الملكية الفردية حق مصون بموجب القانون" نقلاً عن السباعي والصابوني، الأحوال الشخصية، ص ٣٨٨.
(٢) انظر: العوضي، نظرية التوزيع، ص ١٣٢٣ السباعي والصابوني، الأحوال الشخصية، ص ٣٧٢.
(٣) انظر: العوضي، نظرية التوزيع، ص ٣٢٤.

بدون العمل مع النظام الاجتماعي ونظام النفقات أو النظام الاقتصادي وغيرها، وكذلك لا يمكن اعتبار دولة ما مثلاً - تطبيق نظام الميراث الإسلامي - دولة إسلامية بدون تطبيق باقي أنظمة الشريعة الإسلامية، ولعل هذه المعاني السابقة تدخل في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلَامِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾^(١)، بمعنى أنه يجب علينا أن نأخذ الإسلام ككل ونطبقه بمجموعة وليس انتقاء^(٢).

فأهداف الأنظمة الإسلامية متداخلة ومتنوعة، ولذا إذا أردنا فهم أحد هذه الأنظمة، لا يمكن أن يكون هذا الفهم واضحاً ومتزناً بدون فهم علاقته بباقي الأنظمة الإسلامية.

٢. سبق أن قلنا إن نظام النفقات مدخل لفهم نظام الميراث، فالإسلام يرتب التزامات مالية بين الأفراد الذين تنتقل الثروة بينهم بالميراث، فإذا كان من حق الابن أن يحصل على جزء من ثروة والده ميراثاً، فإنه ملزم بالإففاق عليه عند عجز الوالد عن الإففاق على نفسه، حتى لو لم يترك ميراثاً، فالأمر مسألة حقوق وواجبات متبادلة^(٣)، والناظر في النسب المتوارثة - التي نصّ عليها القرآن بشكل تفصيلي - يجدها تتناسب والمسؤوليات الملقاة على عاتق الوارث، ولعل هذا يدخل في معنى قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾^(٤)، فهو المكلف أن ينفق على الأم المرضع ويكسوها بالمعروف والحسنى، تحقيقاً للتكافل العائلي الذي يتحقق طرفه بالإرث، ويتحقق طرفه الآخر باحتمال تبعات المورث^(٥).

٣. يمكن لأصحاب الشبهة أن يقولوا إن مسؤولية الإففاق عند العجز، تنتقل إلى المجتمع، وبالتالي تسند الحاجة للميراث، لكن مثل هذا القول يغفل الجوانب الاجتماعية التي

(١) سورة البقرة: آية ٢٠٨.

(٢) انظر: قطب، في ظلال القرآن، ج ١، ص ٢٠٦-٢١٢.

(٣) انظر: الموضي، نظرية التوزيع، ص ٣٢٤ خطاب، نظريات اقتصادية، ص ٣٠٩.

(٤) سورة البقرة: آية ٢٣٣.

(٥) انظر: قطب، في ظلال القرآن، ج ١، ص ٢٥٤.

راعاهما نظام الميراث وحرص عليه الإسلام أيما حرص، لأنه يتعلق ببناء الأسرة، والأسرة هي اللبنة الأولى في المجتمع، وإذا أمكن بناؤها بطريقة صحيحة وأسس سليمة - وهي لن تكون أساساً سليمة إلا إذا راعت الفطرة الإنسانية، والميراث يحقق ذلك - فإن المجتمع بالتالي يكون صحيحاً وسليماً، وترابط المجتمع وتعاونه يعبر عن قوة هذا المجتمع وبالضرورة قوة الأمة وهيبة الدولة وتفوقها^(١).

هذه الخلقة الأولى في المجتمع، هي مذبت العواطف الإنسانية على الدوام، وفيها تجري التفاعلات التي تدفع الإنسان وتحفزه للنشاط والعمل، انسجاماً مع فطرته، فينبغي المحافظة على هذه الأسرة وعلى تماسكها كذلك، إذ لا تغني الروابط الإنسانية بين الأفراد، عن وشائج الدم واللحم بين الآباء والأمهات والأبناء والبنات والأخوة والأخوات.... ومهما يرتب المرتبون من واجبات على المجتمع للفرد، فلن تكون هذه الواجبات أقوى ولا ألزم من واجبات النوع على أفرادهم... فلا يجوز قياس الميراث بالمقياس المادي فقط، لأنه ينافي الموضوعية بل يجب قياسه بالجانب الاقتصادي والمعيار الاجتماعي كذلك^(٢).

٤. ما دام الأبناء يورثون أبناءهم خصائصهم وألوانهم ومواهبهم، فلماذا نستغرب أن يورثهم ثمة هذه الخصائص وهي المال، ونحن نرى المجتمعات الاشتراكية - التي تنكر التملك الفردي - تمنح الطبقات المفكرة كالعلماء والأدباء والمخترعين، امتيازات لا تمنحها لغيرهم من ذوي المواهب المحدودة من العمال والفلاحين، فهل لنا أن نقول: لماذا هذا التفاوت في معاملة أبناء الشعب؟ ولماذا لا تمنح بقية أبناء الشعب ما تمنح الموهوبين من امتيازات؟ وما ذنب عامة الشعب الذين لم يمنحوا مواهب الممتازين؟^(٣)

(١) انظر: العوضي، نظرية التوزيع، ص ٣٢٤.

(٢) انظر: العوضي، نظرية التوزيع، ص ٣٢٤-٣٢٥.

(٣) انظر السباعي، والصابوني، الاحوال الشخصية، ص ٣٨٧.

الشبهة الثانية: إن الميراث يؤدي إلى سيطرة النزعة الاستغلالية على الأفراد في سبيل تجميع الثروات

وهذه الشبهة مرفوضة وبيان ذلك فيما يأتي:

١. إننا إذا استطعنا أن نربي الأفراد على ادخار جزء من أموالهم، وتحويله إلى استثمارات، بدلاً من إنفاقه كله على السلع الاستهلاكية - حتى ولو كان الهدف نقل هذه الثروات إلى الورثة - نكون بذلك قد أنجزنا عملاً اقتصادياً فاعلاً، يضمن استمرار عملية التنمية^(١). ويؤدي إلى الأمان والاطمئنان والسلامة، وذلك بتأمين مستقبل الورثة، الذين بدورهم سيعملون لتأمين مستقبل ورثتهم وهكذا على الدوام، وبالنتيجة يكون الميراث حافزاً للنشاط الاقتصادي المنضبط.

٢. إن عملية الربط بين الميراث وبين الحصول على الثروة بطرق استغلالية غير مشروعة، هو ربط ينقصه الدليل، لأن هناك من يجمع ثروته بأشد أنواع الاستغلال، وقد لا يكون له وريث مطلقاً، فما الذي يدفعه لذلك، ولأن هناك من عنده الذرية الضعاف وهم أحوج إلى ثروة يرثونها، ومع هذا لا يمارس أي نوع من أنواع الاستغلال^(٢)، ولأن في نظام الإسلام تشريعات تمنع الاستغلال بشتى صورة، فالغش حرام وكذلك الربا والاحتكار والغرر وغيرها من الطرق الفاسدة لجمع المال، وهي من طرق الاستغلال، فلا يلزم من تشريع الميراث لزوم الاستغلال، لأن الإسلام أوصد أبوابه جميعها وأباح طرق الكسب الحلال جميعها.

(١) انظر: العوضي، نظرية التوزيع، ص ٣٢٥.

(٢) انظر: العوضي، نظرية التوزيع، ص ٣٢٥.

الشبهة الثالثة: إن الميراث يؤدي إلى تضخم الثروات وتكديسها في يد طبقة واحدة^(١)

لعلك تجد الردّ على هذه الشبهة في المطلب الخامس (الميراث يعالج الطبقية) ولكنني أضيف ما يلي: إن هذا الاعتراض يتجاهل حقيقة نظام الميراث في الشريعة الإسلامية، بل على العكس تماماً، فالميراث يعالج الطبقية ويعمل على تفتيت الثروات وانتقالها إلى أسر أخرى واليك الدليل.

١. إن نظام الميراث في الشريعة الإسلامية لم يجعل التركة من نصيب شخص واحد، كما فعلت بعض النظم الوضعية، حيث يكون الابن البكر هو الوارث، وهذا حقيقة يؤدي إلى تكديس الثروات.

٢. إن المستحقين للميراث في الشريعة الإسلامية هم خمسة وعشرون صنفاً^(٢)، خمسة عشر من الذكور وعشرة من الإناث، ولا يعني هذا أنهم يرثون كلهم بنفس اللحظة، وذلك لوجود نظام المحجب، حيث يحجب القريب البعيد، فهنا سعة وشمول لا يتصور معها تكديس الثروات^(٣).

٣. إن نظام الميراث في الإسلام يؤدي إلى نقل الثروة من أسرة إلى أسرة أخرى، فمن بين المستحقين للميراث، الزوج والزوجة، وقد يكونان من أسرتين متباعدين، وبالتالي ينتقل جزء من الثروة من أسرة إلى أسرة أخرى^(٤)، وهذا مانع من تكديس الثروة في إحدى الأسر، وهو كذلك سبيل إلى إزالة التفاوت في الدخل والثروات.

(١) انظر: العوضي، نظرية التوزيع، ص ٣٢٦.

(٢) ورد ذكرهم في ص ٥٢.

(٣) انظر: العوضي، نظرية التوزيع، ص ٣٢٦.

(٤) انظر: المرجع السابق، ص ٣٢٧.

المطلب الثاني: شبهات آثارها اقتصاديون آخرون

الشبهة الأولى: أن الميراث يؤدي إلى تفتيت الثروة، وهذا يؤثر في الاستغلال الكفء لها:

ولعل هذه الشبهة تنصب على المنشآت الكبيرة والمزارع الكبيرة كذلك، إذ في حال قسمتها يُحدّ من استخدام الآلات، مما يؤثر على الكفاءة الإنتاجية^(١). والجواب عن هذه الشبهة من خلال النقاط التالية:

١. سبق وأن أشرنا في المطلب الثامن من المبحث الأول من هذا الفصل، إلى أن الميراث لا يعني تقسيم الإدارة والتشغيل بل هو تقسيم للملكية فقط، فلا مانع أن تقسم ملكية المزرعة مثلاً على الورثة المستحقين مع بقاء نفس الإدارة لتلك المزرعة، فالتشغيل والإدارة يعودان لرغبة الورثة وليس لنظام الميراث.

كما وأشرنا إلى طرق متعددة لمنع التفتيت غير الاقتصادي منها على سبيل المثال استخراج، الشركات، الصلح، البيع، المهادنة^(٢)، وغيرها مما ذكر سابقاً، ولا نريد الإعادة خوفاً من التكرار.

٢. إن الأموال قد تكون غير قابلة للقسمة، مثل: السبارة، السيف، لؤلؤة، آلة وغيرها، هذه الأموال لا يجوز قسمتها لأن بقسمتها تذهب منفعتها وهناك طرق مختلفة لحلها، ذكرنا بعضها في النقطة السابقة.

٣. قد يتعجب القارئ الكريم، إذا علم أن فقهاء المسلمين بحثوا هذه المسألة تحت عنوان: قسمة ما فيه ضرر بالشركاء أو أحدهم، وقد بحث المالكية ذلك أيضاً تحت مفهوم

(١) انظر: الموضي، نظرية التوزيع، ص ٣٢٦.

(٢) المهادنة: وهي التي يتناوب فيها الشركاء على اقتسام منافع الشيء المنافع دون الملكية التي تبقى شائعة بينهم، وهي جائزة استحساناً للحاجة إليها، إذ قد يعتذر الاجتماع على الانتفاع.

شركة الإرث، وهذا يدل على اهتمام المسلمين بهذه القضية منذ القدم، حيث وضعوا لها الحلول المناسبة.

فقد ذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية إلى عدم جواز قسمة ما فيه ضرر، لأن قسمته يُبطل منفعته، وإبطال منفعة الشيء سَفَه وإضاعة للمال، وهذا فيه ضرر، وقد نهى رسول الله ﷺ عن الإضرار فقال: "لا ضرر ولا ضرار"^(١)، إذن فقسمة ما فيه ضرر لا تجوز لأرضاء ولا قضاء^(٢)، والأثر الذي ذكرناه سابقاً "لا تعضيه في الميراث" يصب في هذا المعنى.

وفي الفقه الإسلامي، تقدم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، فإذا ورث مال نفوت منفعته بتقسيمه فإنه لا يقسم، ولعلنا ذكرنا أكثر من مثال من أقضية الصحابة الكرام تدل على عدم جواز المضارة حتى لو كان الشيء ملكاً لصاحبه.

الأمثلة:

أ. حديث سمرة: "روى أبو داود في سننه أن جعفر بن علي حدث عن سمرة ابن جندب أنه كانت له عضد من نخل في حائط رجل من الأنصار، قال ومع الرجل أهله، قال: فكان سمرة يدخل إلى نخله فيتأذى به ويشق عليه، فطلب إليه أن يبيعه فأبى، فطلب إليه أن ينقله فأبى، فأتى النبي ﷺ، فذكر ذلك له فطلب إليه النبي ﷺ أن يبيعه فأبى، فطلب إليه أن ينقله فأبى، قال: فهبه ولك كذا وكذا - أمراً رغبه فيه - فأبى، فقال: أنت مضار، فقال رسول الله ﷺ للأنصاري: اذهب فاقلع نخلة"^(٣).

ففي هذا الحديث نرى أن سمرة كان يستعمل حقه في الوصول إلى نخله، ولكنه بهذا الحق كان يؤذي الأنصاري صاحب البستان، فعرض عليه رسول الله ﷺ حلاً متنوعاً لدفع

(١) سبق تخريجه، ص ٧٠.

(٢) انظر: حسين، أحمد، قسمة الأملاك المشتركة، ص ٦٨-٦٩.

(٣) سنن أبي داود، ٢/٢٨٣، ابن رجب الحنبلي، جامع العلوم والحكم، ص ٣٠٧، وهو حديث مرسل؛ والعضد يطلق على النخلة وعلى النخيل الكثير.

الأذى، إلا أنه أبى، فأمر الرسول ﷺ بقلع نخله دفعاً للضرر، فيعتبر هذا الحديث أصلاً لقاعدة منع المضارة المترتبة على استعمال الحق^(١).

ب. من فقه الصحابة: روى مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أن الضحاك بن خليفة ساق خليجاً له من العريض فأراد أن يمر به في أرض محمد بن مسلمة، فأبى محمد، فقال له الضحاك: لم تمنعني وهو لك منفعة، تشرب به أولاً وآخرأ ولا يضرك؟ فأبى محمد، فكلّم فيه الضحاك عمر بن الخطاب، فدعا عمر محمد بن مسلمة، فأمره أن يخلي سبيله، فقال محمد: لا، فقال عمر: لم تمنع أخاك ما ينفعه، وهو لك نافع تسقي به أولاً وآخرأ وهو لا يضرك؟ فقال محمد: لا والله، فقال عمر: والله ليمرن به ولو على بطنك، فأمره عمر أن يمر به، ففعل الضحاك^(٢).

لاحظ في المثالين السابقين كيف منع الضرر مع وجود حق للأخر في التصرف بملكه، لكن هذا التصرف قد يؤدي إلى ضرر بالغير أو منع خير عن الغير، تتدخل الإجراءات الصارمة من المسؤولين لمنع الضرر، فإذا أصر أحد الورثة على قسمة ما فيه ضرر فانه يمنع لمنع الضرر.

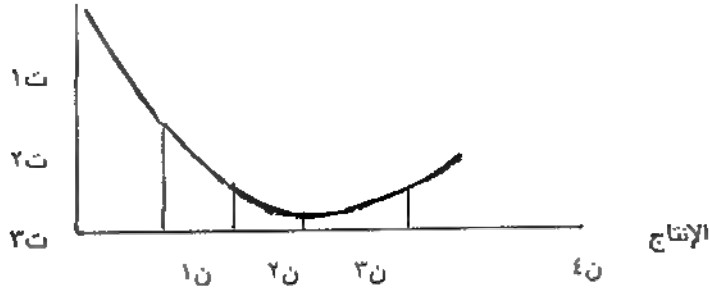
٤. وهذا يقودنا إلى دراسة مزايا الإنتاج الكبير وجدواها، إذ لا يمكن تعميم القول أن كل قسمة للتركة هي تقنين غير اقتصادي.

باختصار يمكننا القول أنه ثبت نظرياً أنه بزيادة الإنتاج تنخفض التكاليف الكلية المتوسطة كما هو موضح في الشكل رقم (٣)، حيث تنخفض التكاليف ويزيد الإنتاج إلى درجة معينة ثم بعدها إذا زاد الإنتاج فلا بد من زيادة التكاليف أيضاً.

(١) انظر: المصلح، قيود الملكية الخاصة، ص ٥٠٣.

(٢) انظر: ابن رجب الحنبلي، جامع العلوم والحكم، ص ٣٣٥.

التكلفة المتوسطة



الشكل رقم (٣) منحنى التكاليف المتوسطة في الفترة الطويلة

ولعل انخفاض التكاليف يعود إلى تقسيم العمل والمهارة والقدرة الإنتاجية واستخدام الآلات الكبيرة، وهذا يتوفر بوجود الإنتاج الكبير:

ولعل ما سبق يعود بمزايا للإنتاج الكبير^(١) يمكن تلخيصها بما يلي:

١. الوفورات الفنية حيث تتوفر في استخدام مستلزمات الإنتاج.
٢. الوفورات التجارية حيث يمكن الحصول على مستلزمات الإنتاج بسعر أقل.
٣. الوفورات التسويقية مما يزيد من قدرة المنشأة على تسويق منتجاتها.
٤. الوفورات التمويلية حيث يمكن الحصول على التمويل بشروط أفضل وتكلفة أقل.
٥. زيادة الجودة النوعية والكمية واستخدام التقدم التكنولوجي ومن ثم اختصار الوقت والجهد والتكاليف.
٦. الإنفاق على البحوث والتجارب والتدريب مما يمنحها قدرة أكبر على التطوير والتنمية والتقدم.

(١) انظر: جامع، احمد، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الحرلي، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الخامسة، ١٩٨٦م، ص ٥٥٣-٥٥٨، ويشير إليه حين وروده، جامع، النظرية الاقتصادية، خطاب، نظرات اقتصادية، ص ٣٠٤.

والحقيقة أن هذه المزايا لا تسلم من المساوىء، فهناك مساوىء^(١) ترافق الإنتاج الكبير نتلخص فيما يلي:

١. الاحتكار غير الطبيعي: حيث قدرة المنشأة على المنافسة والسيطرة على الأسواق، مما يؤدي إلى ضرب المنتجين الصغار الذين لا يستطيعون الاستمرار، حيث التحكم بالأسعار.

٢. إنتاج سلع الترفيه وتغيير أذواق المستهلكين وعادات الاستهلاك وذلك من خلال سياسة الإغراق^(٢) أو تقديم المعونات والدعاية والإعلان.

٣. عندما يبدأ منحى التكاليف المتوسطة بالصعود من جديد، ليعبر عن زيادة التكاليف، مما يظهر تناقص الكفاءة الإنتاجية لمختلف الوظائف الإدارية في المشروع.

من المقارنة السابقة يمكن أن نصل إلى السؤال التالي:

هل يؤدي نظام الميراث الإسلامي إلى فقد مزايا الإنتاج الكبير^(٣)؟

والجواب في النقاط التالية:

١. الاحتكار غير الطبيعي من أكبر معوقات الإنتاج الكبير حيث يؤدي إلى رفع الأسعار والبطالة، فالاحتكار يكون لمصلحة عدد قليل من التجار، وأضراره على المجتمع لا حصر لها، وهناك قاعدة فقهية تقول: درء المفسد مقدم على جلب المصالح، فيجب أن تكون مصلحة المجتمع مقدمة على مصلحة الأفراد.

(١) انظر: جامع، النظرية الاقتصادية، ص ٥٥٣-٥٥٨.

(٢) الإغراق: ويسمى "الاحتكار الشرس" ويحدث عندما يبيع المنتج السلع التي ينتجها في السوق الخارجية بأسعار منخفضة أو منخفضة جداً بفرض القضاء على بعض الصناعات الناشئة التي يمكن أن تمثل خطراً عليه مستقبلاً وهي ما زالت في مهدها، وبعد أن ينجح المخترع في تحقيق أغراضه الدينية يقوم برفع الأسعار لاستغلال المستهلك.

(٣) انظر: خطاب، نظرات اقتصادية، ص ٣٠٧.

٢. نظام الميراث لا يؤدي بالضرورة إلى تفتيت الملكيات الكبيرة، وقد ذكرنا سابقاً أثر: "لا تعضية في الميراث" وطرق التخارج والشركة والمهابة وغيرها التي تمنع ذهاب مزايا الإنتاج الكبير.

٣. من أهداف نظام الميراث تقليل التفاوت بين الناس، وهذا يصب في عدالة التوزيع، حيث يبقى المال متداولاً بين الناس، تطبيقاً لقوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾^(١)، حيث تقلل البطالة وزيادة التشغيل والانتعاش الاقتصادي وتقدم المجتمع.

٤. أثبتت دراسات عديدة، قام بها باحثون غربيون أن المزارع الصغيرة أكثر كفاءة من المزارع الكبيرة، ففي حين أن قطع الأرض الخاصة كانت تشكل نصف الواحد بالمئة فقط من المساحة الزراعية في جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقاً عام ١٩٨٩م فإنها كانت تعطي ٢٧% من مجموع الإنتاج الزراعي، مما يدل على كفاءة إنتاجية أكبر من المزارع الكبيرة^(٢).

وهذا ما دفع البنك الدولي إلى القول: "إن حيوية وإنتاج مزارع الأسر الصغيرة في أنحاء العالم أمران يجلبان النظر"^(٣).

"المشروعات الصغيرة - بالمقارنة بالكبيرة - عادة ما تحاول بذل جهود أكبر في خدمة المستهلكين خاصة في ظروف المنافسة، فهي كما تدل الدراسات أكثر رغبة في إدخال التجديدات الفنية على النشاط الإنتاجي لتخفيض نفقات إنتاجها وأكثر رغبة في إنتاج سلع جديدة أو تحسين نوعيات السلع التي تنتجها، وكل هذا يتم طبعاً بدافع الرغبة في اكتساب مستهلكين جدد ومن ثم التوسع في السوق والنمو"^(٤).

(١) سورة الحشر: آية ٧.

(٢) انظر: شابر، الإسلام والتحدى الاقتصادي، ص ١٢١.

(٣) شابر، الإسلام والتحدى الاقتصادي، ص ٣٢٧.

(٤) يسري، التنمية الاقتصادية، ص ٧١.

٥. إن نظام الميراث في الإسلام، يتكامل مع بقية أجزاء النظام الاقتصادي الإسلامي، ومع بقية النظم الإسلامية الاجتماعية والسياسية والثقافية والتربوية والأخلاقية وغيرها، يتكامل لتحقيق العدالة والكفاءة وتحقيق مقاصد الشريعة وجلب المصالح ودرء المفاسد^(١).

الشبهة الثانية: إن الإسلام ظلم المرأة وأعطاهما نصف نصيب الرجل، وهذا يعدّ بفساداً لحقهما

ومن العجيب أن هؤلاء الذين يتباكون على المرأة، هم أنفسهم الذين بخلوا عليها بالنفقة، من خلال إجبارها على العمل والنزول إلى المصانع، والحوانيت والشركات - حيث امتنعت كرامتها - وكفوها بالعمل لتتفق على نفسها، وهم في الحقيقة يعرضونها للخطر في نفسها وأخلاقها وكيانها، ثم يدعون بعد ذلك أن الشريعة قد ظلمتها، وبخستها حقها !! إن هؤلاء لا يقيمون للمرأة وزناً، بل ينظرون إليها بمنظار الشهوة والمتعة، ويبخلون عليها بالنفقة، ويحرمونها من حرية التصرف حتى في أموالها الخاصة إلا بإذن الرجل.. يقول "جوستاف لابون" -العالم الفرنسي - في كتابه حضارة العرب: "ومبادئ المواريث التي نص عليها القرآن، على جانب عظيم من العدل والإنصاف.... والشريعة الإسلامية منحت الزوجات اللواتي يزعم أن المسلمين لا يعاشروهن بالمعروف، حقوقاً في المواريث لا نجد مثلاً في قوانيننا..."^(٢).

والردّ على هذه الشبهة من خلال النقاط التالية:

١. نلاحظ أن الإسلام كفل للمرأة مساواة تامة مع الرجل من حيث الجنس والحقوق الإنسانية، ولم يقرر التفاضل إلا في بعض الملابس المتعلقة بالاستعداد أو الدربة (الخبرة) أو

(١) انظر: خطاب، نظرات اقتصادية، ص ٣٠٨.

(٢) السامي، عدالة الإسلام، ص ٥٢.

ومن الملاحظ كذلك انه ليست كلُ نفرة ظلاماً، بل إن العدل - كل العدل - يكون بالتفرقة بين المختلفين، كما أن الظلم - كل الظلم - في المساواة بين المختلفين، فالمساواة هنا ليست بعدل، لأنها تقضي بمساواة الناس في الحقوق على تفاوت واجباتهم وكفاياتهم وأعمالهم، فليس من العدل والإنصاف أو المصلحة أن يتساوى الرجال والنساء في جميع الاعتبارات، مع التفاوت في الخصائص التي تتناط بها الحقوق والواجبات^(١)، قال تعالى: ﴿وَمَا تُمَنُّوْا مَا فَضَّلَ اللّٰهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾^(٢).

وعند التدقيق نجد أن نظام الميراث من المنظور الاقتصادي قد أنصف المرأة كثيراً، حتى مع تمايز نصيب الذكر، لأن معدل التمايز أقل بكثير من معدل للتمايز بينهما في الأعباء والنفقات، انهما في البداية - في صغرهما - متساويان في العبء، فإذا كبرا أصبحت نفقة الرجل على نفسه، وبعد الزواج يتضاعف العبء على الذكر ويتلاشى عن المرأة، وبعد الإنجاب يظل العبء على المرأة متلاشياً ويزداد على الرجل، فهل بعد ذلك يقال إن الميراث قد ميز الذكر على الأنثى؟ وهل من العدالة أن يساوى في الأنصبة، بين من عليه عبء قليل مع من عليه عبء كبير؟ وهل من مصلحة الإنتاج أن يعطى لمن هو مطالب ببذل النشاط وتحمل المزيد من الأعباء والنفقات، مثلما يعطى من الأموال لمن ليس عليه مثل تلك الأعباء والنفقات^(٣).

٢. ليس كل ذكر له مثل حظ الانثيين، وإنما هناك حالات يتساوى فيها الذكور مع الإناث، في مقدار نصيبهم فمثلاً، يأخذ الأب السدس وتأخذ الأم السدس في حالة وجود الفرع الوارث، ويأخذ الجد السدس والجدة السدس في ظروف الحالة السابقة، وكذلك يشترك الذكور والإناث من الأخوة لأم حيث يشتركون في الثلث بالتساوي للذكر مثل الأنثى.

(١) انظر: صالح، سعاد، شبهات حول نصيب الأنثى في الميراث، ندوة المواريث، ص ٣.

(٢) سورة النساء: آية ٣٢.

(٣) انظر: شوقي دنيا، في ظل البعد الاقتصادي والاجتماعي للميراث، ندوة المواريث، ص ٢٠-٢١.

والحقيقة أن أنصبة الميراث لا يتحكم فيها عامل الذكورة والأنوثة بل هناك ثلاثة عوامل^(١):

- أ. درجة القرابة بين الوارث والمورث، فكلما اقترب من المورث زاد نصيبه.
 - ب. موقع الجيل الوارث من التتابع الزمني للأجيال، فالمستقبل للحياة يكون نصيبه أكبر من المستدير.
 - ج. العبء المالي الذي يوجبه الشرع على الرجل دون المرأة.
- ولذلك لا يمكن فهم حق المرأة في الميراث، إلا في ضوء الموازنة العادلة بين الحقوق والواجبات المالية التي تقرها الشريعة الإسلامية على الرجل والمرأة.
٣. إن الشريعة جعلت للذكر مثل حظ الأنثيين لحكم كثيرة^(٢) منها:
- أ. إن المرأة مكفية المونة والحاجة، فنفتها واجبة على ابنها أو أبيها أو أخيها أو زوجها أو من تجب عليه نفقتها.
 - ب. المرأة لا تكلف بالإنفاق على أحد، بخلاف الرجل فإنه مكلف بالإنفاق على الأهل والاقارب وغيرهم ممن تجب نفقتهم عليه. فأعباء الرجل أكثر، والتزاماته المالية أكبر.
 - ج. الرجل يدفع مهرأ للزوجة - وهذا المهر حق للزوجة - ويكلف بنفقة المسكن والمطعم والملبس للزوجة والأولاد، والتمريض والتعليم للأولاد.
- هذا وإن المرأة مرفهة منعمة أكثر من الرجل، فهي تغنم ولا تغرم، وتدخر دون أن تدفع شيئاً من النفقات، وهي غير مطالبة بالإنفاق حتى لو كانت غنية، وهي في هذه الحال أما لو بنتاً أو زوجة أو اختاً...

(١) انظر: صالح، سعاد، شبهات حول نصيب المرأة في الميراث، ندوة المواريث، ص ٦-٧.

(٢) انظر: الصابوني، محمد علي، المواريث في الشريعة الإسلامية في ضوء الكتاب والسنة، دار الحديث،

١٣٨٨هـ، ص ١٨-١٩، وسيشار إليه حين وروده، الصابوني، المواريث؛ وفي، النظام الاقتصادي،

ص ٥٠٥؛ السامي، عدالة الإسلام، ص ٤١-٤٢ الفجري، المذهب الاقتصادي، ص ١٣٨-١٣٩.

ومن لطائف القرآن الكريم انه عبّر عن نصيب الأنثى بالحظ في قوله تعالى: ﴿الذَّكَرُ سَلْبُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ﴾^(١) وهذا إشارة إلى أن حظها من الحظوظ أي الشيء الخاص بها، فلا نفقة واجبة فيه حتى على نفسها أو أولادها^(٢).

٤. لقد بين الإسلام حقوق الفرد وواجباته كما بين حقوق الأسرة وواجباتها وكذا المجتمع، ولكن لا يمكن الفصل بينهم، إذ مجموعة الأفراد يكونون الأسرة، يكونون الأسرة، ون المجتمع، فهو تداخل بالغ بين الفرد والأسرة والمجتمع.

وهنا ينبغي علينا أن نلاحظ أن الإسلام لا ينظر إلى المرأة كفرد ولكنه ينظر إليها وإلى الرجل كأسرة واحدة، مكونة من فردين يكونان نواة المجتمع الكبير، فالمرأة تأخذ سهماً من مورثها، وزوجها يأخذ سهمين من مورثه، فيكون مجموع ما لهذه الأسرة ثلاثة اسهم، وأخوها يأخذ سهمين من أبيها، وزوجته تأخذ سهماً من مورثها فيكون المجموع ثلاثة اسهم لأسرة أخرى، فهذه قمة العدل، وهذه نظرة طبيعية، لأن الأسرة الجديدة تقوم امتداداً للأسر التي انتهت رسالتها في الحياة، ولها وشائج مع أسر أخرى تريد أن يكون لها امتداد في الحياة كذلك، فهذا تكامل بين الرجل والمرأة في كل بيت وهو كذلك تكامل للأسر، وبالتالي تكامل المجتمع كله.

مما يثبت انه لا يمكن الفصل بين الرجل والمرأة إذ هما معاً كيان واحد، لا يستغني كل منهما عن الآخر^(٣).

(١) سورة النساء: آية ١١.

(٢) انظر: عبد المبدى، أحمد، مناقشات وتعليقات، ندوة المواريث، ص ٩.

(٣) انظر: صالح، سعاد، شبهات حول نصيب الأنثى في الميراث، ندوة المواريث، ص ١٦.

الفصل الثاني

أثر نظام الميراث على الاستثمار والادخار وسلوك

الوارث والمورث

المبحث الأول: أثر نظام الميراث على الاستثمار وسلوك الوارث والمورث

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار ودوافعه في الاقتصاد الإسلامي

المطلب الثاني: ضوابط الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي

المطلب الثالث: نظام الميراث والاستثمار

المطلب الرابع: أثر نظام الميراث على سلوك الوارث والمورث

المبحث الثاني: أثر نظام الميراث على الادخار

المطلب الأول: مفهوم الادخار في الاقتصاد الإسلامي

المطلب الثاني: دوافع الادخار في الاقتصاد الإسلامي

المطلب الثالث: نظام الميراث والادخار

المبحث الأول

أثر نظام الميراث على الاستثمار وسلوك الوارث والمورث

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار ودوافعه في الاقتصاد الإسلامي

أولاً: مفهوم الاستثمار

الاستثمار في اللغة: من الفعل ثَمَرَ، ويقول العرب: ثَمَرَ الشجر ثَموراً، أي طلع ثمره، واستثمر الشيء، جعله يثمر، وثمر الرجل ماله، كثره، واستثمر المال جعله يثمر أي يكثر وينمو^(١).

وجاء في القرآن الكريم: «قَالَ لِمَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مَنَّا وَأَعَزُّ نَفَرًا»^(٢).

أما مفهوم الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي فهو: استغلال الفرد المسلم - أو الجماعة المسلمة - ماله الزائد عن حاجاته الضرورية (الفائض الاقتصادي) بشكل مباشر أو غير مباشر في نشاط اقتصادي لا يتعارض مع مبادئ الشرع ومقاصده العامة، وذلك بغية الحصول على عائد منه (الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية) يستعين به ذلك الفرد المسلم - أو الجماعة المسلمة - على القيام بمهمة الخلافة وعماراة الأرض^(٣).

والحقيقة أن هذا تعريف مناسب لمفهوم الاستثمار ذلك لأنه يحتوي على: تحديد المرجع القيمي والمبدئي الذي يحدد نشاط الاستثمار، كما أنه يحدد العملية الاستثمارية بنشاط حقيقي أي إضافة إلى الطاقة الإنتاجية وذلك لإخراج تداول الأوراق المالية وهو عبارة عن

(١) انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (ثمر)، ص ١٧٤-١٧٥.

(٢) سورة الكهف: آية ٣٤.

(٣) سنانو، قطب مصطفى، سنانو، قطب مصطفى، الاستثمار، أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي، عمان، دار للفائض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠١٠م، ص ٢٤، ويشير إليه حين وروده، سنانو، الاستثمار.

توظيف^(١)، ولأنه يحدد الهدف والغاية من الاستثمار بالخلافة وعمارة الأرض، ولأنه يحدد الجهة المسؤولة عن الاستثمار بالفرد أو الجماعة المسلمة، ولأنه يحدد المال الذي يجب تحريكه للاستثمار، فهو المال الزائد عن الحاجات الأساسية (الغائض الاقتصادي)^(٢).

مما سبق يتضح أن الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي هو نشاط إنساني إيجابي، مستمد من الشريعة الإسلامية، ويحقق أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي، ولذا تجد استثماراً لأموال الفرد المسلم والجماعة المسلمة في شتى ميادين النشاط الاقتصادي وذلك من أجل دعم مساعي التنمية بشتى أنواعها^(٣).

والنشاط الاستثماري يشمل، الاستثمار الحقيقي، بإضافة جديدة للأصول الإنتاجية الموجودة في المجتمع كما أنه يشمل الكشف عن الثروات الطبيعية المتاحة والاستغلال الكفء لها، كما يشمل الاستثمار غير الربحي أو الاستثمار الاجتماعي^(٤).

ثانياً: دوافع الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي

نحن نستحدث عن الدوافع العامة للاستثمار في الاقتصاد الإسلامي بشكل مجمل، وسوف نذيل هذا الحديث بدوافع الاستثمار في الاقتصاد الوضعي، وما وافق وجهة نظر الإسلام وما خالفها، والحقيقة إن دوافع الاستثمار في الإسلام مرتبطة بالمبادئ والمفاهيم الأساسية للنظام الإسلامي، ويمكن إجمال هذه الدوافع بأربعة دوافع:

(١) التوظيف: هو مجرد نقل ملكية أصل معين ويطلق عليه تجاوزاً استثمار مع أن الاستثمار الحقيقي هو الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية.

(٢) انظر: سائو، الاستثمار، ص ٢٤-٢٧ حسين، جليلية حسن، الأسلوب الإسلامي لتكوين رأس المال والتنمية الاقتصادية، الإسكندرية، دار الجامعات المصرية، ١٩٩٠م، ص ١٠٤-١٠٥، ويشير إليه حين وروده، حسين، الأسلوب الإسلامي لتكوين رأس المال.

(٣) انظر: مشهور، اميرة عبد اللطيف، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ-١٩٩١م، ص ٤٥، ويشير إليه حين وروده، مشهور، الاستثمار.

(٤) انظر أبو زيد، محمد عبد المنعم، نحو تطوير نظام المصارف الإسلامية، القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-٢٠٠١م، ص ٣٦٨، ويشير إليه حين وروده، أبو زيد، نحو تطوير نظام المصارف الإسلامية، حسين، الأسلوب الإسلامي لتكوين رأس المال، ص ١٠٤.

١. استخلاف الإنسان في ملك الله: والاستخلاف هو تمكين البشر في الأرض واستخراج خيراتها والانتفاع بها على الوجه المشروع، وقد ورد تكليف الإنسان بالخلافة في آيات كثيرة في القرآن وبألفاظ مختلفة، لا يتسع المكان لذكرها، منها على سبيل المثال، قوله تعالى: ﴿مَوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ﴾^(١).

وحيث إن المال هو محور النشاط الاقتصادي، فقد نظم الإسلام استخلاف الإنسان على المال، بمعنى تنميته واستثماره في الأوجه المشروعة، من أجل توفير حاجات المجتمع والأفراد، بحيث لا تتعارض مع مصلحة الجماعة، وما دام الإنسان مستخلفاً بالضرورة على الأموال، فإنه بدافع الاستخلاف مطالب بتنميتها واستثمارها، بحيث تؤدي الهدف المطلوب منها، وهو إيجاد الإنتاج المطلوب لدى المجتمع، حتى يكون المجتمع قادراً على أداء باقي المهام الملقاة على كاهله، ولذلك فإن قاعدة الاستخلاف قاعدة أساسية في الاقتصاد الإسلامي، تتضمن ضرورة عمل الفرد على استثمار المال وتنميته لتحقيق الرخاء^(٢).

٣. التوجه الإنمائي وإعمار الأرض: يرتبط بالمفهوم السابق للاستخلاف، مفهوم "إعمار الأرض" وهو من أهم المبادئ العامة في الإسلام والموجهة للنشاط الاقتصادي، ولقد ورد مفهوم الإعمار في القرآن الكريم مراراً، منها على سبيل المثال قوله تعالى: ﴿مَوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوا لَهُمْ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ﴾^(٣)، ومعنى استعمركم فيها: أي أسكنكم فيها، وألهمكم عمارتها بالزراعة والصناعة والتجارة والبناء والاختراعات المختلفة..... أي خلقكم لعمارتها^(٤).

والنشاط الاقتصادي في الإسلام لا يقتصر على تحقيق الكسب المادي فقط، بل هذه المنفعة المادية ما هي إلا وسيلة لتحقيق ما هو أسمى، وهو عمارة الأرض وإعدادها للحياة

(١) سورة فاطر: آية ٣٩.

(٢) انظر: مشهور، الاستثمار، ص ٥٤-٦٤.

(٣) سورة هود: آية ٦١.

(٤) انظر: قطب، في ظلال القرآن، ج ٤، ص ١٩٠٧.

البشرية، امتثالاً لأمر الله تعالى وتحقيقاً لمسؤولية الخلافة في الأرض، ولأن الله تعالى سوف يسألنا عما قدمنا في حياتنا الدنيا لتحقيق عمارة الأرض، ولذا فإن إعمار الأرض تكليف شرعي لتحقيق استمرارية الحياة البشرية من أجل عبادة الله تعالى^(١).

ولأجل تحقيق هدف العمارة، عزز الله تعالى قوانين العمارة الصالحة بأسس عديدة^(٢) منها:

١. التكامل بين القدرات البشرية وإمكانية استغلال الثروات الطبيعية المتنوعة لإعمار الأرض بأفضل الطرق.

٢. تمكين الإنسان من الأرض والثروات الطبيعية وتنظيم انتفاعه بها، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَاشٍ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ﴾^(٣).

٣. الحرية وهي سمة منغى الإنسان في الأرض لعمارتها، فهو حر في اختيار العمل المناسب له ضمن حماية حقوق المجتمع وصيانتها من الانحراف.

٤. الملكية الفردية: وهو حق منحه الله تعالى للإنسان، لتعزيز العمارة الصالحة، وهذا الحق يعطي الإنسان حافزاً للتحسين والتفوق والاستثمار وقد نظمت الشريعة الإسلامية هذا الحق من جميع جوانبه.

والأدلة كثيرة على إحياء الأرض منها على سبيل المثال قول الرسول ﷺ: "من أحيا أرضاً ميتة فهي له"^(٤)، إذن حث الإسلام على الزرع والعمارة لأنهما من أسس قيام الحياة

(١) انظر: مشهور، الاستثمار، ص ٦٥-٦٦.

(٢) انظر: مشهور، الاستثمار، ص ٦٥-٧٥.

(٣) سورة الأعراف: آية ١٠.

(٤) حديث حسن، رواه الطبراني، أبي القاسم سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، القاهرة، دار الحرمين، ١٤١٥هـ (١٠ أجزاء، ج ٤، ص ٢٤٧، وسيشار إليه حين وروده، الطبراني، المعجم الأوسط.

وازدهارها، فَحَثُ الإسلام على الاعمار، دافع للاستثمار والتنمية، يطلبه الإسلام في كل الظروف، فهو يزيد من رفاة الإنسان.

٤. العبادة كدافع للاستثمار: قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾^(١) ونلاحظ من

خلال الآية الكريمة أن غاية خلق الإنسان هي عبادة الله تعالى، فكيف يتفق هذا مع طلب الله تعالى من الإنسان عمارة الأرض؟

هناك فهم خاطئ عند كثير من الناس، وهو: أن المقصود بالعبادة في الآية الكريمة، هي العبادات التي سماها الفقهاء، وهذا فهم غير سليم؛ فالعبادة عموماً هي الدينونة الشاملة لله وحده^(٢)، وهنا لابد من توضيح مفهومين للعبادة:

أ. العبادة بالمفهوم الخاص: وهي العبادات التي نص عليها الإسلام بأنها عبادة خاصة، ومن أهم مميزاتها: أنها بين العبد وربّه مثل: الصلاة والصوم، والزكاة، وقراءة القرآن، والتسبيح، وقِيَام الليل، وغيرها كثير، وهذا المفهوم هو جزء من العبادة المقصودة في الآية السابقة.

ب. العبادة بالمفهوم العام: وهي جميع أعمال الإنسان وأقواله في الحياة - غير أعماله وأقواله المعنية بالمفهوم الخاص السابق - والتي حتى تعتبر عبادة بالمفهوم العام لأبد من أن تكون نية الإنسان فيها لله تعالى، كمن ينام باكراً من أجل الاستيقاظ لصلاة الفجر مثلاً، وكمن يعمل من أجل الترفع عن المسألة، وكمن يستثمر لزيادة الإنتاج وسد حاجات المسلمين ومن أجل دعم قوة المسلمين، فهذه وغيرها من الأعمال والأقوال إذا ارتبطت بنية لإرضاء الله تعالى فهي من العبادة المقصودة في الآية السابقة، إذن فهي أعمال مقصودة ومطلوبة وهي غاية خلق الإنسان، فالاستثمار عبادة بالمفهوم العام، والإنسان مدفوع للاستثمار لكي ينال رضى الله تعالى وتحقيق غاية خلقه وهي عبادة الله تعالى.

(١) سورة الذاريات: آية ٥٦.

(٢) انظر: قطب، في ظلال القرآن، ج ٦، ص ٣٣٨٦-٣٣٨٨.

٥. وظيفة المال في الإسلام: المال في المفهوم الإسلامي: هو كل ما يمكن حيازته للانتفاع به شرعاً وإشباع الحاجات البشرية^(١)، ويدخل في مفهوم المال في الإسلام، العروض: وهو كل ما ليس بنقد ومن العروض، النبات والحيوان والعقار والمواد الخام والثروات الطبيعية والمواد المصنعة وغيرها، ويدخل في مفهوم المال أيضاً، النقود بشتى أنواعها، الذهبية والفضية والورقية وغيرها.

والمال في الإسلام وسيلة لإشباع حاجات الإنسان في الحياة، كما أنه وسيلة لبناء المستقبل في الآخرة، من خلال الحصول على المال بطريق حلال وإنفاقه في حلال، كالزكاة والصدقات وكل أعمال الخير، ولذلك يعدّ اتخاذ المال هدفاً لذاته مذموماً في الإسلام، ومن هنا حرم الإسلام الاكتناز، وذم البخل والإسراف ودعا إلى الاعتدال في إنفاق المال بالنظر إلى وظيفته الأساسية.

وإنفاق المال في الإسلام يهدف إلى تحقيق ثلاث غايات^(٢) هي:

أ. المنفعة الحسية لضرورة البدن.

ب. المنفعة الروحية (البر بالنفس استعداداً للآخرة).

ج. المنفعة الاجتماعية لقضاء حاجات الآخرين وتحقيق مصالحهم.

ولذا فحيازة المال وإنفاقه تهدف إلى تحقيق منفعة البشر في شتى الجوانب، وهنا يستحق معنى قول الله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾^(٣). وتكون منفعة المال للناس جميعاً، وبذلك يمكن حصر وظائف المال^(٤) في الإسلام فيما يلي:

أ. الاستثمار بأرشد الطرق في الوجوه المشروعة.

(١) انظر: الزحيلي، الفقه الإسلامي، ج ٤، ص ٤٠.

(٢) انظر: مشهور، الاستثمار، ص ٨٨.

(٣) سورة الحشر: آية ٧.

(٤) انظر: سائو، الاستثمار، ص ٨٣-٥٩.

ب. الاستهلاك والإنفاق مع مراعاة الوجوه المشروعة.

ج. أداء حقوق الله تعالى في المال.

د. الكسب: حيث إن المال وسيلة لا غاية، ولأن الكسب والعمل من وسائل محاربة

الفقر، ولأن الكسب أمر فطري في الإنسان.

مما سبق يتضح أن وظيفة المال في الإسلام هي إحداث التنمية والكسب وهو أمر

فطري ودافع من دوافع الاستثمار في الإسلام.

الدوافع المباشرة للاستثمار في الإسلام^(١):

تحدثت فيما سبق عن الدوافع العامة للاستثمار في الإسلام، والآن أتحدث بشكل

مختصر جداً عن الدوافع المباشرة للاستثمار، إذ هي منبثقة عن الدوافع العامة السابقة.

ومن هذه الدوافع:

١. حب التملك: وهذا دافع فطري، ومنه حب المال حيث يقول تعالى: ﴿وَيُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا

جَنًّا﴾^(٢) فهذا الدافع في ذات الإنسان وهو مهم لتحقيق الهدف العام (عمارة الأرض)،

والمملكية في الإسلام تدفع الإنسان لبذل الجهد لأنه يعلم بأنه سوف يملك ثمرة جهده.

٢. العمل: يعتبر العنصر الإيجابي الفعال في كل طرق الكسب التي أباحها الإسلام،

والإنسان مدفوع إلى العمل من أجل الكسب، لأنه يعلم بأنه سوف يترتب عليه

مسؤوليات لا بد من مواجهتها.

(١) انظر: مشهور، الاستثمار، ص ٩١-١٥٨؛ سائو، الاستثمار، ص ٥٩-٨٣.

(٢) سورة الفجر: آية ٢٠.

٣. الإنفاق والزكاة والتكافل الاجتماعي، وكل هذه مرتبطة بوظيفة المال في الإسلام كدافع عام للاستثمار، فالإنفاق من أجل تأمين آخرة الإنسان، والزكاة من أجل منع الاكتناز، والقيام بواجب التنمية، وهما معاً يحققان التكافل الاجتماعي.

٤. الرقابة: ويتفرد بها الإسلام - كدافع للاستثمار - عن باقي النظم الوضعية حيث تقسم إلى: رقابة داخلية، وهي الرقابة الذاتية من الإنسان نفسه وهي أعلى درجات الرقابة، ورقابة خارجية تتمثل بالسلطة وهي من أجل استمرار النشاط الاقتصادي بشكل مشروع ومنضبط.

المطلب الثاني: ضوابط الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي:

لست هنا بصدد الحديث عن ضوابط الاستثمار بشكل مفصل، ولكني أمر مروراً سريعاً على هذه الضوابط.

يمكنني أن أوضح أن معنى "ضوابط الاستثمار هو: تلك القواعد والالتزامات التي ينظم بها الإسلام سلوك من بيده المال في المجتمع، إذن فهي قواعد لابد أن يراعيها من يتخذ قرار الاستثمار"^(١).

ويمكن تقسيم الضوابط إلى قسمين:

أولاً: ضوابط عقدية أخلاقية.

ثانياً: ضوابط اقتصادية اجتماعية.

وهذا التقسيم لمجرد التوضيح فقط، مع قناعتي أن جميع الضوابط متداخلة ببعضها، وأصلها جميعاً ينبثق عن الجانب العقدي. وإليك بيان هذه الضوابط بشكل مختصر.

(١) العوضي، في الاقتصاد الإسلامي: المراكز - التوزيع - الاستثمار - النظام المالي، قطر، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ، ص ٧٧، ويشير إليه حين وروده. العوضي، في الاقتصاد الإسلامي.

الضوابط العقدية الأخلاقية^(١):

وهذه الضوابط ترتبط ارتباطاً أصيلاً بالعقيدة الإسلامية والجانب الأخلاقي في الإسلام، وهي لا تنفك عن باقي الضوابط.

فحينما نقول أن المستثمر ينبغي أن يراعي مبدأ ملكية الله تعالى المطلقة للمال، كما يراعي ملكية الإنسان المقيدة للمال، ولا بد أن يؤمن بمبدأ الاستخلاف في المال، كما ينبغي أن يكون نصب عينيه رضي الله تعالى عن تصرفه بهذا المال، وبهذا يكون قد راعى الضوابط العقدية في استثمار المال؛ ولعل هذا المستثمر يستشعر رقابة الله تعالى عليه في كل نشاط اقتصادي، فهو يشعر بالمسؤولية الكاملة أمام الله لكي يحقق أهداف الاستثمار الإسلامي المنشود.

وفي الجانب الأخلاقي لا بد أن يلتزم المستثمر بالأخلاق الإسلامية أثناء العملية الاستثمارية، لا بد أن يلتزم بالصدق والأمانة والوفاء والعدل وغيرها من الأخلاق التي ترتبط بالعقيدة الإسلامية وتتبع عنها، ولها الأثر البالغ على النشاط الاقتصادي عامة.

والأمثلة كثيرة في القرآن والسنة على اعتبار هذه الضوابط مثل: قصة أصحاب الجنة في سورة الكهف وكذلك في سورة القلم وكذا قصة قارون.

ضوابط اقتصادية اجتماعية^(٢):

وهذه الضوابط كذلك لا تنفك عن بعضها بعضاً، فهي ترتبط بالجانب العقدي كما الأخلاقي، وهي ذات آثار اقتصادية مباشرة، ولها آثارها على المجتمع.

فالضوابط الاقتصادية تراعي أن يكون الاستثمار محققاً للتنمية، وأن يكون مخططاً وموجهاً، وأن يراعي أولويات الاستثمار، ومجالات الاستثمار ووسائله، بهذا لا يكون

(١) انظر: للموضي، في الاقتصاد الإسلامي، ص ٧٨-١٨٤ سائو، الاستثمار، ص ٩٥ وما بعدها.

(٢) انظر: للموضي، في الاقتصاد الإسلامي، ص ٩٧-١٢٢؛ سائو، الاستثمار، ص ٩٥ وما بعدها؛ محمد،

قاسم موسى، توزيع الثروة، ص ١٤١-١٤٣ مشهور، الاستثمار، ص ٢٠٩ وما بعدها.

الاستثمار عشوائياً، بل يكون له الآثار الاقتصادية المرجوة، فيراعي ضروريات المجتمع كما يراعي حاجياته وتحسينياته.

والضوابط الاجتماعية تشترك مع بنية الضوابط في التأثير على النشاط الاستثماري، فلا بد أن يراعي الحلال والحرام في النشاط الاستثماري، بالابتعاد عن الربا والاحتكار والغش والاكتمال والبيع المحرمة، لأن لهذه الضوابط الأثر البالغ على التوافق الاجتماعي واستمرار تداول المال والتشغيل الكامل لعناصر الإنتاج وغيرها من الآثار الاقتصادية المهمة.

المطلب الثالث: نظام الميراث والاستثمار:

لقد بينا في الفصل الأول من هذا المبحث مدى مراعاة نظام الميراث للفطرة البشرية، إذ يأتي استجابة لتوزيع الفطرة وتلبية لرغباتها ومنعاً لأهوائها، كما بينا في المطلبين السابقين دوافع الاستثمار وضوابطه ووجدنا أن نظام الميراث ينسجم انسجاماً رائعاً مع دوافع الاستثمار وضوابطه، ولا غرابة في ذلك، إذ نظام الميراث جزء من شريعة الإسلام.

وأريد أن أبين من خلال الفقرات التالية، أثر نظام الميراث الإسلامي على الاستثمار، سواء كان هذا الأثر مباشراً أو غير مباشر.

١. نظام الميراث يدفع إلى مزيد من بذل النشاط والجهد، فالإنسان لا يعمل لنفسه فقط، ولكنه يعمل كذلك لمن يهتم أمرهم من أفراد أسرته وأقاربه، فهو يتعب ويكد من أجل أن يسد جوعانهم ويوفر لهم حاجتهم وحاجته هو، كما يبذل جهداً من أجل تأمين مستقبلهم، فإذا ظل على قيد الحياة، تولى هو بنفسه الإنفاق عليهم، وإن مات تولوا هم الإنفاق على أنفسهم من خلال التركة، وفي هذا أكبر الحوافز التي تحفز الفرد إلى الجد وبذل الجهد من أجل الاستثمار والكسب، ونظام الميراث يدعو إلى السهر على المصالح، لتكثير الأموال وهو في الوقت نفسه يحرم هذه الأموال من أن تعبت بها يد السرف والتبذير؛ ولو منع التوارث بين الأفراد لضعفت الهمم وقلّ البذل - أي بذل الجهد للإنتاج - وضعف النشاط الاقتصادي عامة، لأن الإنسان يعلم بأن ثمرة جهده لا ترجع إلى أسرته، ولذلك يعتبر منع التوريث بين الأفراد قتلاً

لحافز، ولعل هذا الذي دفع الشيوعية إلى السماح بالتوارث وبالملكية الفردية ولو في حدود ضيقة، لأنهم علموا أنهم يصادمون الفطرة^(١).

إذن فالميراث حافز للمورث لبذل الجهد من أجل تأمين الحاجات عموماً، وهو كذلك حافز للوارث لكي يساعد المورث في النشاط الاقتصادي لأنه يعلم بأن ثمرة جهوده لن تكون لغير الورثة، ولعل هذا الحافز يعد من الحوافز التي لها تأثير مباشر على الاستثمار.

٢. سبقت الإشارة إلى أن نظام الميراث في الإسلام يعمل على حسم النزاعات ويؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي، وهو بهذا يوفر المناخ المناسب للاستثمار، لأنه لا يمكن أن يكون هناك استثمار في وضع غير مستقر أو حالة تسودها النزاعات، إذ الاستثمار في هذه الحالة تصيب به المخاطر مما يؤثر على قرار الاستثمار، وللتدليل على ذلك لاحظ نسبة الاستثمار في المناطق التي تسودها النزاعات، منجدها قليلة أو معدومة.

فالميراث حافز غير مباشر - في هذه الحالة - للاستثمار بتوفيره المناخ الآمن، الذي يسوده الاستقرار.

٣. وجدير بالذكر توجيه الرسول صلى الله عليه وسلم للمورث: "... انك أن تذر ورثك أغنياً خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس....." (٢)، وإن كان في هذا الحديث تقييد لتصرف المورث بحيث يحفظ للورثة غناهم عن طلب الناس، فإن فيه حافزاً لكي يؤمن مستقبلهم بالجد والعمل والاستثمار فيدخر لهم ولمستقبلهم.

(١) انظر: السامي، عدالة الإسلام، ص ٤٨-٤٩ داوود، الحقوق المتعلقة بالتركة، ص ٢٦٠-٢٦١؛ العبادي، الملكية، ج ٢، ص ١٩٤؛ المصلح، قيود الملكية الخاصة، ص ١٣٠٠ زيدان، عبد الكريم، أصول الدعوة، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م، ص ٢٥٥-٢٥٦، وسيسار إليه حين وروده، زيدان، أصول الدعوة.

(٢) سبق تخريجه، ص ١١.

٤. هناك عوامل مسؤولة عن قرارات الاستثمار منها: مستوى الدخل القومي، فزيادته تؤدي إلى زيادة فرص الاستثمار؛ ومنها النمو السكاني، إذ إن هذا النمو يزيد من عرض العمل ويزيد بالتالي من إنتاجية رأس المال^(١).

فإذا كانت هذه العوامل تؤثر على الاستثمار، فإن الميراث يؤثر على هذه القرارات، وبالتالي يكون له الأثر غير المباشر على الاستثمار من هذا الوجه، حيث تكون تركة من لا وراث له ملكاً للدولة، فتصب في خانة الدخل القومي ويكون لها الأثر المباشر في الاستثمار؛ وكذلك النمو السكاني حيث يعمل نظام الميراث على زيادة النمو السكاني، فهذا الإنسان الذي يملك ثروة يريد أن تكون هذه الثروة لأحفاده من بعده، ولعل هذا الطلب كان على لسان سيدنا زكريا عليه السلام: «فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا» (٥) وَيَرْثِي مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا»^(٢)، وبذلك يكون نظام الميراث حافزاً على زيادة النمو السكاني، وبالتالي زيادة عرض العمل، مما يكون له الأثر البالغ على استغلال رأس المال ومن ثم زيادة الاستثمار.

٥. إذا كان الورثة من الفقراء والمحتاجين، ففي الغالب سوف يزيد حجم الاستهلاك بسبب زيادة الميل الحدي للاستهلاك عند الفقراء، سواء أكان هذا الاستهلاك سلبياً أم خديماً، ومن المعلوم أن أي زيادة في الاستهلاك سوف تؤدي إلى زيادة الاستثمار، فسيكون هناك استثمارات جديدة من أجل مواجهة الطلب الفعال للاستهلاك الجديد، بسبب انتقال التركة إلى مالكيها جدد، فهذا زاد من الطلب على المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج، وهو بدوره يؤدي إلى زيادة الاستثمار والتشغيل وبالتالي يقلل من البطالة والكساد^(٣).

وإذا كان السوارث غنياً فسوف يزداد عنده الميل للادخار، فهذه الثروة الجديدة والتي تصب في خانة الادخار، بين يدي الوارث الجديد، يمكن أن تحفز الاستثمار، حيث يقول

(١) انظر: عفر، محمد عبد المنعم، الاقتصاد الإسلامي، الاقتصاد الكلي، جدة، دار البيان العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م، ص ١٥٤. ومبشار إلهي حين وروده، عفر، الاقتصاد الكلي.

(٢) سورة مريم: آية ٥-٦.

(٣) انظر: خطاب، نظرات اقتصادية، ص ٣٠١.

الاقتصاديون ".....كلما زادت المدخرات فمن المحتمل جداً أن يزداد الحافز على الاستثمار"^(١)، فلا بد من الاستثمار في هذه الحالة من أجل توفير المدخرات الكافية في المستقبل للورثة، كما وفرها من سبقوه فوصلت إليه.

٦. أشرنا في الفصل السابق إلى أن نظام الميراث يؤدي إلى تداول الثروة، وهذا هو الهدف الأسمى للنظام الاقتصادي الإسلامي عامة، حيث تنتقل الثروة من يد إلى يد وهكذا يتم تداولها بين جميع الناس، ومن المعروف أن تداول المال في الميراث يكون من الميراث إلى اليد الجديدة ما زالت في إقبال على العمل بجد ونشاط، وهذه الأيدي الجديدة لا بد أن تقوم بواجب الاستثمار في المال الذي وصل إليها، ويترتب على ذلك تحقيق التنمية والاستثمار وتداول المال.

ومما يؤثر في النشاط الاستثماري في هذه الحالة: الحيوية، وروح الشباب، والعقلية المتجددة التي تطفئ على الشباب، فيكون لها الأثر البالغ على كفاءة الاستثمار.

٧. إن احترام نظام الميراث لحقوق الارتفاق وتوريثها يزيد من احتمالية الاستثمار في العقارات وغيرها من الاستثمارات، التي يكون لها حقوق ارتفاق؛ ولأن قرار الاستثمار يتأثر باستمرار منافع العقارات المترتبة على حقوق الارتفاق، فلو منع توريث هذه الحقوق، لقل احتمال الاستثمار في هذا الجانب، لأن المنافع فيه لا تنتقل كلها للورثة، وعلى العكس، فإن توريث هذه الحقوق والمنافع يزيد من احتمال الاستثمار في هذا الجانب، فيكون نظام الميراث بهذه الوجهة حافزاً للاستثمار.

(١) هيلبرونر، روبرت، قادة الفكر الاقتصادي، ترجمة راشد البراوي، القاهرة، مكتبة النهضة، بدون تاريخ نشر، ص ٣٠٩، ويشير إليه حين وروده، هيلبرونر، قادة الفكر الاقتصادي.

المطلب الرابع: أثر نظام الميراث على سلوك الوارث والمورث

من المعروف أن السلوك الاقتصادي للشخص، يتحدد من خلال عوامل واعتبارات حاضرة، واعتبارات وعوامل متوقعة في المستقبل، فقد يندفع شخص للاستهلاك لتوقعه الحصول على دخل في المستقبل، وقد يمتنع عن الاستهلاك إذا توقع العكس، ولا شك أن لهذه التوقعات أثر على سلوك الوارث والمورث^(١).

أولاً: أثر نظام الميراث على سلوك المورث

نسمع كثيراً حديث الآباء عن تأمين مستقبل الأبناء، والحقيقة أن نظام الميراث يعد أحد العوامل المؤثرة في حجم ونمط استهلاك المورث، وفي الغالب نجده يقيد استهلاكه، من أجل توجيه الأموال نحو الادخار والاستثمار، ومن جهة أخرى فإن وجود الذرية والحرص الفطري على تأمين أوضاعهم بعد الوفاة، يؤثر على هيكل الاستهلاك وإشباع الحاجات، فقد يدفع ذلك الفرد إلى التعليم وإلى العلاج، للتمكن من بذل الجهد لممارسة النشاط المرغوب، بل قد يدفع الفرد للهجرة والتنقل حيث العمل، ومن هنا نجد نظام الميراث يواجه مشكلة البطالة وتوزيع وتوطين القوى العاملة^(٢).

إن تأثير السلوك الاستهلاكي بالميراث، والاستهلاك يؤثر بدوره في الادخار والاستثمار، حيث يحرص المورث على مزيد من الادخار من أجل التشغيل والاستثمار، لتوفير متطلبات الذرية، ولأجل ذلك تجده يكدّ ويتعب ويبذل أقصى جهد^(٣).

وفي الحديث الشريف "إنك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكفون الناس"^(٤)، في هذا الحديث توجيه للسلوك من أجل أن يكون سلوكاً راشداً لا يفرط بحقوق الورثة، وهنا عامل

(١) انظر: شوقي دنيا، في ظل البعد الاقتصادي، ندوة الموارث، ص ٩-١٠.

(٢) انظر: شوقي دنيا، في ظل البعد الاقتصادي، ندوة الموارث، ص ١٠.

(٣) انظر: القرضاوي، دور القيم والأخلاق، ص ٣٤٣.

(٤) سبق تخريجه، ص ١١.

فطري وعامل ديني يؤثران في سلوك المورث، ومن الإعجاز في الحديث الشريف أنه قيل في صحابي له بنتان فقط ولكن الرسول ﷺ، شمل بكلامه كل الورثة^(١).

وبوجه عام يرشد نظام الميراث من السلوك الاستهلاكي، ويباعد بينه وبين الإسراف، ويزيد من حجم الانخار والاستثمار، كل ذلك مراعاة لمصلحة الورثة.

ثم إن هناك تأثيراً للميراث على سلوك الفرد حيال الزواج والإنجاب، فالميراث حافز للفرد على الإنجاب والتكاثر، لأنه يعلم بأن ثمرة جهوده تعود لمن بعده، فلا مانع من أن ينجب النرية لكي يحافظوا على ثروته وتعود إليهم.

وفي توريث الزوجة دعم رائع لمفهوم مساعدة الزوج في أعماله والحرص على أمواله، ومن هنا تجد أن نظام الميراث يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر، تأثيراً إيجابياً في السلوك الاقتصادي للفرد^(٢).

ونظام الميراث لا يورث المال الذي حازه صاحبه بطريق الحرام، ولعل في هذا دافعاً لهذا المورث لكي يكون سلوكه منضبطاً مع أحكام الشريعة الإسلامية، فلا يكسب إلا حلالاً ولا يحوز إلا طيباً، وفي هذا السلوك، الأثر البالغ على الاستقرار ومنع المنازعات وانتشار الأمان وازدهار العمران.

ثانياً: أثر نظام الميراث على سلوك الوارث:

يحرص الميراث الإنسان الوارث على مساعدة المورث في استثمار ثروته، لأنه يعلم بأنه خير سوف يكون له فيه نصيب، وهذا يدفع الوارث إلى أن يبذل جهداً مميزاً لمساعدة المورث في نشاطه الاقتصادي، فمن المحتمل جداً أن يتأثر سلوك الوارث بهذا الشكل.

وبعد مسوت المورث، فإن الوارث يحصل على دخل جديد من التركة، وقد يكون الوارث فقيراً، فيزول فقره ويتأثر سلوكه بذلك، وقد يكون الوارث غنياً فيزيده الميراث غنى،

(١) انظر: شوقي دنيا، في ظل البعد الاقتصادي، ندوة المواريث، ص ١١.

(٢) انظر: شوقي دنيا، في ظل البعد الاقتصادي، ندوة المواريث، ص ١٣.

ويتأثر سلوكه أيضاً، فالدخل الجديد للوارث يفتح له أبواباً كثيرة في النشاط الإنساني كله، فإن كان عاطلاً عن العمل، فقد يعمل بهذا الدخل الجديد، وقد يستثمر وقد يخر وقد يزيد الاستهلاك، وسيكون لذلك كله، الأثر البالغ على الاستهلاك والاستثمار وبالتالي الدخل القومي.

وقد يخطر على بال أحد، أن هذا الوارث قد يركن ولا يبذل جهداً، لأنه سوف يحصل على تركة من مورثه، وقد يبالغ في الإسراف والتبذير، وقد يحدث هذا، ولكن نظام الإسلام عامة عالج مثل هذه الحالة بكثير من أحكامه، ومنه حرمة السرف والتبذير، والحث على العمل والاستثمار، كما أمر الإسلام بالتوسط والاعتدال في الإنفاق^(١).

(١) انظر: شوقي دنيا، في ظل البعد الاقتصادي، ندوة الموارد، ص ١٦-١٧.

المبحث الثاني

أثر نظام الميراث على الادخار

بعد أن تحدثنا في المبحث السابق عن الاستثمار من حيث مفهومه ودوافعه وضوابطه وتوصلنا إلى أن نظام الميراث في الشريعة الإسلامية يعد حافزاً للاستثمار، أريد أن أوجز القول عن الادخار من حيث مفهومه ودوافعه وأثر نظام الميراث عليه.

المطلب الأول: مفهوم الادخار في الاقتصاد الإسلامي

من المعلوم أن الدخل من حيث استعماله يقسم إلى الاستهلاك والادخار، ويقصد بالادخار في الاقتصاد الوضعي: سلوك اقتصادي يقصد منه عدم استهلاك جزء من الدخل، أو هو الجزء غير المستهلك من الدخل، فالادخار هو الفرق بين الدخل والاستهلاك خلال فترة زمنية، والادخار دالة في الدخل بمعنى أن الادخار يتأثر بالعوامل التي يتأثر بها الدخل، والعلاقة بين الادخار والدخل علاقة طردية بمعنى إذا زاد الدخل زاد الادخار وإذا قلّ الدخل قلّ الادخار^(١).

وفي النظام الاقتصادي الإسلامي جاءت مصطلحات منها: العفو كما في قوله تعالى: ﴿رِسَالُوكَ مَاذَا يُمْنُونَ قُلِ الْغَنَى﴾^(٢)، وكذلك مصطلح الفضل، حيث قال عليه السلام: "من كان له فضل ظهر فليد به على من لا ظهر له....."^(٣)، وهذه المصطلحات تنصرف إلى الفائض الاقتصادي، فالادخار عنصر من عناصر الفائض بالإضافة إلى الربح والربح (والفائدة في الأنظمة التي

(١) انظر: محمد، قاسم موسى، توزيع الثروة، ص ١٤٠، حسنين، جليلة حسن، الأسلوب الإسلامي لتكوين رأس المال، ص ٤٩؛ آرثر انوار بيرنز وآخرون، علم الاقتصاد الحديث، بيروت، دار صادر، دlr بيروت، ١٩٦٠م، ص ١٨٨.

(٢) سورة البقرة: آية ٢١٩.

(٣) رواه مسلم، ١٣٥٤/٣، الرقم ١٧٢٨، كتاب اللقطة، باب استحباب المؤسسة بفضول الأموال.

تأخذ بها)، وعلى ذلك فالادخار يدخل في الفائض الاقتصادي، وقد أوجب الإسلام استثمار ما زاد عن حاجات الإنسان الضرورية-مع مراعات المناخ الاستثماري- إذ توعده الله تعالى الذين يكفزون، بالعذاب الشديد يوم القيامة، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^(١).

مما سبق نصل إلى التعريف التالي: "الادخار هو الاقتطاع الموجه لجزء من الدخل بغية الانتفاع به وقت الحاجة شريطة أن يأخذ ذلك الجزء المقتطع طريقه إلى مجالات الاستثمار المشروعة بشكل مباشر أو غير مباشر"^(٢)، ونلاحظ أن هذا التعريف جاء مناسباً فالادخار للانتفاع ولا بد أن يجري استثمار المدخرات إلى حين حاجتها بالطرق المشروعة، وبهذا يفرق هذا التعريف بين الاكتناز والادخار.

(١) سورة البقرة: آية ٣٤.

(٢) سنانو، قطب مصطفى، المدخرات، الأردن، دار النفائس، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م، ص ٢١، وسيشار إليه حين وروده، سنانو، المدخرات.

المطلب الثاني: دوافع الادخار في الاقتصاد الإسلامي

رَغِبَ الإسلام في التوسط بين الإنفاق الاستهلاكي والادخار ولعلك تلاحظ ذلك في الآيات الكريمة التالية:

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَفْقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾^(١).

قال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾^(٢).

ويوجه الرسول ﷺ المسلمين للادخار حتى لا يتركوا أولادهم عائلة يتكفون الناس، حيث قال: "... كلوا وأطعموا وادخروا..."^(٣).

وتتعدد دوافع الادخار في الاقتصاد الإسلامي، وقد تشبه هذه الدوافع - إلى حد ما - دوافع الادخار في الاقتصاد الوضعي، فمن الممكن أن يدخر الإنسان من أجل طوارئ غير متوقعة، ولكن الدافع الأهم عند المسلم، هو الدافع الأكثر حفزاً للادخار وهو: الادخار من أجل الاستثمار، فبعضهم يدخر من أجل توفير رأس مال كافٍ للاستثمار في مشروع ما أو لأجل توفير حرفة لأحد أولاده العاطلين عن العمل، خصوصاً إذا علمنا أن الإسلام يحرم الاكتناز^(٤).

وهناك دوافع أخرى مهمة للادخار، فمن الناس من يدخر من أجل أن يكون تركته لورثته من بعده، ولعل هذا من الدوافع القوية خصوصاً أنه تعلق بقول الرسول ﷺ لسعد حينما

(١) سورة الفرقان: آية ٦٧.

(٢) سورة الإسراء: آية ٢٩.

(٣) رواه البخاري، حديث رقم ١٥١٤٣ ومسلم، حديث رقم ٣٦٤٣.

(٤) هناك عدة تعريفات للاكتناز منها: أن الاكتناز هو الاحتفاظ بالمال دون أداء ما وجب فيه من الزكاة، ومنها: أن الاكتناز هو الاحتفاظ بالثروة بغير استثمار، سواء أدّيت الزكاة أو لم تؤد، وهذا التعريف للثاني للاكتناز، هو ما أقصده واعتد به، لأن هذا التعريف يشمل على حقيقة عملية الاكتناز، ولأن الآية الكريمة: "وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ..." لم تشر إلى أي من أموال الزكاة سوى الذهب والفضة، مما يؤكد كون الاكتناز مطلق الاحتفاظ بالثروة وحسبها عن الإنفاق، ولأننا نعتمد على الأصل المقرر في الشرع في الثروات والأموال وهو التداول والتميز لا الحجب والدفن.

أراد أن يوصي بكل ماله: "...إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ" (١)، ففي هذا الحديث دافع للادخار من أجل مستقبل الورثة، وقد يكون هناك دوافع أخرى للادخار كالتشعور بالاستقلال وعدم الحاجة للغير، ولكن ضوابط هذه الدوافع كلها عدم الاكتناز، بحيث تكون كل المدخرات موجهة للاستثمار كما يريد الإسلام.

ولعل أهم الدوافع للادخار في الإسلام هو وجوب الادخار الذي أثبتته الآيات والأحاديث الصحيحة (٢).

المطلب الثالث: نظام الميراث والادخار

يمكنني أن أوضح علاقة نظام الميراث بالادخار من خلال النقاط التالية:

١. نستطيع القول إن نظام الميراث يؤثر على سلوك المورث، وهو في الحقيقة يراعي الجانب الفطري الغريزي - حب الأولاد والذرية - ويراعي العامل الديني حيث حث الإسلام على العمل من أجل تأمين رزق الأولاد ومن تجب نفقتهم عليه، ويؤثر الميراث على سلوك المورث بحيث يجعله سلوكاً رشيداً، فإذا علم أن جهده وثمرته سوف تعود لورثته من بعده، فسوف يكون سلوكاً عقلانياً وسطاً بين الإسراف والتقتير، ولا يكون هذا لولا نظام الميراث، فالإنسان مدفوع بهذا للادخار من أجل الورثة، ونستطيع الجزم بأن معظم التركة تصب في زيادة الدخل وكلما زاد الدخل كلما زاد الميل الحدي للادخار.

٢. إن هؤلاء الورثة قد يكون بعضهم أغنياء والبقية فقراء، فإذا كان الورثة أغنياء فإن التركة تزيدهم غنى، وهذا يزيد من القدرة على الادخار وبالتالي الاستثمار.

(١) سبق تخريجه، ص ١١.

(٢) للتوسع في هذا الباب انظر: سائو، المدخرات، ص ٤٢ وما بعدها، و ص ٧٠ وما بعدها.

وإذا كان الورثة فقراء فإن التركة تزيد في دخولهم ولكن ستوجه هذه الزيادة للاستهلاك وهذا ما يحدث عند الطبقات الفقيرة، فيزيد من الطلب الفعال على السلع، مما يتبعه زيادة مضاعفة في الاستثمار.

٣. إن نصيب الأنثى في الغالب هو نوع من الادخار، حيث لا يجب عليها أن تنفق منه شيئاً، فالأنثى وهي بنت نفقتها على أبيها وهي أخت نفقتها على أخيها وهي زوجة نفقتها على زوجها، حتى لو كانت غنية وهي أم نفقتها على أولادها إن لم يكن لها زوج، وهكذا فهي غير مطالبة بالإنفاق على أحد، ولا يجوز إجبارها على الإنفاق، وعلى هذا فنصيبها من التركة محفوظ لا نفقة فيه، فهو حقيقة نوع من الادخار والذي ينبغي أن يصب في قناة الاستثمار.

فعلسى هذا يعمل نظام الميراث من خلال نصيب الأنثى، على زيادة التراكم الرأسمالي، مما يساعد في توفير المال اللازم للاستثمار والتنمية. فكل تركة فيها نصيب من الادخار، من خلال سهام الإناث، ومن هنا يشكل نظام الميراث أحد وسائل تكوين المدخرات.

٤. أوضحنا سابقاً أن الورثة هم من دوافع الادخار، وهذا يجعل نظام الميراث الإسلامي متميزاً في هذا الجانب - مثل غيره من الجوانب - فيساعد في زيادة المدخرات على النحو السابق، فهو يعمل بطريق مباشر وغير مباشر في زيادة الدخل، مما يزيد حجم المدخرات "وكما زادت المدخرات فمن المحتمل جداً أن يزداد الحافز على الاستثمار"^(١).

فالتركة التي يموت عنها المورث، تزيد في دخول الورثة، وهؤلاء الورثة الذين يعلمون أن التركة سوف تعود إليهم سيساعدون المورث على ترشيد استهلاكه بحيث يحقق أكبر قدر من الادخار.

(١) انظر: هيلبرونر، قادة الفكر الاقتصادي، ص ٣٠٩.

الفصل الثالث

أثر نظام الميراث على التوزيع والإنفاق العام

والتنمية الاقتصادية

المبحث الأول: أثر نظام الميراث على التوزيع والإنفاق العام

المطلب الأول: مفهوم التوزيع

المطلب الثاني: هيكل التوزيع

المطلب الثالث: نظام الميراث والتوزيع.

المطلب الرابع: نظام الميراث والإنفاق العام

المبحث الثاني: أثر نظام الميراث على التنمية الاقتصادية

المطلب الأول: مفهوم التنمية في الاقتصاد الإسلامي

المطلب الثاني: مقومات التنمية في الاقتصاد الإسلامي

المطلب الثالث: أهداف التنمية ومعاييرها

المطلب الرابع: نظام الميراث والتنمية الاقتصادية

المبحث الأول

أثر نظام الميراث على التوزيع والإنفاق العام

أوضحت في الفصل السابق أثر نظام الميراث على الاستثمار والادخار وسلوك السوارث والمورث، وقد اثبت أن نظام الميراث يعد حافزاً للاستثمار والادخار وهو يؤثر في سلوك الوارث والمورث ويكون له الأثر الإيجابي عليهما، وفي هذا المبحث سوف نبسط القول في أثر نظام الميراث على التوزيع والإنفاق العام، وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم التوزيع

يعدّ التوزيع أحد أركان علم الاقتصاد، لأن التوزيع ضروري للإنتاج والاستهلاك، حيث يتحدد نمط وحجم الاستهلاك بناء على هيكل التوزيع، كما يتحدد مستوى الإنتاج ونوعيته بناء على نمط الاستهلاك كذلك، فكلما كان هيكل التوزيع متوازناً، كلما كان نمط وحجم الاستهلاك والإنتاج متوازناً. ذلك أن الإنتاج ما هو إلا انعكاس للطلب الفعال، والطلب الفعال هو صورة تعكس هيكل توزيع الدخل القومي بين الأفراد، فكلما كان هيكل التوزيع مختلفاً كلما اختلف الطلب الفعال واختلّ الإنتاج بالتالي^(١).

ويقصد بالتوزيع في الاقتصاد الإسلامي: "انتقال وتقسيم أو إعادة تقسيم الدخل أو الثروة بين الأفراد سواء عن طريق المعوضة (كما في المبادلات السوقية) أو عن طريق غيرها كالإرث، وسواء تمّ بين الأفراد (كالهبات والأوقاف) أو بينهم عن طريق الدولة (كزكاة الأموال الظاهرة) أو بين الدولة والأفراد (كضمان بيت المال للحدّ الأدنى لمعيشة الفرد) وسواء أكان إلزامياً كصدقة الفطر أو تطوعياً كصدقة النافلة"^(٢).

(١) انظر: أبو زيد، نحو تطوير نظام المضاربة، ص ٣٧٩-٣٨٠.

(٢) الزرقاء، نظم التوزيع الإسلامية، ص ٢.

وهنا لابد من كلمة: إن نظام الإسلام يهتم بالتوزيع اهتماماً يفوق اهتمام النظم الوضعية جميعاً، ولا أدلّ على ذلك من تعدد نظم التوزيع الإسلامية، وهي كثيرة ولها الآثار الاقتصادية البالغة على تداول المال، والقضاء على الفقر، منها: الزكاة، الإرث، صدقة الفطر، لهبات، الأوقاف، وغيرها من النظم، التي تحقق أهداف المساواة الحقيقية بين أفراد المجتمع، وتسمح بالغنى الذي يحترم حق الفقراء في المال، وهذا قمة العدالة.

المطلب الثاني: هيكل التوزيع

في الاقتصاد الرأسمالي نستطيع أن نقول أن الأداة الرئيسية للتوزيع هي: السوق وما يجري فيه من مبادلات، وأعتقد أن احتمال وجود ضوابط لهذا التوزيع تكاد تكون معدومة، وبناء على ذلك نجد التفاوت الواسع في الدخل في المجتمع الرأسمالي.

أما الاقتصاد الاشتراكي، فقد جعل العمل أساس التوزيع، وهذا كلام نظري، إذا نزلت إلى الواقع فستجد ما يعيبه، وتجد أن الدولة صاحبة الملكية العامة، أخذت تقزّم حقوق العمال لدرجة قتل الحافز، مما أدى إلى انهيار الشيوعية بعد أن لم يمض عليها سبعون سنة.

أما في الاقتصاد الإسلامي فالأمر مختلف جداً، إن عناية الإسلام بالتوزيع لا تناظرها عناية، وهي عدالة توزيعية في الة توزيعية في اكما هي في الكلام النظري، وأول ما تجد، أن الإسلام لا يعترف بملكية لأحد، إذا فقد جزء من المجتمع حاجاته الأساسية، واليك بيان ذلك، هناك هيكل فريد للتوزيع أقامه المنهج الإسلامي ليحقق معنى العدالة الحقيقية الذي فقدته كافة النظم الوضعية.

هذا ويتمّ التوزيع في الاقتصاد الإسلامي على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة توزيع الموارد الطبيعية ويسمونها بعضهم التوزيع القاعدي ويسمونها بعضهم الآخر توزيع ما قبل الإنتاج أو توزيع الثروة، وعلى أي حال فإن التسمية تعكس مضمون هذه المرحلة^(١).

وهناك كلام كثير حول تقسيم الملكية، ووسائل اكتسابها، ولا يتسع المقام للكلام عن ذلك، لكن أقول: إن في هذه المرحلة تأكيد على أن يتوافر لكل فرد ما يمتد حاجاته الأساسية^(٢)، وعلى هذا الأساس تقوم فلسفة الملكية في الإسلام، فتجد أن كل ما هو ضروري لقوام حياة الإنسان، يدخل في الملكية العامة، فيدخل الماء والكأ والنار والملح وغيرها من الثروات الطبيعية، التي يسهل استخراجها ويمكن أن يصرف بعضها لصالح عامة الناس، كمدفوعات تحويلية، من أجل مساعدة الفقراء والمحتاجين أو ما يسمى بالفئة المحرومة.

ونلاحظ أن أول ما يربى عليه المسلم، ومن صميم عقيدته أن المال لله وأن البشر مستخلفون فيه، فيكون هذا الإنسان مهيناً لقبول أي تدخل في هذا الجانب.

واعترف الإسلام بالملكية الخاصة، على أن تؤدي وظيفتها وخاصة الوظيفة الاقتصادية الاجتماعية، وجعل العمل الاقتصادي هو أساس التملك الرئيس، إذ العمل هو أهم أسباب الملكية، وجعل الميراث والوصية، وغيرها من أسباب انتقالها كذلك.

ونلاحظ حرص الإسلام على أن يكون للتوزيع دوره في هذه المرحلة المبكرة، من أجل ضمان عدالة توزيعية منذ اللحظة الأولى، وفي هذه المرحلة ضمان لإشباع الحاجات الأساسية لجميع الأفراد وعدم حرمان أحد منها تحت أي قيد^(٣).

(١) انظر: العوضي، فسي الاقتصاد الإسلامي، ص ١٥٧ شوقي دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م، ص ٢٦٤، ويشير إليه حين وروده، شوقي دنيا، الإسلام والتنمية.

(٢) انظر: الفنجري، الإسلام وعدالة التوزيع، ص ٦٤.

(٣) انظر: شوقي دنيا، الإسلام والتنمية، ص ٢٦٥-٢٦٨ العوضي، في الاقتصاد الإسلامي، ص ٥٧-٦١.

المرحلة الثانية: التوزيع الشخصي وهو الذي يعنى بدراسة أنصبة الأفراد من الدخل القومي سواء كان هذا الدخل من العمل أو الملكية العقارية أو رأس المال، ويساهم في التوزيع هنا أعمال ومجهودات يبذلها الإنسان عاملاً أو مالكاً، ويكون للسوق دور ظاهر للتوزيع في هذه المرحلة، والتي يغلب عليها النشاط الاقتصادي.

ومن المعروف انه لابد من تضافر عنصرين على الأقل من عناصر الإنتاج، حتى يكون هناك سلع منتجة، وهذه العناصر التي تشترك في العملية الإنتاجية، تستحق عائداً على مشاركتها في الإنتاج، فعنصر الأرض مثلاً، يجوز تأجيرها مقابل مبلغ نقدي محدد، كما يجوز أن تشترك في العملية الإنتاجية مقابل نسبة من الإنتاج، وفي عنصر العمل يشترط الإسلام أن يكون الأجر يحقق حد الكفاية للعامل، وان لا يكون هناك تفاوت كبير بين أجر وأجر، أما عنصر رأس المال فهو على شكلين: نقدي وعيني، أما رأس المال النقدي فلا يعترف له بالأجر، وإنما له نسبة من الإنتاج نتيجة مشاركته في العملية الإنتاجية، أما رأس المال العيني فيجوز تأجيره في الإسلام مقابل أجر محدد^(١).

وفي هذه الحالة يكون للنشاط الاقتصادي، الدور البارز في آلية السوق، دون تدخل أي عامل آخر، ما دامت الأمور تمير بشكلها الطبيعي، ولم يظهر لها أي معوقات.

المرحلة الثالثة: إعادة التوزيع أو التوزيع التوازني، والحقيقة أن هذه المرحلة لا تتفك عن المراحل السابقة، فهي تتفاعل معها وتتأثر وتؤثر بها، وهذه المرحلة فيها من الوسائل الكثيرة، التي تفرد منهج الإسلام بها، والتي تعمل على إعادة التوزيع أو تحقيق التوازن، ومن هذه الأدوات: الزكاة والوقف والصدقات والكفارات والهبات والوصية والميراث وصدقة الفطر وصدقة التطوع وغيرها، وهذه الأدوات أو النظم منها ما هو إلزامي ومنها ما هو اختياري، ومنها ما تشرف عليه الدولة ومنها ما يخضع لإشراف الأفراد عليه^(٢).

(١) انظر: شوقي دنيا، الإسلام والتنمية، ص ٢٦٨-٢٧٢ العوضي، في الاقتصاد الإسلامي، ص ٦٢-٦٩.

(٢) انظر: العوضي، في الاقتصاد الإسلامي، ص ٦٩-٧٤؛ شوقي دنيا، الإسلام والتنمية، ص ٢٧٤-٢٧٨.

بالإضافة إلى ما سبق، هناك ما يسمى بالتوظيف^(١)؛ وهو ما يقابل الضريبة اليوم - هذا في حال عدم كفاية الموارد السابقة لتحقيق التوازن - حيث أجاز ذلك جمهور الفقهاء، اعتماداً على: "أن في المال حقاً سوى الزكاة"^(٢)، وهذه الخطوة تدل على مدى إصرار المنهج الإسلامي على تحقيق العدالة التوزيعية أو التوازن وجعل المال متداولاً بين الناس^(٣).

واختتم بالقول إن قواعد الإسلام التوزيعية، ثابتة لا تتغير من عصر إلى عصر، ولا بين الأقاليم المختلفة، ولا تتبع شكل الإنتاج - كما هو الحال في الشيوعية - وبذلك يكون هيكل التوزيع في النظام الإسلامي فريداً، إذ أنه متفاعل بمراحله ومتداخل في بعضه، ويحقق التوازن المنشود، وبالتالي يحافظ على تماسك المجتمع وقوته، مما ينعكس على التنمية والإنتاج^(٤).

المطلب الثالث: نظام الميراث والتوزيع:

علاقة نظام الميراث بمراحل التوزيع:

نجد أن نظام الميراث له علاقة بالمرحلة الأولى حيث نتحدد الملكية، فالميراث من أسباب انتقال الملكية الخاصة، وهذا يؤثر في استمرار أداء الملكية الخاصة لوظيفتها. ونجد كذلك أثراً واضحاً لنظام الميراث في المرحلة الثالثة من هيكل التوزيع، حيث يعد الميراث من أدوات إعادة التوزيع الحاسمة الهادئة.

(١) انظر: للقرضاوي، فقه الزكاة، ص ٩٦١-٩٩٢.

(٢) حديث ضعيف، البيهقي، السنن الكبرى، ٨٤/٤، الرقم ١٧٠٣٤ سنن الترمذي، ٤٨/٣.

(٣) انظر: شوقي دنيا، الإسلام والتنمية، ص ٢٧٨-٢٧٩.

(٤) انظر: المصري، عبد السمیع، عدالة توزيع الثروة في الإسلام، القاهرة - عابدين، مكتبة وهبة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص ١٢٤ ويشار إليه حين وروده، المصري، عبد السمیع، عدالة توزيع الثروة في الإسلام.

ولا يعني هذا عدم وجود علاقة للميراث بالمرحلة الثانية من هيكل التوزيع، فتجد أن الميراث يؤثر في النشاط الاقتصادي بشكل واضح، وقد أثبت سابقاً أن الميراث يعد حافزاً للاستثمار، وعلى هذا يكون للميراث علاقة بجميع مراحل التوزيع ولكنها تختلف من علاقة مباشرة في المرحلة الأولى والثالثة، إلى علاقة غير مباشرة في المرحلة الثانية.

أهمية التوزيع العادل:

تعدّ الثروة في جسم المجتمع، أسرته وأفراده، مثل الدم في جسم الإنسان، فالعضو الذي ينقصه الدم، أو لا يصل إليه، يصاب بالشلل وبالتالي لا بد من قطعه لأنه مريض، وبشكل عبثاً على باقي الأعضاء، ولتفادي ذلك، فلا بد أن يجري به الدم من جديد حتى يبقى متجدداً، يزود الجسم بالطاقة، ويعطيه القدرة على الحركة، ويقوم بوظيفته بشكل تام، وكذلك الثروة فإذا انحصرت في يد فئة من الناس دون الأخرى، فكأنما حكمنا على تلك الفئة المحرومة بالفقر والبؤس، ولا شك - في هذه الحالة - أنه سوف يقلّ احتمال أن تقدم للمجتمع خيراً، لأن فاقده الشيء لا يعطيه، ولكي نتجاوز مشكلة انحباس الثروة عن فئات المجتمع، لا بد من إعادة التوزيع وهذا ما يقوم به نظام الميراث مع باقي نظم التوزيع الإسلامية خير قيام.

نستطيع القول إن هناك أموراً أساسية لتحقيق الرفاه الاقتصادي منها:

١. اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة التوزيع بين الأغنياء والفقراء في الجيل الواحد.
٢. اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل التأثير على توزيع الدخل من أجل حفظ حقوق الأجيال القادمة.

وعندما يراعي نظام الميراث هذه الأساسيات فإننا نجزم بأن الميراث يحقق الرفاه الاقتصادي.

وكما تقدم إن السماح باستمرار التركيز السائد للثروة، سوف يؤدي إلى الإفشال الدائم، لهدف إزالة الفقر، وتحقيق التوزيع العادل للثروة، ولعل هذا الذي منع الرأسمالية من القضاء

على الفقر وسوء التوزيع المتفشى لديها، ونجد أن توزيع الأرض، هو عنصر رئيسي محدد، لتوزيع الدخل ومدى انتشار الفقر، ونلاحظ أن البلدان التي جمعت بين النمو الاقتصادي والتوزيع العادل للأرض مثل: اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية وكوستاريكا تمكنت من تحقيق توزيع للدخل، أكثر عدلاً نسبياً، في حين أن البلدان التي سمحت باستمرار تركيز ملكية الأراضي تعاني من ازدياد انتشار الفقر، ومن سوء التوزيع^(١).

يرى محللون اقتصاديون أنه من أجل استمرار عملية التنمية، لا بد أن نتجاهل عملية إعادة التوزيع بشكل مبدئي، لأن ذلك يغفل من المدخرات المخصصة للاستثمار، قد يكون هذا صحيحاً إلى حد ما، لكن لا يمكن للتنمية الاستمرار وأغلبية المجتمع تشعر بالحرمان وعدم تكافؤ الفرص^(٢)، ولذلك نجد أن من وجهة النظر الإسلامية: أن عدالة توزيع الدخل في الأجل الطويل، تتمثل في الاستقرار الاجتماعي، بسبب شعور أغلبية المجتمع بالعدالة. وهذا في حد ذاته يساهم في نمو النشاط الإنتاجي ومن ثم نمو الدخل الحقيقي على أسس مستقرة دون اضطرابات أو تقلبات اقتصادية، والأمر الآخر الذي يعد إيجابياً هو: نمو الاستهلاك القومي بشكل متوازن مع نمو الناتج القومي الحقيقي، مما يساعد على استمرار الانتعاش والدفاع عجلة التنمية إلى الإمام^(٣).

(١) انظر: شابر، الإسلام والتحدى الاقتصادي، ص ٣٢٢-٣٢٥.

(٢) أثبتت الدراسات التجريبية أنه كلما تميز المجتمع بعدالة التوزيع وإعادة التوزيع للمصالح كلما أدى ذلك إلى مزيد من التكوين الرأسمالي بدليل أن الدول الاسكندنافية وهي ذات موارد محدودة ولكنها تتمتع بعدالة توزيعية مرتفعة وإجراءات تصحيحية متقدمة، ومن ثم تحقق فيها تكوين رأسمالي بمعدلات أعلى من إنجلترا وأمريكا ذات الموارد الضخمة وبعيدة توزيعية أقل (ملاحظات أ.د. عبد الهادي النجار أثناء المناقشة).

(٣) انظر: يسرى، التنمية الاقتصادية، ص ٦٢-٦٣.

تداول المال:

حتى لا يظل المال راكداً، حرص الإسلام على استمرار تداول المال بين جميع أفراد المجتمع، دون أن يقتصر على فئة دون أخرى ولهذا الهدف جاءت التشريعات الإسلامية وهذا هو المقصود بقوله تعالى: ﴿كَيَّ لَا يَكُونَ دُولَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾^(١).

والإسلام يمنع التفاوت أصلاً ولا يسمح به إلا بعد تحقيق حد الكفاية لكل أفراد المجتمع، على اختلاف أفرادهم وأجناسهم، إذن هناك تفاوت مشروط، وهو عدم وجود أحد من الناس تحت حد الكفاية^(٢).

فعملية تداول المال تمنع اتساع الهوة الاقتصادية، بين الفئات الاجتماعية، والتداول يعني اتساع حق الانتفاع، ومنع تركيز الثروة في يد فئة معينة، قد تكون سبباً في الحقد والكراهية بين أفراد المجتمع^(٣).

إعادة التوازن:

لاحظنا علاقة الميراث بمراحل التوزيع الثلاث وسنلاحظ العلاقة المباشرة في إعادة التوازن فيما يلي:

هنالك ثلاثة أساليب^(٤) في الإسلام لحفظ التوازن الاقتصادي:

١. عدم السماح بالثروة والغنى إلا بعد ضمان حد الكفاية لا حد الكفاف^(٥) لكل فرد على اختلاف جنسه أو ديانته.

(١) سورة الحشر: آية ٧.

(٢) انظر: الفنجري، الإسلام وعدالة التوزيع، ص ٨١ وما بعدها.

(٣) انظر: ياسين، نجمان، تطور الأوضاع الاقتصادية في عصر الرسالة والراشدين، الموصل، بيت الموصل، ١٩٨٨م، ص ١٠٣، وميثاق إليه حين وروده، ياسين، تطور الأوضاع الاقتصادية.

(٤) انظر: الفنجري، الإسلام وعدالة التوزيع، ص ٧٥-٧٦.

(٥) حد الكفاف: هو النفقات الضرورية التي تحفظ على الإنسان الحد الأدنى من سبل العيش، وفق درجته الاجتماعية ودرجة الرخاء والغنى للمجتمع الذي يعيش فيه.

٢. عدم السماح باستتار أقلية بخيرات المجتمع، وهذا نص عليه القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿كَيِّ لَا يَكُونُ دَوْلَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾^(١).

٣. إعادة التوزيع عند افتقاد التوازن؛ وهذا يحتم على ولي الأمر إن يتدخل من وقت لآخر لإعادة التوازن عند افتقاده، وهذا يحدث كذلك من خلال أنظمة التوزيع الإسلامية المتعددة والتي يتميز بها الإسلام عن غيره من النظم الوضعية.

وجدير بالذكر ما فعله ولي الأمر عليه الصلاة والسلام عندما هاجر إلى المدينة المنورة فوجد اختلالاً يلفت النظر بين المهاجرين والأنصار - حيث ترك المهاجرون أموالهم وأقبلوا على العفيدة بالهجرة - فأخى بين المهاجرين والأنصار ومنع تأجير الأرض وأمر بتقسيمها، حتى أن التوارث جرى بين المهاجرين والأنصار - وهذا في أوائل مراحل التشريع ثم نسخ بعد ذلك - فجعل المؤاخاة سبباً للتوارث بين المسلمين، وهذا يدل على أهمية نظام الميراث في إعادة التوازن كما يدل على الكفاءة في تحقيق التوازن الاقتصادي^(٢).

كان من المنطقي أن يسن الإسلام تشريعات تقف في وجه تضخم الملكية، وتسير في المجتمع في اتجاه الآية الكريمة: ﴿كَيِّ لَا يَكُونُ دَوْلَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾^(٣)، ومن تلك التشريعات ما هو فريضة لازمة كالميراث، ومنها ما هو نافذة مستحبة كالوصية، والميراث من الأدوات التي تجزئ الثروة في محيط من يرثون ومن لا يرثون من ذوي القربى وغيرهم^(٤).

فإنسان الذي يمتلك بالطرق المشروعة، وينمي ماله، تتفكث ثروته بعد موته، لتعود لمالكين جدد، في الغالب لا يكونون في مثل ثراء ذلك الميت، فعملية الموت والولادة مع نظام الميراث كفيلة بإعادة التوزيع على المدى الطويل، أضف إلى ذلك أن عملية الوصية لغير الورثة - وقد يكونون من الفقراء أو غيرهم - تساعد على كفاءة إعادة التوازن.

(١) سورة الحشر: آية ٧.

(٢) انظر: ابن هشام، السيرة النبوية، ج ٢، ص ١٥٠-١٥١.

(٣) سورة الحشر: آية ٧.

(٤) انظر: الخولي، الثروة في ظل الإسلام، ص ١٢٩، المعوضي، في الاقتصاد الإسلامي، ص ٦٠.

بعض آثار العدالة التوزيعية:

يستوزيع الثروة على كافة أفراد المجتمع وفئاته تنتج الاستفادة المثلى من المال، لأن إنفاق المال على غير سنن العدالة، إسراف وتبذير، وينترب على التبذير، الهدر وفوات المنفعة والإضرار بمصالح الفقراء.

كما أن توزيع الثروة بشكل عادل، يُنتج مجتمعاً متوازناً بعيداً عن شرور الطبقة واستئثار فريق من الناس بالمال على حساب أطراف أخرى، فإذا ساد العدل سار المجتمع المتوازن إلى الإمام، كما تنبسط آمال الناس وتشرح صدورهم للاستثمار^(١).

وقد مر بنا سابقاً كيف حافظ الإسلام على العدالة التوزيعية حتى بين الورثة، الذكور والإناث، الصغار والكبار، الأرحام وغيرهم، ولاحظ أن الميراث حفظ للمرأة جهده وعمله، كما راعى الحاجة، فمراعاة العمل يدخل في مرحلة التوزيع العملي (الوظيفي) ومراعاة الحاجة يدخل في مرحلة إعادة التوزيع أو التوزيع التوازني، فأنت ترى هذين المعيارين^(٢) في كل نصيب من أنصبة الميراث.

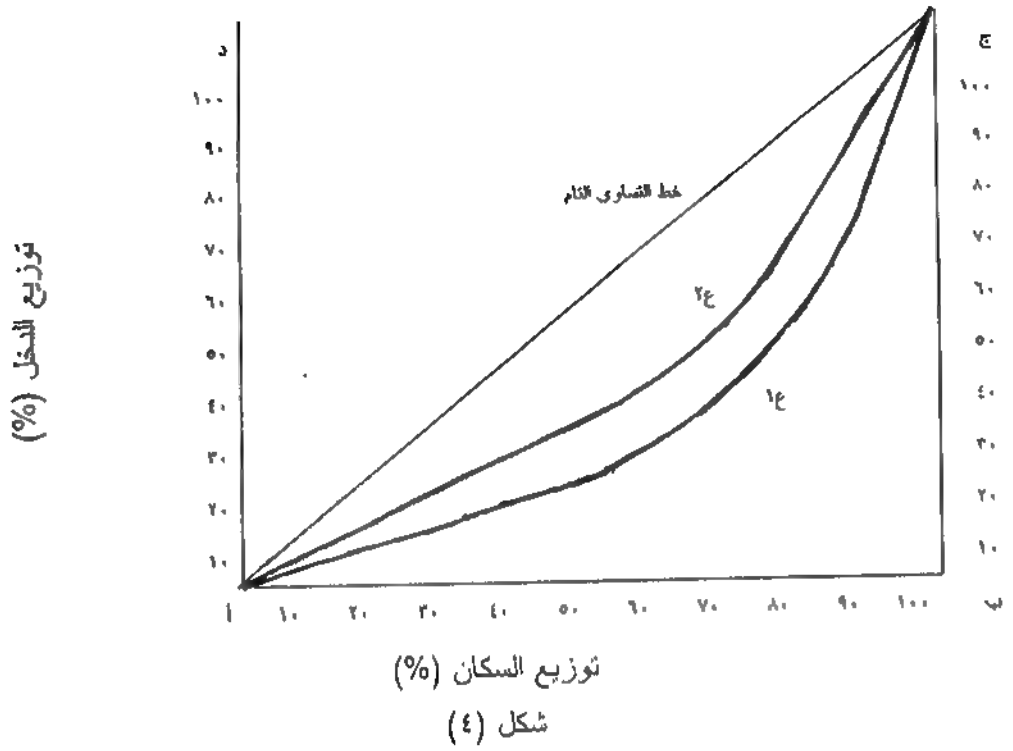
الميراث ومنحني لورنز:

يستخدم منحني لورنز لتوضيح مدى التفاوت أو العدالة، في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، ويقسوم أسلوب لورنز في التعرف على مدى التفاوت في توزيع الدخل والثروة في المجتمع، من خلال التعرف على العلاقة بين السكان والدخل في المجتمع، أي نسب مجاميع السكان من ذوي الدخول المختلفة ومقدار ما تحصل عليه من دخل بالنسبة لإجمالي دخل المجتمع^(٣).

(١) انظر: يوسف، النفقات العامة، ص ١٧٣-١٧٤.

(٢) انظر: المصري، رفيق، بحوث في الموارث، ندوة الموارث، ص ٨٠-٨١.

(٣) انظر: عفر، الاقتصاد الإسلامي الاقتصاد الجزئي، ص ٤٠٩.



من خلال الشكل^(١) رقم (٤) نلاحظ أن نسب الدخل موزعه على الضلع أ د ونسب توزيع السكان على الضلع أ ب والقطر أ ج يمثل خط التساوي التام، بمعنى إن كل نقطة على هذا الخط هي نسبة من السكان تملك نفس النسبة من الدخل، وهذا من الناحية العملية مستحيل ولا يهدف الإسلام لتحقيقه.

نلاحظ أن نسب توزيع الدخل على شرائح السكان تكون داخل المثلث أ ب ج، وكلما اقترب خط توزيع الدخل من القطر أ ج كلما كان هناك عدالة في توزيع الدخل والعكس صحيح، فكلما اقترب خط توزيع الدخل من الضلعين أ ب ، ب ج كلما قلّت عدالة توزيع الدخل، ولعلك تجد أن منحنى توزيع الدخل في المجتمعات الإسلامية - في دولة الإسلام

(١) هذا الشكل يعبر عن متوالية هندسية. وهو توضيح لفكرة إعادة التوزيع، فمنحنى ١ع، وع ٢ع منحنيات افتراضية لا تعتمد على إحصائيات، وإن عملية إخراج بيانات أمر صعب في ظل تخلف ظاهر في المجتمعات الإسلامية، ولذا من الصعب جداً عمل دراسات إحصائية في العالم الإسلامي.

للحقيقي - يكون أكثر عدالة من غيره من المجتمعات، أي يكون أكثر قرباً من خط التساوي التام، لكن لا يمكن إن ينطبق عليه، ذلك أن توزيع الدخل في المجتمع الإسلامي يهدف إلى تحقيق العدالة وليس المساواة، وذلك لتفاوت القدرات والمواهب، ومن أجل المحافظة على الحوافز الفردية وما لها من آثار هامة في دفع النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية وعمار الأرض^(١).

والآن لو افترضنا أن المنحنى ع١ يعبر عن عدالة توزيع الدخل في مجتمع إسلامي في لحظة ما - هنا لا بد من افتراض ثبات العوامل الأخرى - فإنه إذا مات نسبة من أفراد المجتمع، فهؤلاء يعتون مورثين، ومن المؤكد أن يكون لهم ورثة، ومن المعروف إن نظام الميراث الإسلامي يوزع التركة على شريحة واسعة من الأقارب، وبعد توزيع التركات على الورثة فإن منحنى توزيع الدخل سوف يرتفع باتجاه خط التساوي التام، معبراً عن إعادة توزيع الدخل ليكون أكثر عدالة من ذي قبل، فيكون منحنى توزيع الدخل في هذه الحالة هو ع٢، وهو يدل على أثر نظام الميراث على توزيع الدخل ومدى تحقيقه للعدالة التوزيعية.

فنظام الميراث وسيلة لإعادة توزيع الدخل بشكل مستمر بكل كفاءة واقتدار، فهو ومن خلال إعادة التوزيع، يعمل على أن يبقى منحنى التوزيع قريباً من خط التساوي التام، ولا يلامسه بسبب اختلاف الأنصبة الإرثية والإبقاء على الحافز.

وهذا ما عبر عنه الاقتصادي بولد نج حيث يقول:

"(إذا افترضنا مجتمعاً يبلغ العمر المتوقع فيه ٧٠ سنة مثلاً، وتوزع فيه الثروة بين مختلف الأعمار على نحو متساو، فإن (٧٠/١) من الثروة تقريباً ستنتقل بالموت والإرث كل سنة، فإن كان معامل الدخل إلى رأس المال يقارب (٣)، فإن الثروة المنقلة بالإرث تولد

(١) انظر: غفر، الاقتصاد الإسلامي الاقتصاد الجزئي، ص ٤١٤.

حوالي (٧٠/٣) أي ٤% تقريباً من الدخل كل سنة، ولما كان المسنون أغنى من الأحداث، فإن النسبة ستكون أعلى من ذلك، بل ربما تبلغ ٨-١٠%»^(١).

المطلب الرابع: نظام الميراث والإنفاق العام

مفهوم الإنفاق العام:

نستطيع القول إن المقصود بالإنفاق العام هو: إنفاق المال سواء كان عيناً أو نقداً لإشباع الحاجات العامة للمسلمين^(٢).

وتأتي موارد خزينة الدولة أو بيت المال من موارد دورية وموارد غير دورية، منها الصدقات والزكاة والوقف والهبات والوصايا والميراث والخراج والعشور والثروات الطبيعية التي تعود ملكيتها للدولة كالنفط في الوقت الحاضر، هذه بعض موارد بيت المال، والتي تصب في خزينة الدولة، فإذا كانت الموارد متوافرة فإن الدولة تستطيع تحقيق كثير من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتنمية من خلال سياسات الإنفاق العام ومراعاتها لحاجات الناس.

ولا يفوتنا أن نقول بأن الملكيات الخاصة قد تقوم بدور بيت المال أحياناً، ويدون إلزام، وهذا ما يدخل تحت الصدقات والهبات والأوقاف والوصايا وغيرها، حيث يكون الإنفاق هنا طوعاً وبؤدي نفس غرض الإنفاق العام في بعض جوانبه.

وفي حالة أصبح بيت المال خالياً من المال، فإن لولي الأمر أن يفرض ضرائب على الأغنياء - بشرط العدالة - من أجل سد حاجات الناس العامة^(٣). بل إن الإسلام لا يعترف بالملكية الخاصة إذا لم تسد حاجات الناس الأساسية.

(١) الزرقاء، نظم التوزيع الإسلامية، ص ٢١.

(٢) انظر: الكفرلوي، عوف، سياسة الإنفاق العام في الإسلام وفي الفكر المالي الحديث "دراسة مقارنة"، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، ص ٢١ وسنشار إليه حين وروده، الكفرلوي، سياسة الإنفاق العام.

(٣) انظر: الكفرلوي، سياسة الإنفاق العام، ص ٢٢.

أثر الإنفاق العام:

من أهداف الإنفاق العام في الإسلام بناء المجتمع المتوازن المتكافل كما يهدف إلى رفع المستوى المعيشي للمجتمع، وتحقيق عزّة الأمة وقوتها ورعاية الاستقرار وإقامة العدالة بين المواطنين^(١).

ومن جهة أخرى يعتبر الإنفاق العام أداة لل عمران والنقد، فمن خلال تحقيق تقدم المجتمع وتتميمه ورفع مستوى المعيشة، يكون سبباً مباشراً لإحداث الرواج الاقتصادي، بما يتبعه من زيادة في المعاملات، بتبعها زيادة في الأرباح والدخول ومن هنا فالفكر المالي الإسلامي يقرر أن الإنفاق العام هو إنماء للثروة ودفع لعجلة النمو الاقتصادي بمعدلات متضاعفة، وهذا مضمون قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَتَتْ سَبْعَ سَبَاطٍ فِي كُلِّ صَبَّاءٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾^(٢).

وحاجات الناس كلها تدخل في سبيل الله، وهذه الأصناف ليست قاصرة على ثواب الآخرة، وإنما تتحقق بصورة مادية في الحياة الدنيا، في صورة ارتفاع الدخل القومي بأضعاف مضاعفة لمقدار الإنفاق الأول، وتلك هي فكرة "مضاعف الاستثمار" التي أدركها الفكر الحديث والتي تعني أن إنفاق مبلغ معين على الاستثمار إنما ينعكس على الدخل القومي في صورة زيادات تربو على الإنفاق الأول بكميات كبيرة، تتوقف على مقدار الميل الحدي للاستهلاك في المجتمع كما تتضمن أيضاً فكرة "المعجل" أي أن الإنفاق على الاستهلاك يؤدي بعد حد معين إلى زيادة الإنفاق الاستثماري، والذي ينعكس على الدخل القومي بنفس صورة مضاعف الاستثمار^(٣).

(١) انظر: يوسف، النفقات العامة، ص ١٩٠.

(٢) سورة البقرة: آية ٢٦١.

(٣) انظر: يوسف، النفقات العامة، ص ١٢٦-١٢٧؛ غناية، غازي، أصول الإنفاق العام في الفكر المالي الإسلامي، دراسة مقارنة، بيروت، دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م، ص ٣٧-٣٨، وسبشار إليه حين وروده، غناية، أصول الإنفاق العام. النشي، محمد علي، التحليل الاقتصادي، الإسكندرية، دار-

مما سبق نستنتج أن الإنفاق العام يضاعف الدخل القومي والثروة: أي أن الإنفاق العام، يعمل على حفز النشاط الإنتاجي ومضاعفة الإنتاج وزيادة عرض السلع ورفع معدل الطلب والعمالة وحفز نشاط السوق ويضاعف الثروة المتداولة بين الناس؛ وهو بالتالي يزيد من موارد بيت المال فيعطي الدولة القدرة على تنفيذ سياسات إنفاقية جديدة من أجل تحقيق الرفاه المنشود.

نظام الميراث والإنفاق العام:

أستطيع أن أبين العلاقة والأثر لنظام الميراث على الإنفاق العام من خلال النقاط التالية:

١. أثبتنا أن الإنفاق العام عملية إعادة توزيع، ولا يعتبر عملية إقناء أو تبديد للأموال وله الآثار الاقتصادية والاجتماعية المذكورة، فهو عملية من أجل إعادة التوازن والتقارب بين الدخل، وهذا المعنى في صميم نظام الميراث، حيث أثبتنا سابقاً، أن نظام الميراث يعمل على إعادة التوزيع بشكل مستمر، فهو يعمل لتقليل التفاوت في الدخل بين الأفراد وهو يحافظ على التوازن الاقتصادي، وهو في تحقيق ذلك ذو كفاءة عالية، إذن فنظام الميراث ينسجم انسجاماً رائعاً مع سياسات الإنفاق العام وأهدافه في الاقتصاد الإسلامي.

٢. من أهداف الإنفاق العام: سد حاجات الأيتام والمساكين وتوفير الخدمات العامة، مثل بناء المدارس ودور الأيتام والمساجد والمستشفيات وغيرها وإذا عرفت أن نظام الميراث يورث ذوي الأرحام، إن لم يكن هناك أصحاب فروض ولا عصابات، وهو بذلك يوسع دائرة إعادة التوزيع، كما أنه يسمح بأن تكون الوصية بثلاث التركة، ومن الحكمة التشريعية كذلك أنه لا يسمح بالوصية للورثة وذلك حتى يحقق نظام الميراث أهدافه بشكل جيد. فلن تكون الوصية إذن؟ تكون في الغالب للفقراء والمساكين أو في وجوه الخير التي تلي حاجات الناس كالمساجد والمستشفيات والمدارس، وهذا الذي يقوم به نظام الميراث، هو

«الجامعات المصرية، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م، ص ٣٣٨-٣٤٠، ومشار إليه حين وروده، لايتي، التحليل الاقتصادي».

من صميم أهداف الإنفاق العام، وبذلك يرفع نظام الميراث العبء الإنفاقي عن بيت المال^(١)، من هذه الوجوه المذكورة لكي يوفر بيت المال أمواله لمشاريع أخرى، قد تكون الدولة بأمس الحاجة إلى تنفيذها.

ومما يصب في هذا الجانب، أن الله تعالى أمر أن يعطى من يحضر قسمة التركة من الفقراء والمساكين، وهذا خارج الوصايا، كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾^(٢). وهذه الفئات المذكورة تدخل في الضمان الاجتماعي، وبهذا يساعد الميراث خزينة الدولة على تحقيق الضمان الاجتماعي.

وهكذا نقل حاجة الدولة لفرض ضرائب، لأنه يرتفع عنها عبء الإنفاق أو جزء منه، للإنفاق على هؤلاء.

ومن أهم ما يذكر أن نظام الميراث يحقق كل ما سبق بشكل تلقائي ودونما عناء لتخطيط سياسات أو مراقبة أو غيرها.

٣. قول الرسول صلى الله عليه وسلم "... إنك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس..."^(٣)، فسي هذا تقييد لتصرف المورث بحيث يحفظ للورثة غناهم عن طلب الناس... كما فيه حافز لهذا المورث لكي يؤمن مستقبل الورثة، بحيث يموت عنهم أغنياء إن أمكن... ويترتب على ذلك تخفيض لطلب المعونات من قبل هؤلاء الورثة، لأن مورثهم كفاهم ذلك الطلب، وبالتالي يخف العبء على بيت المال وتوجه أموال بيت المال إلى مشاريع أخرى^(٤).

(١) انظر: زيدان، أصول الدعوة، ص ٢٥٥-٢٥٦.

(٢) سورة النساء: آية ٨.

(٣) سبق تخريجه، ص ١١.

(٤) انظر: شوقي دنيا، في ظل البعد الاقتصادي والاجتماعي للميراث، ندوة الموارث، ص ١٨.

٤. أثبتنا سابقاً أن ذوي الأرحام يرثون قبل بيت المال، وفي حالة عدم وجود أرحام، فإن بيت المال وارث من لا وارث له، وهذا نص قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "من مات وترك مالا فماله لورثته، ومن مات وترك كلاً أو ضياعاً فإليّ وعليّ"^(١). وبهذا يدخل الميراث في موارد بيت المال سواء أكانت التركة عيناً أو نقداً وهو يصب في خزينة الدولة، فيزيد من قدرتها على الإنفاق، مما يحقق أهداف السياسات الإنفاقية وبهذا يكون الميراث حافزاً للإنفاق العام^(٢).

(١) رواه البخاري، ٢٤٨٠/٦، الرقم ٦٣٦٤.

(٢) انظر: شوقي دنيا، في ظل البعد الاقتصادي والاجتماعي للميراث، ندوة الموارث، ص ١٧-١٨.

المبحث الثاني

أثر نظام الميراث على التنمية الاقتصادية

تحدثت في المبحث السابق عن مفهوم التوزيع ومثبطاته، وحول أثر نظام الميراث على التوزيع وعلى الإنفاق العام، وخلصت إلى أن نظام الميراث يعد حافزاً للتوزيع، بمعنى أنه أحد أدوات التوزيع وإعادة التوزيع وهو ينسجم انسجاماً رائعاً مع آلية التوزيع في النظام الإسلامي، كما وصلت إلى أن نظام الميراث ينسجم مع السياسات الإنفاقية في الإسلام وهو أحد أدواتها كما أنه يحقق أهدافها.

وفي هذا المبحث أريد أن أبسط القول في أثر نظام الميراث على التنمية من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم التنمية في الاقتصاد الإسلامي:

يمكن القول أن التنمية تعني: تحقيق الإنسان من خلال عمله، درجات متزايدة من السيطرة على الموارد المتاحة في الكون، والتي سخرها الله تعالى لخدمته، وذلك لتحقيق تمام الكفاية، وهو ما يتناسب مع متوسط المعيشة السائد في المجتمع المسلم، ويعني ذلك تحقيق مستويات متزايدة من الدخل، ومن عناصر القدرة الاقتصادية، بالإضافة لتحقيق التوزيع العادل، وإشباع الحاجات الأساسية لغير القادرين عليها، وتوفير الاستقرار والأمن الداخلي والخارجي، وتماسك المجتمع والقضاء على الفقر والبطالة، ولا بد من مشاركة الدول لتحقيق ذلك^(١).

(١) انظر: شوقي دنيا، الإسلام والتنمية، ص ١٨٤ مشهور، الاستثمار، ص ٣٥.

في ظلال مفهوم التنمية:

تعد التنمية في الإسلام واجباً مقدساً فرضت على المسلمين أفراداً وحكومات، فهي مسؤولية الفرد والدولة معاً، وهذا ما يميز الاقتصاد الإسلامي، وتعد التنمية في الإسلام، تنمية متكاملة، فهي شاملة ومتوازنة وتكاد تترادف مفهوم الخلافة في الأرض أو عمارة الأرض، ولعل بعضهم يصف دولة الإسلام بأنها دولة التنمية الشاملة لكل من التقدم المادي والروحي، والمستوازنة لكل من كفاية الإنتاج وعدالة التوزيع، وهي بذلك تستهدف تنمية الإنسان نفسه ليكون بحق خليفة الله في الأرض^(١).

إذن فشمول التنمية في الإسلام يضمن كافة الاحتياجات البشرية من مأكل ومشرب ومسكن ونقل وتعليم وصحة وثرفيه وحقوق العمل وحرية التعبير، فلا تقتصر على تلبية الضروريات فقط بل تتعداها إلى الحاجيات ثم الكماليات، وهي تنمية متوازنة لأنها لا تستهدف الكفاية فحسب بمعنى زيادة الإنتاج، إنما العدل أي عدالة التوزيع بحيث يعم الخير جميع البشر أينما كانوا^(٢).

إذن فلا تعارض بين التنمية والعدالة في الإسلام، كما هو الحال في النظام الرأسمالي، بل إن الإسلام يعتبر العدالة الاجتماعية والاقتصادية من اللحظة الأولى حافزاً للتنمية، فالإسلام حينما يطلب زيادة الإنتاج، يستلزم في نفس الوقت عدالة التوزيع فلا يغني أحدهما عن الآخر، ذلك أن وفرة الإنتاج مع سوء التوزيع هو احتكار واستغلال، وعدالة التوزيع دون إنتاج كاف هو توزيع للفقر والبؤس وهذا يرفضه الإسلام^(٣).

(١) انظر: شوقي دنيا، الإسلام والتنمية، ص ١٨٨ الفنجري، المذهب الاقتصادي، ص ٩٤ يوسف، النفقات العامة، ص ٢٣١-٢٣٢ شندي، فؤاد، التنمية الاقتصادية في الإسلام، القاهرة، الأندلس للأعلام، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، ص ٤٦-٤٨، ومبشار إليه حين وروده، شندي، التنمية الاقتصادية.

(٢) انظر: الفنجري، المذهب الاقتصادي، ص ١٠٠-١٠١.

(٣) انظر: الفنجري، المذهب الاقتصادي، ص ١١٠ إبراهيم، عبد الحميد، العدالة الاجتماعية والتنمية، ص ١٨٧.

مما سبق نستنتج أن التنمية ليست عملية اقتصادية مجردة، وإنما هي تنمية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها^(١) فبدون تماسك المجتمع لا يمكن أن تتم التنمية ذلك أن واجب التنمية ليس على الدولة فقط، وإنما يتعدى لأفراد المجتمع الذين من المفترض أن يتقوا جميعاً على السير في خطي التنمية.

نخلص مما سبق: أن التنمية الاقتصادية في الإسلام فريضة وعبادة، بل هي من أفضل ضرورب العبادة، وأن المسلمين قادة وشعوباً مقربون إلى الله تعالى بقدر تعميرهم للأرض وأخذهم بأسباب التنمية الشاملة بمفهومها الإسلامي، الذي يميزها على سائر المذاهب والأنظمة الاقتصادية الوضعية^(٢).

المطلب الثاني: مقومات التنمية في الاقتصاد الإسلامي:

في الحقيقة تريد مقومات التنمية في الاقتصاد الإسلامي عنها في الاقتصاد الوضعي، ومن هذه المقومات في الاقتصاد الإسلامي^(٣).

١. النقيض النابعة من العقيدة الإسلامية: يكاد يجمع فقهاء التنمية الاقتصادية، على أن العامل المهم المسيطر على ما عداه من العوامل الأخرى، هو عامل العقيدة وما يستتبعه من نقوى، فهو القاعدة الأساسية التي تسيطر على ما فوقها من بنية اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي أو غير ذلك.

والواقع أن العقيدة الإسلامية تعتبر دافعاً من دوافع التنمية، إذ جاء الأمر بالعمارة وخلافة الله في الأرض من صميم العقيدة الإسلامية.

(١) انظر: 'يسري، التنمية الاقتصادية، ص ٥٤؛ المصري، عبد السميع، عدالة توزيع الثروة في الاسلام، ص ٢٤.

(٢) انظر: الفنجري، الإسلام وعدالة التوزيع، ص ٤٠-٤١.

(٣) انظر: 'يسري، التنمية الاقتصادية، ص ١٥ وما بعدها؛ شوقي دنيا، الإسلام والتنمية، ص ١٠٩، وما بعدها.

٢. صلاحية المناخ الاجتماعي والاقتصادي: ويدخل في ذلك الأمن والاستقرار والتماسك الاجتماعي كما لا بد من ضرورة توافر البنية التحتية، مثل الطرق والجسور والموانئ والتشريعات المناسبة للاستثمار، وحلب رؤوس الأموال، وهذا يدخل في توفير المناخ الاقتصادي الملائم.

٣. ومن مقومات التنمية كذلك، ارتفاع تكوين رأس المال في الاقتصاد عامة، لأن الاستثمار والإنتاج يتوقفان على وجود المدخرات، ومن المعلوم أن الادخار يساوي الاستثمار، فكم من الأموال مدخر، يتم استثماره، ويكون هذا المقوم سهل التحقيق إذا علم أن الإسلام لا يسمح بالاكنتاز، وهو تخلف رأس المال عن الاستثمار.

٤. توافر العلوم وتقدم الفنون الإنتاجية بشكل مستمر للحصول على التكنولوجيا، حيث يمكن زيادة الدوافع الإنتاجية عندما تعتمد على فنون التكنولوجيا.

٥. اتساع الأسواق داخلياً وخارجياً؛ وهذا من أجل مواجهة العرض الإنتاجي من السلع المنتجة، حتى يستمر الإنتاج ولا يحدث كساد، فمدى اتساع السوق ينبئ عن الطلب الحقيقي على السلع، وبالتالي زيادة الاستثمار ثم التنمية عامة.

المطلب الثالث: أهداف التنمية ومعاييرها:

أهداف التنمية:

ليست التنمية عملية إنتاج وحسب وإنما هي عملية كفاية في الإنتاج، مصحوبة بعدالة التوزيع، حيث تعتبر عملية التوزيع أحد مكونات التنمية عامة، كما لا يمكن اعتبار التنمية عملية اقتصادية بحتة، وإنما هي عملية إنسانية تهدف إلى تنمية الإنسان نفسه، فلا تستعبد كما هي الرأسمالية، ولا تستبدله كما هي الاشتراكية وإنما هو إنسان مكرم مُحَرَّر يَحْمُرُ الدنيا ويحييها بالعمل الصالح ليكون الخليفة في الأرض^(١).

(١) انظر: الفنجري، المذهب الاقتصادي، ص ١٠٣ سُنْدِي، التنمية الاقتصادية، ص ٤٨.

وبناء على ما سبق فإننا نحدد للتنمية الاقتصادية في الإسلام هدفين: (١).

١. هدف اقتصادي مرحلي، يتمثل في استخدام الموارد الطبيعية لتحقيق الرخاء الاقتصادي للجماعة والفرد، وذلك بكل الوسائل والسبل المتاحة والمشروعة من أجل تلبية حاجات الأفراد والمجتمع، معتمدين بذلك على العلوم والتكنولوجيا والاستغلال الكفء للموارد وغيرها.

٢. هدف إنساني وهو الهدف النهائي ويتمثل باستخدام ثمار التقدم الاقتصادي لنشر المبادئ والقيم الإنسانية الرفيعة، ممثلة في الإسلام والعدل والمعرفة الكاملة لله عز وجل (٢). وهو هدف عبادة الله تعالى في الأرض وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية بحيث تتم الخلافة في الأرض كما أمر سبحانه، وهذا الهدف الإنساني لا يتوقف على المسلمين وإنما يشمل كل أفراد الإنسانية على وجه الأرض، من باب القيام بواجب الدعوة إلى الله واحترام الإنسان بغض النظر عن وطنه أو دينه أو جنسه.

وبدخل في هذا الهدف شتى أنواع التنمية، تنمية المنظومة التربوية وتحسين تسيير قطاع الصحة والتنمية الزراعية والريفية وكذلك التنمية الصناعية والتنمية البشرية وغيرها (٣).

معيار التنمية في نظر الإسلام:

اعتقد بأن الدخل الحقيقي للفرد، هو من أهم المعايير التي تدل على مدى التقدم باتجاه تداول المال والعدالة التوزيعية وهذا على عكس معيار الاقتصاد الوضعي، حيث يرى أن دخل الفرد في المتوسط هو المعيار الحقيقي، وهذا يأتي من قسمة الدخل القومي على عدد

(١) انظر: شلدي، التنمية الاقتصادية، ص ٤٨.

(٢) انظر: شلدي، التنمية الاقتصادية، ص ٤٨.

(٣) انظر: إبراهيم عبد الحميد، العدالة الاجتماعية والتنمية، ص ١٨١-١٩٠.

أفراد المجتمع، وهذا المقياس الوضعي غير الحقيقي يخفى وراءه كثيراً من أهلت الفقراء والضعفاء الذين لم يدخلوا في القسمة.^(١)

ومن الممكن القول إن تقديرات الدخل ليست هي المقياس الوحيد أو الدقيق لرفاهية المجتمعات وتقدمها الاقتصادي، حيث هناك مقاييس أخرى، يجب أخذها في الاعتبار، كعدالة التوزيع ونوعية السلع والخدمات المتاحة لأفراد المجتمع، إلى جانب العمالة والإنتاجية والمؤشرات الاجتماعية كالتهليم والصحة والغذاء والأمن والاستقرار وغيرها من الأمور التي يجب أخذها في الاعتبار للوصول إلى الحكم الصحيح على التنمية الحقيقية^(٢)، كإشباع الجوانب الروحية للفرد ثم للمجتمع «ولو أن أهل الترى آمنوا واقتروا لدعنا عليهم من كان من السماء والأرض....»^(٣).

المطلب الرابع: نظام الميراث والتنمية الاقتصادية:

من الواضح أن التنمية الاقتصادية وغيرها من مختلف أوجه النشاط الاقتصادي لا تعمل في فراغ، وإنما هناك عدة عناصر تؤثر فيها وتتأثر بها، والبعض فضل تسمية تلك العناصر بالعناصر غير الاقتصادية، واعتقد أن لها علاقة قد تكون مباشرة أو غير مباشرة مع الأنشطة الاقتصادية، ومن الممكن أن نعبر عن نظام الميراث بأنه أحد العناصر التي تعمل في عملية التنمية، ومن خلال النقاط التالية يمكن أن نوضح أثر نظام الميراث على التنمية:

١. إن تداول الثروة بين أفراد المجتمع وفئاته يعد هدفاً من أهداف التنمية، وهو ركن أساسي يمكن تحقيقه عن طريق إعادة توزيع الثروة للحصول على العدالة التوزيعية، وتحقيق أحد أسس التنمية، وقد أثبتنا في المبحث السابق، أن نظام الميراث يعمل على إعادة توزيع الثروة في المدى القصير والطويل معاً، وأنه يحقق ذلك بشكل تلقائي دون أن يكلف

(١) انظر: شندي، التنمية الاقتصادية في الإسلام، ص ٤٩-٥٠.

(٢) انظر: المصري، عبد المصعب، عدالة توزيع الثروة في الإسلام، ص ٢٦-٢٧.

أفراد المجتمع، وهذا المقياس الوضعي غير الحقيقي يخفى وراءه كثيراً من آهات الفقراء والضعفاء الذين لم يدخلوا في القسمة.^(١)

ومن الممكن القول إن تقديرات الدخل ليست هي المقياس الوحيد أو الدقيق لرعاية المجتمعات وتقدمها الاقتصادي، حيث هناك مقاييس أخرى، يجب أخذها في الاعتبار، كعدالة التوزيع ونوعية السلع والخدمات المتاحة لأفراد المجتمع، إلى جانب العمالة والإنتاجية والمؤشرات الاجتماعية كالتهذيب والصحة والغذاء والأمن والاستقرار وغيرها من الأمور التي يجب أخذها في الاعتبار للوصول إلى الحكم الصحيح على التنمية الحقيقية^(٢)، كإشباع الجوانب الروحية للفرد ثم للمجتمع «ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لنجسنا عليهم من كل مكان من السماء والأرض....»^(٣).

المطلب الرابع: نظام الميراث والتنمية الاقتصادية:

من الواضح أن التنمية الاقتصادية وغيرها من مختلف أوجه النشاط الاقتصادي لا تعمل في فراغ، وإنما هناك عدة عناصر تؤثر فيها وتتأثر بها، والبعض فضل تسمية تلك العناصر بالعناصر غير الاقتصادية، واعتقد أن لها علاقة قد تكون مباشرة أو غير مباشرة مع الأنشطة الاقتصادية، ومن الممكن أن نعبر عن نظام الميراث بأنه أحد العناصر التي تعمل في عملية التنمية، ومن خلال النقاط التالية يمكن أن نوضح أثر نظام الميراث على التنمية:

١. إن تداول الثروة بين أفراد المجتمع وفئاته يعد هدفاً من أهداف التنمية، وهو ركن أساسي يمكن تحقيقه عن طريق إعادة توزيع الثروة للحصول على العدالة التوزيعية، وتحقيق أحد أسس التنمية، وقد أثبتنا في المبحث السابق، أن نظام الميراث يعمل على إعادة توزيع الثروة في المدى القصير والطويل معاً، وأنه يحقق ذلك بشكل تلقائي دون أن يكلف

(١) انظر: شندي، التنمية الاقتصادية في الإسلام، ص ٤٩-٥٠.

(٢) انظر: المصري، عبد السمیع، عدالة توزيع الثروة في الإسلام، ص ٢٦-٢٧.

(٣) سورة الأعراف: آية ٩٦.

مدخرات التنمية شيئاً، إذن فالميراث يساهم في إرساء العدالة التوزيعية، فهو أحد أدوات التنمية المستمرة.

وهناك أمر آخر يتعلق بتداول المال ويساعد في التنمية عموماً، وهو أن انتقال الأموال عن طريق الميراث إلى أيدٍ - في الغالب - شبابية يساعد في عمليات الاستثمار، وتقبل هذه الطاقات الشبابية على الاستثمار بدوافع تزيد على دوافع المورث سابقاً، ذلك لأن الورثة الجدد مستقبلين للحياة، وهذا يكون دافعاً للاستثمار بشكل فاعل، يكون له بالغ الأثر على زيادة الإنتاج، وهو أحد أطراف التنمية، فيكون الميراث من هذا الوجه حافزاً للتنمية.

٢. التضامن الاجتماعي هو أحد أهداف التنمية الاقتصادية، والحقيقة أن نظام الميراث مظهر من مظاهر التكافل الاجتماعي في محيط الأسرة والمجتمع، فثروة المورث توزع على شريحة واسعة من أقاربه، فتكون بذلك إعانات قد تنقذهم من حلقة الفقر، أو قد تزيد من مدخراتهم لتخدم التنمية، وإن لم يكن هناك ورثته، فيرثه ذوو الأرحام وهؤلاء يعتبرون شريحة أوسع، ولا بد من تلبية حاجاتهم، بالإضافة إلى الوصية لغير الوارث، وهذه في الغالب تكون لهيئات اجتماعية ^(١) أو للفقراء والمساكين، المهم أنها تصب في خانة الضمان الاجتماعي فالميراث من هذا الوجه حافز للتنمية.

ومن وجه آخر إذا لم يوجد وارث للتركة، فترثه الدولة، فتصبح قادرة على السير قدماً في التنمية لتوفر رأسمال يمكن أن يقوم بدوره في التنمية، فالميراث أحد المصادر غير الدورية للتنمية الاقتصادية ^(٢).

٣. الأمن والاستقرار الاجتماعي: هذا أحد مقومات التنمية إذ لا يمكن أن يكون هناك تنمية ناجحة في جو لا يسوده الأمن أو الاستقرار الاجتماعي، ولعل حال الدول في العالم الثالث يدل بشكل واضح على صحة ما أقول، فإذا كان الميراث يحقق الأمن والاستقرار الاجتماعي ويحسم النزاعات فإنه أحد الوسائل المسألة والحافزة للتنمية.

(١) انظر: الموضي، في الاقتصاد الإسلامي، ص ٦٠.

(٢) انظر: شندي، التنمية الاقتصادية، ص ١٢٢.

وقد أوضحنا سابقاً أن الميراث من خلال التوزيع العادل للأصصبة الارثية يحسم النزاعات ولأنه جاء من عند رب السماوات، فإنه لا يمكن لأحد الاعتراض عليه، ولا بد من التسليم بقواعده وأحكامه، بل والمسير معها، وتلمس خطاها، من أجل الفوز برضى الله، وعلى أثر ذلك تتحقق البيئة المناسبة للتنمية، وهي بيئة الاستقرار والأمن والتماسك الاجتماعي والتعاون على إعمار الأرض.

٤. إن انسجام نظام الميراث وقانونه مع باقي أنظمة الإسلام، والتناسق العجيب بينها لتحقيق أهداف النظام الإسلامي، والانسجام كذلك مع الفطرة الإنسانية في حب المال وحب التوريث ونزعتها الخيرة لهو مناخ مناسب، ويحقق أحد أهم مقومات التنمية، وهو عدم تعارض القوانين وتناقضها، لأن ذلك يجعل القائمين على التنمية في تخطيط بين ضلالت القوانين المتناقضة، لا يحققون أيّاً من أهداف التنمية، بل يهدرون الوقت والمال معاً في غير طائل. فكيف تحدث التنمية إذا كان هناك قانون لا يدفع للاستثمار، وقانون يحمي السارق، ويعفو عن المعتدي على المال العام، وقانون الضريبة على التركات، أو قانون يمنع التملك الخاص، كيف يمكن إن يكون هناك تنمية؟

إذن يمكن أن نعدّ انسجام نظام الميراث مع بقية القوانين الإسلامية، حافزاً للتنمية بشكل واضح ومباشر، لأنه يساعد في توفير الإطار التنظيمي للتنمية.

٥. يعترف الإسلام بالفطرة الإنسانية ولذا ينبغي أن يكون التنظيم الإسلامي متفقاً وتلك الفطرة، حرصاً على أن يتكامل البناء مع القاعدة، وهذا ما كان باعتراف الإسلام وإقراره للملكية الخاصة، والتي من أسباب انتقال ملكيتها وتنميتها نظام الميراث في الشريعة الإسلامية، وإقرار الإسلام لذلك هو إقرار للتنمية، وأهميتها، حيث إن الملكية الخاصة حافز من حوافز التنمية، فما دام الإنسان آمناً على ثمره عمله مطمئناً على حيازته لها، فسندفع إلى مجالات العمل والاستثمار، فثمره جهده ستعود إليه. (١).

(١) انظر: شوقي دينا، الإسلام والتنمية، ص ١٨٦.

والميراث من هذا الوجه حافظ للملكية الخاصة وسبب لانتقالها وتملكها فهو بطريق غير مباشر حافظ للتنمية بهذا الوجه.

فإذا لم يتم حفظ الأفراد على نحو مناسب، فما من نظام يستطيع تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، ولا العدالة في التوزيع، فلحظر الأفراد على تقديم أفضل ما عندهم واستخدام الموارد النادرة بأعلى درجات الكفاءة، لا بد أن تتحقق مصلحتهم الخاصة من جراء ذلك^(١). ونظام الميراث يحقق ذلك فهو من حوافز التنمية ولعل الأمر يتضح أكثر إذا علمت أن قتل الحافظ هو الذي هُذ بنيان الاشتراكية.

٦. يوجد الآن نمط جديد مستحدث من التنمية وهو ما يسمى بالتنمية المطردة أو المستدامة، وهذا النوع من التنمية جاء نتيجة تدهور استخدام الموارد الطبيعية بدون حفظ حقوق الأجيال القادمة، وهذا بسبب بخل وشح ونهم الجيل الحالي الذي يستنزف هذه الموارد ولا يفكر في الأجيال القادمة، ومن هنا جاء هذا النوع من التنمية وذلك للوفاء بحاجات الأجيال الحالية مع الاحتفاظ للأجيال المستقبلية بحق الاستفادة من هذه الموارد، وإذا نظرنا إلى نظام الميراث من هذا الوجه نجد أنه احتفاظ للأجيال القادمة بحقوقهم، والحفاظ على الموارد الطبيعية^(٢). فالميراث يدفع المورث للاستخدام الكفء للموارد، كما يدفع الورثة لمساعدة المورث في النشاط الاقتصادي لأنهم يعلمون أن نتاج ذلك لن يكون بعيداً عنهم، فكأنهم يساعدون المورث في تأمين مستقبلهم وهذا يشبه إلى حد كبير فكرة التنمية المستدامة.

(١) انظر: شابر، الإسلام التحدي الاقتصادي، ص ٣٠٧-٣٠٨.

(٢) انظر: مناقشات وتعقيبات، ندوة نظام الميراث في الإسلام، الأزهر - ٢٠٠١م، ص ٦.

الخاتمة

تشمل الخاتمة أهم النتائج والنوصيات التي توصل إليها الباحث خلال بحثه هذا الموضوع.

أولاً: النتائج:

١. إن نظام الميراث في الشريعة الإسلامية يتمتع بكفاءة عالية في تحقيق العدالة، والتكافل الاجتماعي وثبت ذلك من خلال البحث في جزئيات الميراث وتوريث ذوي الأرحام.

٢. إن نظام الميراث في الشريعة الإسلامية يعدّ وسيلة من وسائل إعادة توزيع الثروة واستمرار توزيعها، دون جهد أو تكلفة على الدولة، وذلك في المدى القصير والمدى الطويل.

٣. إن نظام الميراث في نظام الميراث في أحد من الخصومات ويحقق الأمن والاستقرار الاجتماعي.

٤. إن نظام الميراث في الشريعة الإسلامية يعدّ حافزاً للاستثمار في كلّ الجوانب، وهو كذلك حافز للادخار، حيث نصيب الأنثى كله مدخراً، فنظام الميراث يوفر التمويل لعملية التنمية.

٥. إن نظام الميراث في الشريعة الإسلامية يؤثر تأثيراً إيجابياً في سلوك الوارث والمورث، حيث يعمل على حفز عملية التنمية.

٦. إن نظام الميراث في الشريعة الإسلامية يحقق أهداف الإنفاق العام ذاتياً دون الحاجة إلى سياسة إنفاقية، إذ هو سياسة إنفاقية.

٧. إن نظام الميراث في الشريعة الإسلامية يساعد في تحقيق مقومات التنمية ويساعد في تحقيق أهدافها، فهو حافز لعملية التنمية من المنظور الإسلامي.

ثانياً: التوصيات

- ضرورة تطبيق نظام الميراث الإسلامي بجميع جوانبه مع باقي الأنظمة الإسلامية، وذلك حتى تظهر نتائجه على المجتمع بشكل واضح ليعمل على تحقيق أهدافه.
- ضرورة أن تتم دراسة الآثار الاجتماعية لنظام الميراث في الشريعة الإسلامية، خصوصاً أنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً مع الآثار الاقتصادية.
- أن يتم دراسة نظام الميراث الإسلامي مقارنة بالنظم الارثية الوضعية الأخرى، حتى يبرز تميز نظام الميراث الإسلامي.

وختاماً نسال الله تعالى أن يرزقنا الصديق والسداد والتقوى إنه على كل شيء قدير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

المراجع

- القرآن الكريم
- إبراهيم، عبد الحميد، العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
- إبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم بن سيف بن عبد الله الفرضي المشرقي الحنبلي، العذب الفانئض شرح عمدة الفارض، على منظومة عمدة كل فارض في علم الوصايا والفرائض المعروفة بألفية الفرائض، للشيخ صالح بن حسن البهوتي الأزهرى، الحنبلي، خرج أحاديثه ووضع حواشيه، محمود عمر الدمياطي، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- أحمد بن حنبل، المسند، شرحه ووضع فهرسه حمزة أحمد الزين، القاهرة، دار الحديث، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- آرثر ادوارد، بيرنز، الفردنيل، د. س. واطسون، علم الاقتصاد الحديث، ترجمة، برهان الدجاني، عصام عاشور، بيروت، دار صادر، دار بيروت، ١٩٦٠م.
- البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله، صحيح البخاري، تحقيق مصطفى البغا، بيروت، دار ابن كثير، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ، عدد الأجزاء (٦).
- بدران، أبو العنين بدران، الموارث والوصية والهبه في الشريعة الإسلامية والقانون، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، (د.ت).
- براج، جمعه محمد محمد، أحكام الميراث في الشريعة الإسلامية، القاهرة، دار المصطفى، ١٣٨هـ-١٩٧٨م.
- أبو البصل، عبد الناصر موسى، أحكام التركات في الفقه والقانون، الأردن، اربد، مؤسسة حمادة للخدمات الجامعية، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

- البيهقي، أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي، السنن الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، (١١) مجلدًا.
- الترمذي، أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة، الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي، إعداد الشيخ هشام سمير البخاري، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م
- جامع، أحمد، النظرية الاقتصادية - التحليل الاقتصادي الجزئي، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الخامسة، ١٩٨٦م.
- الجبوري، أبو اليفطان عطية، حكم الميراث في الشريعة الإسلامية، الأردن، عمان، دار حنين، مكتبة الفلاح، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن مهران الرازي أبو محمد، العلل، تحقيق محب الدين الخطيب، بيروت، دار المعرفة، ١٤٥٥هـ، عدد الأجزاء (٢).
- الحاكم النيسابوري، محمد بن عبدالله أبو عبدالله، المستدرک علی الصحیحین، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ-١٩٩٠م، عدد الأجزاء (١٤).
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، رقم كتبه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، المطبعة السلفية - ومكتبتها، بدون طبعة، بيروت، (د.ت).
- ابن حزم الظاهري، أبو محمد علي بن أحمد، المحلى بالآثار، تحقيق الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري، بيروت، دار الكتب العلمية، (د.ت).
- حسنين، جليلة حسن، الأسلوب الإسلامي لتكوين رأس المال والتنمية الاقتصادية، الإسكندرية، دار الجامعات المصرية، ١٩٩٠م.

- حسين، أحمد فراج، قسمة الاملاك المشتركة في الفقه الإسلامي، بيروت، الدار الجامعية، ١٩٨٩م.
- خطاب، كمال توفيق محمد، نظرات اقتصادية في حكمة توزيع الميراث في الإسلام، مجلة جامعة دمشق، دمشق، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، ٢٠٠٢م.
- الخولي، البهي، الثروة في ظل الإسلام، القاهرة، دار النصر، الطبعة الثانية، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.
- داوود، أحمد بن علي، الحقوق المتعلقة بالتركة بين الفقه والقانون، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.
- ابن رجب الحنبلي، زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين، جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، لبنان، بيروت، دار الجيل، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- الرملي، شمس الدين محمد بن أبي العباس، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، المكتبة الإسلامية، (د.ت).
- الزحياشي، وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، دمشق، دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- الزرقاء، محمد أنس، نظم التوزيع الإسلامية، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، العدد الأول، المجلد الثاني، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- أبو زيد، محمد عبد المنعم، نحو تطوير نظام المضاربة في المصارف الإسلامية، القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- زيدان، عبد الكريم، أصول الدعوة، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

- سانو، قطب مصطفى، الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي، عمان، دار النفائس، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- _____، المدخرات، عمان، دار النفائس، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
- الساهي، شوقي عبده، الموازنة بين الشرائع القديمة والحديثة والشريعة الإسلامية في نظم الموارد، القاهرة، جامعة الأزهر، مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي، ندوة الموارد، ٤ صفر ١٤٢٢هـ-٢٨ أبريل، ٢٠٠١م.
- _____، عدالة الإسلام في أحكام الموارد، القاهرة، دار المطبوعات الدولية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٨٠م.
- السباعي، مصطفى و الصابوني، عبد الرحمن، الأحوال الشخصية في الأهمية والوصية والتركات، دمشق، المطبعة الجديدة، الطبعة الخامسة، ١٣٩٧هـ-١٩٧٨م.
- الإمام سبط المارديني، أبو عبدالله محمد بن محمد بن أحمد، إرشاد الفارض إلى كشف الغوامض، تحقيق ودراسة زياد بدوي العبوة، ٢٠٠٠م، رسالة ماجستير كلية الدراسات العليا، قسم الفقه والتشريع، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- سبط المارديني، الرحبية في علم الفرائض، وحاشية العلامة البغري، علق عليها وخرج أدلتها، الدكتور مصطفى ديب البغا، دمشق، دار القلم، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- سري، حسن حنفي، الاقتصاد الإسلامي مبادئ وأهداف وخصائص، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- السريتي، عبد الودود، ضوابط الإرث في التشريع الإسلامي، الإسكندرية، المكتب العربي للطباعة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- شابر، محمد عمر، الإسلام والتحدى الاقتصادي، U.S.A، فرجينيا، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

- شابرا، محمد عمر، نحو نظام نقدي عادل، ترجمة سيد محمد سكر، الأردن، عمان، دار
البشير للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- شسندى، فؤاد، التنمية الاقتصادية في الإسلام، القاهرة، الأندلس للإعلام، الطبعة الأولى،
١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- شوقي دنيا، في ظل البعد الاقتصادي والاجتماعي للميراث، القاهرة، جامعة الأزهر،
مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، ندوة الموارد، ٤ صفر ١٤٢٢هـ-٢٨
أبريل ٢٠٠١م.
- _____، الإسلام والتنمية الاقتصادية، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، دار الاتحاد
العربي، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م.
- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد
الأخيار، خرّج أحاديثه خليل مأمون شيما، بيروت، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤١٩
هـ-١٩٩٨م.
- الصابوني، محمد علي، الموارث في الشريعة الإسلامية في ضوء الكتاب والسنة، دار
الحديث، ١٣٨٨هـ.
- صالح، سعاد، شبهات حول نصيب الأنثى من الميراث، القاهرة، جامعة الأزهر، مركز
صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي، ندوة الموارد، ٤ صفر ١٤٢٢هـ-٢٨
أبريل ٢٠٠١م.
- الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير اليمني، سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة
الأحكام، بيروت، دار إحياء التراث، نفّحها محمد عبد الرحمن المرعشلي، (٤) مجلدات.
- الطبراني، أبي القاسم سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط، تحقيق طارق بن عوض الله بن
محمد وعبدالمحسن بن إبراهيم الحسين، القاهرة، دار الحرمين، ١٤١٥هـ، (١٠) أجزاء.

- العبادي، عبد السلام، الملكية في الشريعة الإسلامية، الأردن، عمان، مكتبة الأقصى، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.
- عبد الحميد، محمد محي الدين، أحكام الموارث في الشريعة الإسلامية على مذاهب الأئمة الأربعة، بيروت، صيدا، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- عبد الرسول، علي، المبادئ الاقتصادية في الإسلام والبناء الاقتصادي للدولة، القاهرة، دار الفكر العربي، دار الاتحاد العربي للطباعة، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م.
- عبود، عبد الغني، التربية الاقتصادية في الإسلام، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.
- العسال، أحمد محمد وعبد الكريم، فتحي أحمد، النظام الاقتصادي في الإسلام مبادئه وأهدافه، القاهرة، عابدين، مكتبة وهبة، الطبعة الثانية عشر، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- عفر، محمد عبد المنعم، الاقتصاد الإسلامي الاقتصاد الكلي، جدة، دار البيان العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.
- عناية، شازي، أصول الإنفاق العام في الفكر المالي الإسلامي، دراسة مقارنة، بيروت، دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- عمر، محمد عبد الحليم، الخصائص المميزة لنظام الموارث في الإسلام، القاهرة، جامعة الأزهر، مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي، ندوة الموارث، ٤ صفر ١٤٢٢ هـ- ٢٨ أبريل ٢٠٠١م.
- العوضي، رفعت، في الاقتصاد الإسلامي، المراكز، التوزيع، الاستثمار، النظام المالي، قطر، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- _____، نظرية التوزيع، ١٩٧٤م، بدون مكان نشر، (د.ت).
- الفنجرى، محمد شوقي، المذهب الاقتصادي في الإسلام، جدة، شركة مكتبات عكاظ، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

- الفنجري، محمد شوقي، الإسلام وعدالة التوزيع، مصر، الهيئة المصرية العامة للمكتبات، ١٩٩٥م.
- ابن قدامة المقدسي، موفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن محمد، المغني، تحقيق عبدالله بن عبد المحسن التركي وعبد الفتاح محمد الحلو، القاهرة، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م، (١٥) مجلد.
- القرضاوي، يوسف، فقه الزكاة دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة والعشرون، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- _____، دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، القاهرة، مكتبة وهبة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- القرطبي، أبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتاب العربي، (د.ت).
- قطب، سيد، العدالة الاجتماعية في الإسلام، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، الطبعة السادسة، ١٣٨٣هـ-١٩٦٤م.
- _____، في ظلال القرآن، بيروت، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الشرعية العاشرة، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- _____، معركة الإسلام والراسمالية، القاهرة، دار الإخوان للصحافة والطباعة، الطبعة الثانية، ١٣٧١هـ-١٩٥٢م.
- الكفراوي، عوف محمود، سياسة الإنفاق العام في الإسلام وفي الفكر المالي الحديث، دراسة مقارنة، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- الليثي، محمد علي، التحليل الاقتصادي، الإسكندرية، دار الجامعات المصرية، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م.

- ابن ماجه، الإمام الحافظ أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني، صحيح سنن ابن ماجه، تأليف ناصر الدين الألباني، الرياض، مكتبة المعارف.
- الإمام مالك بن انس، المسند لموطأ الإمام مالك بن انس، أعدّه وحققه حسين ابن نجمة المرغانى الجبلجلى وعبد الحليم بن محمد الهادي قابه، تقديم الأستاذ الدكتور مصطفى سعيد الخن والمحدث الشيخ عبد القادر الارناؤوط، دمشق، بيروت، دار ابن كثير، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- الماوردي، أبي الحسين علي بن محمد بن حبيب، الحاوي الكبير، تحقيق وتعليق الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- محدة، محمد، التركات والمواريث، الجزائر، باتنه، مطابع عمار، الطبعة الثانية، ١٩٩٤م.
- المحمد، محمود أحمد محمد، كفاءة نظام التمويل الإسلامي، رسالة ماجستير، اربد، جامعة اليرموك، ٢٠٠٠م.
- محمد، قاسم موسى قاسم، توزيع الثروة في النظام الإسلامي وأثره على النشاط الاقتصادي، رسالة ماجستير، اربد، جامعة اليرموك، ١٩٩٣م.
- مخلوف، حسنين محمد، المواريث في الشريعة الإسلامية، جدة، دار المدني، (د.ت).
- الإمام مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
- مشهور، أمير عبد اللطيف، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
- المصري، رفيق يونس، علم الفرائض والمواريث، مدخل تحليلي، دمشق، دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

- المصري، عبد السميع، عدالة توزيع الثروة في الإسلام، القاهرة، عابدين، مكتبة وهبة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- المصلح، عبدالله بن عبد العزيز، قيود الملكية الخاصة، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٦م.
- المغني، محمد خيرى، علم الفرائض والمواريث في الشريعة الإسلامية والقانون السوري، بدون مكان نشر، (د.ت).
- ابن منظور، لسان العرب، القاهرة، الدار المصرية للتأليف.
- ابن هشام، أبو محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري، السيرة النبوية، حققها وضبطها وشرحها ووضع فهرسها، مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، لبنان، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بدون طبعة، (٤) أجزاء.
- هيلبرونر، روبرت، قادة الفكر الاقتصادي، ترجمة راشد البراوي، القاهرة، مكتبة النهضة، (د.ت).
- الهيتمي، علي ابن أبي بكر، مجمع الزوائد، القاهرة، دار الريان للتراث، بيروت، دار الكتاب العربي، بدون طبعة، ١٤٠٧هـ، (١٠) أجزاء.
- وافي، علي عبد الواحد، أثر تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي في المجتمع، القسم السابع، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مؤتمر الفقه الإسلامي، ١٣٩٦ هـ، إدارة الثقافة والنشر في الجامعة، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- ياسين، نجمان، تطور الأوضاع الاقتصادية في عصر الرسالة والراشدين، الموصل، بيت الموصل، بدون طبعة، ١٩٨٨م.
- يسري، عبد الرحمن، أسس التحليل الاقتصادي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٤م.

- التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- يوسف، يوسف إبراهيم، النفقات العامة في الإسلام، دراسة مقارنة، قطر، الدوحة، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.